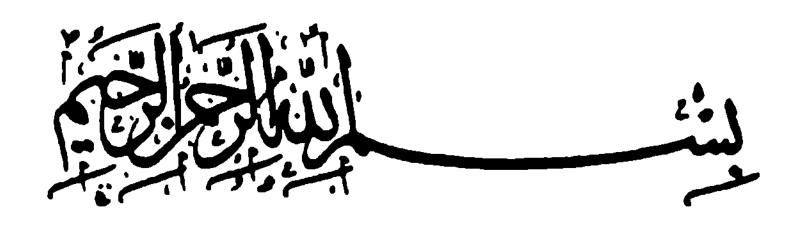
وجود العالم بعد العدم

عند الامامية

في اثبات حدوث العالم زمانا

السيد قاسم علي احمدي


بسم الله الرحمن الرحيم



وجود العالَم بعد العدَم
عند الإماميّة

«في اثبات حدوث العالم زماناً»

تأليف

السيد قاسم علي أحمدي

علی احمدی، سیّد قاسم، ۱۳٤٥ -
وجود العالم بعدالعدم عندالامامیه (فی اثبات حدوث العالم زماناً) / تألیف سیّد قاسم علی احمدی. - قم: نشر تک، ۱٤۲۸ ق. = ۱۳۸٦.
۲۰۸ ص. ISBN : 964-6737-00-5
فهرستنویسی بر اساس اطلاعات فیپا.
چاپ اول این کتاب توسط نشر مولود کعبه در سال ۱۳۸۰ انجام گرفته است.
عربی.
کتابنامه به صورت زیرنویس.
۱. معاد -- احادیث. ۲. رستاخیز -- احادیث. ۳. شیعه -- عقاید -- احادیث. الف. عنوان.
BP۱٤۱ / ۸ع ٥ م ۲۱۸ / ۲۹۷
کتابخانه ملی ایران ۱۳۳۸۸ - ۸۰ م

وجود العالم بعد العدم عند الامامية

(فی اثبات حدوث العالم زماناً)

المؤلف : السيّد قاسم علي احمدي
الناشر : تک
الطبعة الاولى (الناشر) : ۳۰۰۰ نسخة، شوال ۱٤۲۸
التوزيع : منشورات وليد الكعبة
قم المقدسة - شارع شهداء (صفائيه)، فرع بيگدلي، الرقم ۷۹
الهاتف : ۷۷۳۷٤۱۰ - صندوق البريد : ۱۱٥۷ - ۳۷۱٥۳
شابک ٥-۰۰-۶۷۳۷-۹۶۴ ◘ ISBN 964-6737-00-5

بسم الله الرحمن الرحيم

المدخل

الحمد لله فاطر الأشياء إنشاءاً، ومبتدعها ابتداءاً.. بقدرته وحكمته لا من شيء فيبطل الاختراع، ولا لعلّة فلا يصحّ الابتداع.. خلق ما شاء كيف شاء، متوحّداً بذلك لإظهار حكمته، وحقيقة ربوبيته[1].

والصلاة والسلام على أوّل من خلقه الله[2] وابتدأه[3] «بعد أن لم يزل تبارك وتعالى متفرّداً بوحدانيته[4]، وكان عزّوجلّ ولا شيء معه[5]، ولا شيء

---

(١) الكافي ١/١٠٥ حديث ٣، التوحيد: ٩٨ حديث ٥، علل الشرايع: ٩ حديث ٣، بحار الأنوار ٤/٢٦٣ حديث ١١.

(٢) الكافي ١/٤٤٢، علل الشرايع: ٥، عيون الأخبار ١/٢٦٢، كمال الدين ١/٢٥٥، بحار الأنوار ١/٩٧، و ١٥/٢٤، و ١٨/٣٤٥، و ٢٥/٢٢، و ٢٦/٣٣٥، و ٥٤/٥٨، ١٧٠.

(٣) بحار الأنوار ٣/٣٠٧، و ١٥/٢٣، و ٢٥/١٧، و ٥٤/١٦٩.

(٤) الكافي ١/٤٤١، حديث ٥، بحار الأنوار ١٥/١٩، و ٢٥/٣٤٠، حديث ٢٤، و ٥٤/١٢، ٦٥، ١٩٥.

(٥) التوحيد: ٦٧، ١٨٧، عيون الأخبار ١/١٤٥، الكافي ١/١٢٠، بحار الأنوار ٤/١٧٦، و ١٠/٣١١، و ١٥/٢٧، و ٢٥/٣.

غيره[1]» خاتم النبيّن، وسيّد المرسلين محمّد بن عبد الله ﷺ وآله الصراط المستقيم الأئمّة المعصومين، لاسيّما الكهف الحصين وغياث المضطرّ المستكين «**الحجّة بن الحسن العسكري**» روحي وأرواح العالمين لتراب مقدمه الفداء.

ولعنة الله على أعدائهم الفجرة الأشقياء، ومن ظلمهم من الكفرة الأدعياء، ومن أنكر إمامتهم أبد الآبدين..

أمّا بعد؛ فيقول تراب أقدام شيعة أمير المؤمنين عليه السلام العبد الفقير المحتاج إلى ربّه السيّد قاسم بن إبراهيم علي أحمدي غفر الله لهما بشفاعة مواليهما المنتجبين:

هذه رسالة في إثبات حدوث العالم ووجوده على نحو الحدوث الحقيقي، أي المسبوقيّة بالعدم الصريح ونفي أزليّة ما سواه تعالى.

ولمّا كان هذا البحث من أعظم الأصول الإسلاميّة ـ لاسيّما عند الفرقة الناجية الإمامية ـ وعدم القول بذلك يستلزم فساد العقيدة والدين، كتبت هذه الرسالة تبصرة لنفسي ورجاءاً لانتفاع غيري من طالبي العلم والدين بها.

ورتّبتها على مقدّمة، وأربعة مقاصد، وخاتمة:

أمّا المقدمة: في بيان معاني الحدوث والقدم.

وأمّا المقاصد:

فالمقصد الأوّل: في تحقيق الأقوال في حدوث ما سوى الله تعالى.

المقصد الثاني: بيان الأدلّة النقلية.

---

(١) الكافي ١/١٠٧، و ٨/٩٤، بحار الأنوار ٣/٣٠٧، و ٤/٦٩، ٨٦، و ١٥/٢٣، و ٢٥/١٧، ٥٤/٨٢، ١٦٩.

المقصد الثالث: بيان الأدلّة العقلية.

المقصد الرابع: التعرّض لبعض الشبهات وجوابها.

وأمّا الخاتمة: ففي الإشارة إلى بعض المفاسد المترتبة على القول بقدم العالم.

هذا، ونستمدّ من العليّ القدير أن يسدّد خُطانا، ويُخْلص أعمالنا، ويجعل قادم أيّامنا خيراً من ماضيه، ويُرضي موالينا سلام الله عليهم عنّا..

وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين.

يوم ولادة ناموس الرسالة، شريكة أخيها الحسين عليه السلام، زينب الكبرىٰ سلام الله عليها.
في بلدة قم المقدّسة عشّ آل محمّد عليهم السلام في كنف فاطمة المعصومة سلام الله عليها.

٥ / جمادى الاولى / ١٤٢٢ هـ

المقدّمة

تعريف الحدوث والقدم

القدم والحدوث عند الفلاسفة زماني وذاتي.

أمّا الحدوث الزماني: فهو كون الشيء مسبوق الوجود بعدم زمانيّ وهو حصول الشيئ بعد أن لم يكن، بعديّة لا تجامع القبلية، ويقابل الحدوث بهذا المعنى القدم الزماني الذي هو عدم كون الشيء مسبوق الوجود بعدم زمانيّ.

وأمّا الحدوث الذاتي: فهو كون وجود الشيء مسبوقاً بالعدم المتقرّر في مرتبة ذاته، والقدم الذاتي خلافه[1].

وبعبارة أُخرى: الحدوث الزماني هو مسبوقية وجود الشيء بالعدم الزماني، ويقابله القدم الزماني؛ وهو عدم مسبوقية الشيء بالعدم الزماني. والحدوث الذاتي هو مسبوقية وجود الشيء بالعدم في ذاته، ويقابله القدم الذاتي؛ وهو عدم مسبوقية الشيء بالعدم في حدّ ذاته[2].

---

(١) نهاية الحكمة: ٢٣١ ـ ٢٣٢.

(٢) بداية الحكمة: ١١٥.

وأشار إلى هذه الأقسام المحقّق الطوسي في تجريد الاعتقاد حيث قال: الموجود إن أُخذ غير مسبوق بالغير أو بالعدم فقديم وإلاّ فحادث[١].

ولا يخفى أنه أشار بقوله: بالغير.. إلى تعريف القدم الذاتي، وبقوله: بالعدم.. إلى تعريف القدم الزماني، على ما عليه الحكماء.

وتقدير كلامه: الوجود إن أُخذ غير مسبوق بالغير فقديم ذاتي، أو بالعدم فقديم زماني، وإلا.. أي وإن لم يؤخذ غير مسبوق بل مسبوقاً بالغير فحادث ذاتي، أو بالعدم فحادث زماني على أن يكون المراد بالعدم هو الزماني المقابل للوجود، وهذا الكلام يوافق الأقسام الأربعة التي ذكرها الفلاسفة على اصطلاحهم.

وأمّا المتكلّمون؛ فلم يقسّموا الحدوث والقدم إلى الذاتي والزماني، بل هما ليسا عندهم إلاّ زمانيّين، فالقديم عندهم هو الله تعالى والحادث هو العالم.

هذا، ولا نجد ثمة ضرورة في البحث والمناقشة في هذه التعريفات؛ لعدم دخلها في المقصود، بل الذي نحن بصدد إثباته لا يتوقّف على تحقيق هذه الأمور، فانّ الذي ثبت باجماع أهل الملل والنصوص المتواترة هو: حدوث جميع ما سوى الله سبحانه وتعالى؛ بمعنى أن أزمنة وجوده في جانب الأزل متناهية وفي وجوده ابتداء؛ والأزلي القديم ـ بمعنى ما لا أوّل له ولم يكن مسبوقاً بالعدم ـ هو الله سبحانه[٢].

---

(١) كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد: ٣٤ في المسألة الثلاثة والثلاثين في القدم والحدوث، ط قم المصطفوي.

(٢) لا يخفى عليك انه تعالى منزّه عن الزمان والزمانيات؛ لأنّ الزمان حقيقته تجدّد شيء ←

وبعبارة أُخرى: نحن بصدد إثبات الحدوث الزماني لجميع ما سوى الله، بمعنى: أنّ الزمان والزمانيات كانت معدومة مطلقاً قبل خلق العالم، بل هي نفي صرف.

وبعبارة ثالثة: إنّ الزمان والزمانيات وسلسلة الحوادث كلّها متناهية في طرف الماضي، وإنّ جميع الممكنات تنتهي في جانب الماضي إلى عدم مطلق ولا شي بحت، لا امتداد فيه ولا تكمّم ولا تدريج ولا قارّية ولا سيلان؛ ولم يكن شيء قبل ابتداء الموجودات إلاّ الواحد القهّار.

والتّعبير بـ:«تنتهي الموجودات إلى عدم مطلق» وكذا: «قبل ابتداء الموجودات» من ضيق العبارة، إذ لا يمكن تصوّر القبلية والانتهاء بالنسبة إلى العدم حقيقة.

← وتقضي شيء وتصرّمه؛ والتجدّد والتقضي والتصرّم من الحوادث، وهو محال على الله تعالى.

وببيان آخر: إنّ الزمان حقيقة مقدارية عددية، وكل مقدار متناه حادث معلول مخلوق كما يدل عليه العقل والنقل.

وكذلك القول بالنسبة إلى المكان، فإنّه تعالى متعال عن الزمان والمكان، و التّعابير التي توهّم خلاف ذلك تحمل على ضيق العبارة و..

والدليل على ما ذكرناه ـ مضافاً إلى ما مرّ من حكم العقل ـ هو الأخبار المتواترة عن الأئمّة عليهم السلام المصرّحة بعدم كونه سبحانه زمانيا؛ كقوله عليه السلام : «إنّ الله تعالى لا يوصف بمكان ولا يجري عليه زمان»، «لا تصحبه الأوقات»، «سبق الأوقات كونه والابتداء أزله..» إلى قوله: «كيف يجري عليه ما هو اجراه»، «لا يزال وحدانياً أزلياً قبل بدو الدهور وبعد صرف الأمور»، «لا يقال له متى ولا يضرب له أمد بحتّى»، «انه يعود بعد فناء الدنيا وحده لا شيء معه، كما كان قبل ابتدائها كذلك يكون بعد فنائها بلاوقت ولا مكان ولا حين ولا زمان» كما يأتي تفصيله.

وبـالجملة: إنّ الزمان وجميع المـوجودات المـمكنة في جـانب المـاضي لا يتصور فيها امتداد اصلاً، لا «موجود» كما زعمت الفلاسفة، ولا «موهوم» كما توهّمه بعض المتكلمين، فلا يمكن أن يكون فيها حركات؛ كـما استدلّ بـه الحكماء على عدم تناهي الزمان، بل لا شيء مطلق وعدم صرف.

ومن هنا يتّضح أنّ التعبير بـ:الحدوث الزمـاني إنّما هـو لأجـل ضـيق العبارة، إذ القائل بحدوثه ـ بالمعنى المذكور ـ قائل بحدوث الزمان أيضاً؛ لأنه من أجزاء العالم.

المقصد الأول :

في تحقيق الأقوال

نذكر كلمات الأعلام في المقام حتى يظهر أنه لا خلاف بين المسلمين ـ بل جميع أرباب الملل ـ في أنّ ما سوى الله سبحانه وتعالى حادث بالمعنى الذي ذكرناه، ولوجوده ابتداء.. بل قد عدّ ذلك من ضروريات الدين.

قول المحدث الجليل الشيخ الكليني رحمه الله (المتوفى ٣٢٨ أو ٣٢٩)

قال في الكافي في باب جوامع التوحيد بعد ذكره الحديث الأوّل:

هذه الخطبة من مشهورات خطبه عليه السلام حتى لقد ابتذلها العامة، وهي كافية لِمَن طلب علم التوحيد إذا تدبّرها وفهم ما فيها...

إلى أن قال: ألا ترون إلى قوله: «لا من شيء كان ولا من شيء خلق ما كان» فنفى بقوله: «لا من شيء كان» معنى الحدوث، وكيف أوقع على ما أحدثه صفة الخلق والاختراع بلا أصل ولا مثالٍ، نفياً لقول من قال[1]: إنّ الأشياء كلّها محدثة بعضها من بعض، وإبطالاً لقول الثنويّة الذين زعموا أنه لا يُحدث شيئاً إلا من أصل ولا يدبّر إلا باحتذاء مثالٍ، فدفع عليه السلام بقوله: «لا من

---

(١) قال العلاّمة المجلسي رحمه الله ..أي من الحكماء والدهرية والملاحدة، حيث يقولون بقدم الأنواع وان كلّ حادث مسبوق بآخر لا إلى نهاية. مرآة العقول: ٩١/٢.

شيء خلق ما كان» جميع حُجَج الثنوية وشبههم، لأنّ أكثر ما يَعْتَمِدُ الثنوية[١] في حدوث العالم أن يقولوا لا يخلو من أن يكون الخالق خلق الأشياء من شيء أو من لا شيء، فقولهم: من شيء خطأ، وقولهم من لا شيء مناقضة وإحالة لأنّ «مِنْ» توجب شيئاً «ولا شيء» تنفيه فأخرج أمير المؤمنين عليه السلام هذه اللفظة على أبلغ الألفاظ وأصحّها، فقال: «لا من شيء خلق ما كان..» فنفى «من» إذ كانت توجب شيئاً، ونفى الشيء إذ كان كلّ شيء مخلوقاً محدثاً لا من أصل أحدثه الخالق كما قالت الثنوية: أنه خلق من أصل قديم فلا يكون تدبير إلا باحتذاء مثالٍ[٢].

قول الشيخ الصدوق رحمه الله (المتوفى ٣٨١)

قال: الدليل على أنّ الله ـ تعالى عزّوجلّ ـ عالمٌ حيٌّ قادرٌ لنفسه لا بعلمٍ وقدرةٍ وحياةٍ هو غيره: أنّه لو كان عالماً بعلمٍ، لم يخل علمه من أحد أمرين إما أن يكون قديماً أو حادثاً، فإن كان حادثاً فهو ـ جلّ ثناؤه ـ قبل حدوث العلم غير عالم، وهذا من صفات النقص، وكلٌّ منقوصٍ محدثٌ بما قدّمنا؛ وإن كان قديماً وجب أن يكون غير الله ـ عزّوجلّ ـ قديماً، وهذا كفرٌ بالإجماع.. إلى آخر كلامه[٣].

---

(١) وعلق هنا في المرآة بقوله: لعلّ المراد بالثنوية غير المصطلح من القائلين بالنور والظلمة؛ بل القائلين بالقدم وأنه لا يوجد شيء إلاّ عن مادّة؛ لأن قولهم بمادّة قديمة إثبات لإله آخر، إذ لا يعقل التأثير في القدم. مرآة العقول: ٢/٩١.

(٢) الكافي ١/١٣٦ـ١٣٧ حديث ١، مرآة العقول ٢/٩١.

(٣) التوحيد: ٢٢٣.

وقال ـ في عداد اسمائه تعالى ـ: القديم: معناه أنه المتقدّم للأشياء كلّها، وكلّ متقدمٍ لشيء يسمى قديماً إذا بولغ في الوصف، ولكنّه سبحانه قديم لنفسه بلا أولٍ ولا نهايةٍ، وسائر الأشياء لها أولٌ ونهايةٌ، ولم يكن لها هذا الإسم في بدءها فهي قديمةٌ من وجه ومحدثةٌ من وجه.

وقد قيل: إنّ القديم معناه: إنه الموجود لم يزل، وإذا قيل لغيره عزّوجلّ: إنّه قديمٌ كان على المجاز؛ لأنّ غيره محدثٌ ليس بقديمٍ[١].

وقال أيضاً في موضع آخر منه:

إنّ المحدث هو ما كان بعد أن لم يكن، والقديم هو الموجود لم يزل، والموجود لم يزل يجب أن يكون متقدّماً لما قد كان بعد أن لم يكن...

إلى أن قال في آخر كلامه:

هذه أدلّة أهل التوحيد الموافقة للكتاب والآثار الصحيحة عن النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم والأئمة عليهم السلام[٢].

قول الشيخ المفيد رحمه الله (المتوفى ٤١٣)

قال في المسائل العكبرية في المسألة السابعة عشرة:

قال السائل: اعترض فلسفي فقال: إذا قلتم إنّ الله وحده لا شيء كان معه، فالأشياء المحدثة من أيّ شيء كانت؟

فقلنا له: مبتدعة لا من شيء.

---

(١) التوحيد: ٢٠٩.

(٢) التوحيد: ٣٠٣ ـ ٣٠٤.

فقال: أحدثها[١] معاً أو في زمان بعد زمان؟!

قال: فإن قلتم: معاً، أوجدناكم انها لم تكن معاً وانها حدثت شيئاً بعد شيء. وإن قلتم: أحدثها في زمان بعد زمان؛ فقد صار معه شريك وهو الزمان!

(قال الشيخ المفيد ﷺ):

والجواب ـ وبالله التوفيق ـ: إنّ الله لم يزل واحداً لا شيء معه ولا ثاني له، وانه إبتدأ ما أحدثه في غير زمان، وليس يجب إذا أحدث بعد الأوّل حوادث أن يحدثها في زمان، ولو فعل لها زماناً لما وجب بذلك قدم الزمان، إذ الزمان حركات الفلك أو ما يقوم مقامها مما هو بقدرها في التوقيت، فمن أين يجب عند هذا الفيلسوف أن يكون الزمان قديماً إذا لم توجد الأشياء ضربةً واحدةً، لولا أنه لا يعقل معنى الزمان؟[٢].

وقال:

القول بأنّ أشباحهم عليهم السلام قديمة فهو منكر لا يطلق، والقديم في الحقيقة هو الله تعالى الواحد الذي لم يزل وكلّ ما سواه محدث مصنوع مبتدأ له أوّل. والقول بأنهم لم يزالوا طاهرين قديمي الأشباح قبل آدم كالأول في الخطأ، ولا يقال لبشر إنّه لم يزل قديماً[٣].

وقال ـ في الجواب عن قول السائل: إذا صحّ أنّ الأنوار قديمة، فما بال ابراهيم قال: ﴿رَبَّنَا وَابْعَثْ فِيهِمْ رَسُولاً مِنْهُمْ...﴾[٤] ـ:

---

(١) في نسخة: أحدثها.

(٢) المسائل العكبرية: ٦٥ المجلد السادس من مصنفات الشيخ المفيد ﷺ.

(٣) المسائل العكبرية: ٢٧ المجلد السادس من مصنفات الشيخ المفيد ﷺ.

(٤) البقرة (٢): ١٢٩.

إنا غير مصحّحين لقدم الأنوار التي ذكرها السائل[1].

وقال في موضع آخر في ضمن جوابه:

و أمّا قوله: إنّ الأشباح مخلوقة قديمة فهو باطل، وكلام متناقض، اللهم إلاّ أن يريد بذكر القدم تقدم الزمان الذي لا ينافي الابتداء والحدوث، فذلك ممّا يسلم به الكلام من التناقض، إلاّ إنا لسنا نعلم ما أراد بقوله: الأشباح قديمة ومخلوقة، ولا ما عناه بذلك؟! فيكون كلامنا بحسبه، والقول بأن الأشباح قديمة بدع من القول، لم يثبت عن صادق عن الله سبحانه فيما نعرفه إلاّ من كلام طائفة من الغلاة وعامّة لا معرفة لهم بمعاني الكلام[2].

وقال في تصحيح الاعتقاد:

المفوّضة صنف من الغلاة، وقولهم الذي فارقوا به من سواهم من الغلاة اعترافهم بحدوث الأئمة عليهم السلام وخلقهم ونفي القدم عنهم، وإضافة الخلق والرزق مع ذلك إليهم، ودعواهم أنّ الله سبحانه وتعالى تفرّد بخلقهم خاصّة وأنه فوّض إليهم خلق العالم بما فيه وجميع الأفعال[3].

وقال أيضاً:

ويكفي في علامة الغلو نفي القائل به عن الأئمة عليهم السلام سمات الحدوث وحكمه لهم بالإلهية والقدم.. إلى آخره[4].

---

(١) المسائل العكبرية: ٣٠.

(٢) المسائل العكبرية: ٦٧.

(٣) تصحيح الاعتقاد: ١١٢.

(٤) تصحيح الاعتقاد: ١١٤.

وقال ﷺ ـ في الردّ على القول بالحال ـ:

فكره أن يثبت الحال شيئاً فتكون موجودة أو معدومة، ومتى كانت موجودة لزمه ـ على أصله وأصولنا جميعا ـ أنها لا تخلو من القدم والحدوث، وليس يمكنه الإخبار عنها بالقدم فيخرج بذلك عن التوحيد ويصير به أسوء حالاً من أصحاب الصفات[١].

وساق الكلام إلى أن قال:

..ومن دان بالهيولى وقدم الطبيعة[٢] أعذر من هؤلاء القوم إن كان لهم عذرٌ. ولا عذر للجميع فيما ارتكبوه من الضلال لأنهم يقولون: إنّ الهيولىٰ هو أصلُ العالم، وإنه لم يزل قديماً، وإنّ الله تعالى هو محدث له كما يُحدث الصائغ من السبيكة خاتماً والناسج من الغزل ثوباً والنجار من الشجرة لوحاً[٣].

قول الشيخ أبي الصلاح الحلبي رحمه الله (المتوفى ٤٤٧)

قال: وإرادته فعله، لاستحالة كونه مريداً لنفسه مع كونه كارهاً؛ لأنّ ذلك يقتضي كونه مريداً كارهاً لكل ما يصحّ كونه مراداً، وذلك محال، ولأن ذلك يوجب كونه مريداً لكلّ ما تصحّ إرادته من الحسن والقبح.. وسنبيّن فساد ذلك.

أو بإرادة قديمة، لفساد قديم ثان؛ ولأنّ ذلك يقتضي قدم المرادات، أو كون إرادته عزماً.. وكلا الأمرين مستحيل.

---

(١) الحكايات في مفاسد القول بالحال: ٥٥ المجلد العاشر من مصنفات الشيخ المفيد ﷺ.

(٢) في بعض النسخ: الطينة.

(٣) المصدر: ٦١.

وكونها من فعل غيره من المحدثين محال؛ لأنّ المحدث لا يقدر على فعل الإرادة في غيره، لاختصاص إحداثها بالابتداء وتعذّر الابتداء من المحدث في غيره، ويستحيل وجود قديم ثان على ما نبيّنه، فلا يمكن تقدير احداثها به[1].

وقال أيضاً:

إذا تقرّر ما قدّمناه من مسائل التوحيد، وعلمنا صحّتها بالبرهان، لزم كلّ عاقل اعتقادها أمناً من ضررها، قاطعاً على عظيم النفع بها.. وفساد ما خالفها من المذاهب، وحصول الأمان من معرّتها، ونزول الضرر بمعتقدها من حيث كان علمه بحدوث الأجسام والأعراض يقتضي بفساد مذاهب القائلين بقدم العالم من الفلاسفة وغيرهم..

إلى أن قال:

وعلمنا بتفرّده سبحانه بالقدم والصفات النفسية التي عيّناها يبطل مذاهب الثنوية والمجوس وعبّاد الأصنام و... والغلاة والمفوّضة والقائلين بقدم الصفات زائداً على ما تقدّم[2].

قول الشيخ أبي الفتح الكراجكي رحمه الله (المتوفى ٤٤٩)

قال الكراجكي ـ تلميذ السيد المرتضى ـ في كتاب كنز الفوائد:

اعلم ـ أيدك الله ـ إنّ من الملاحدة فريقا يثبتون الحوادث ومحدثها ويقولون: إنه لا أوّل لوجودها ولا ابتداء لها، ويزعمون: أنّ الله سبحانه لم يزل

(١) تقريب المعارف: ٨٥، تحقيق تبريزيان.

(٢) تقريب المعارف: ٩٢.

يفعل ولا يزال كذلك، وإنّ أفعاله لا أوّل لها ولا آخر؛ فقد خالفونا في قولهم: إنّ الأفعال لا أوّل لها.. إذ كنّا نعتقد إنّ الله تعالى ابتدأها وإنه موجود قبلها، ووافقونا بقولهم: لا آخر لها؛ لأنهم وإن ذهبوا في ذلك إلى بقاء الدنيا على ما هي عليه واستمرار الأفعال فيها وإنه لا آخر لها.

فإنا نذهب في دوام الأفعال إلى وجه آخر، وهو تقضّي أمر الدنيا وانتقال الحكم إلى الآخرة، واستمرار الأفعال فيها من نعيم الجنة الذي لا ينقطع عن أهلها، وعذاب النار الذي لا ينقضي عن المخلّدين فيها، فأفعال الله عزّوجلّ من هذا الوجه لا آخر لها.

وهؤلاء ـ أيدك الله ـ هم الدهرية القائلون: بأن الدهر سرمديّة لا أوّل له ولا آخر، وإنّ كل حركة تحرّك بها الفلك فقد تحرّك قبلها بحركة من غير نهاية وسيتحرّك بعدها بحركة بعدها حركة لا إلى غاية، وأنه لا يوم إلاّ وقد كان قبله ليلة ولا ليلة إلاّ وقد كان قبلها يوم، ولا إنسان إلاّ أن يكون من نطفة ولا نطفة تكوّنت إلاّ من انسان، ولا طائر إلاّ من بيضة ولا بيضة إلاّ من طائر، ولا شجرة إلاّ من حبّة ولا حبّة إلاّ من شجرة..

وإنّ هذه الحوادث لم تزل تتعاقب ولا تزال كذلك، ليس للماضي فيها بداية ولا للمستقبل فيها نهاية، وهي مع ذلك صنعة لصانع لم يتقدمها وحكمة من لم يوجد قبلها، وإنّ الصنعة والصانع قديمان لم يزالا..!

تعالى الله الذي لا قديم سواه وله الحمد على ما أسداه من معرفة الحق وأولاه، وأنا بعون الله أُورد لك طرفاً من الأدلة على بطلان ما ادّعاه الملحدون وفساد ما تخيّله الدهريون[1].

---

(١) كنز الفوائد ٣٣/١ الطبعة الاولى قم، تحقيق: الشيخ عبد الله نعمه.

وقال الكراجكي أيضاً:

اعلم إنّ الملاحدة لمّا لم تجد حيلة تدفع بها تقدّم الصانع على الصنعة، قالت: إنه متقدم عليها تقدّم رتبة لا تقدّم زمان[1].

قول شيخ الطائفة الطوسي رحمه الله (المتوفى ٤٦٠)

قال في كتاب الاقتصاد ـ:

فصل: في أنه تعالى واحد لا ثاني له في القدم:

لو كان مع الله تعالى قديم ثانٍ لوجب أن يكون مشاركاً له في جميع صفاته، لمشاركته له في القدم التي هي صفة ذاته التي باين بها جميع الموجودات لأن جميع أوصافه من كونه عالماً وقادراً وحيّاً وموجوداً ومريداً وكارهاً ومدركاً ـ يشاركه غيره من المحدثات قديماً، ولا يشاركه في القدم فبان أنه يكون قديما ـ[2] يخالف المحدثات.

والشيء إنما يخالف غيره بصفته الذاتية، وبها يتماثل ما تماثله، كما أنّ ما شارك السواد في كونه سواداً، ويخالف غير السواد من أنّ السواد يخالف البياض والحموضة وغيرهما أيضاً بكونه سواداً.

فعلم بذلك أنّ الاشتراك في صفة الذات يوجب التماثل، وكان يجب من ذلك مشاركة القديمين في كونهما قادرين عالمين حيّين وفي جميع صفاتهما.

.. إلى أن قال:

---

(١) كنز الفوائد ٤١/١.

(٢) ما بين المعكوفين موجود في بعض النسخ.

فإذا ثبت ذلك بطل إثبات قديمين، وإذا بطل وجود قديمين بطل قول الثنوية القائلين بالنور والظلمة، وبطل قول المجوس القائلين بالله والشيطان، وبطل قول النصارى القائلين بالتثليث[١].

وقال أيضاً في رسالة الاعتقادات:

والدليل على أنّ الله تعالى قديم أزلي: لأن معنى القديم والأزلي: هو الذي لا أوّل لوجوده، فلو كان الباري تعالى لوجوده أولاً لكان محدثاً، وقد ثبت أنه تعالى واجب الوجود، فيكون قديما أزلياً.

والدليل على أنه تعالى قادر مختار لا موجب، لأن القادر المختار هو الذي يصدر عنه الفعل المحكم المتقن مع تقدّم وجوده ويمكنه الترك؛ والموجب هو الذي يصدر هو وفعله دفعة واحدة، فلو كان الباري تعالى موجباً لزم قدم العالم، وقد بيّنا أنه قديم فيكون الباري تعالى قادراً مختاراً وهو المطلوب[٢].

قول الشيخ محمّد بن الفتال النيسابوري رحمه الله (المستشهد ٥٠٨)

قال: وقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾[٣] فإذا ثبت ذلك فكل ما يفعله الله تعالى من الآلام والتكاليف وخلق المؤذيات والحشرات والسباع حسن، لأنه ثبت أنه لا يفعل القبيح وإن لم نعلم وجه حسنها على وجه التفصيل، وكلام الله تعالى محدث، لأنه لو كان قديماً لكان معه قديم آخر ولا

---

(١) الاقتصاد: ٤٤.

(٢) الرسائل العشر، رسالة في الاعتقادات: ١٠٤ مؤسسة النشر الاسلامي.

(٣) الذاريات (٥١): ٥٦.

يجوز عليه الزوال لو كان قديماً[١].

وقال أيضاً بعد ذكر أدلة حدوث العالم:

اعلم ان الله تعالى قد ذكر في القرآن أدلة كثيرة على حدوث العالم وعلى إثباته وإثبات صفاته وما لا يجوز عليه وما يجوز أكثر مما ذكرنا، وإنما لم نورد جملتها مخافة التطويل، وفي هذا القدر كفاية إن شاء الله.

فينبغي للعاقل أن يتأمل في هذه الآيات وينظر فيها ليحصل له العلم بالله تعالى، ويعلم أنّ ما قاله المتكلمون ليس بخارج من القرآن والآثار الصحيحة.. إلى آخره[٢].

قول الشهرستاني (المتوفى ٥٤٨)

قال الشهرستاني صاحب الملل والنحل في كتاب نهاية الأقدام وصحّحه المحقق الطوسي ﷺ[٣]:

مذهب أهل الحق من الملل كلّها أنّ العالم محدث مخلوق له أوّل، أحدثه الباري تعالى وأبدعه بعد أن لم يكن، وكان الله ولم يكن معه شيء، ووافقهم على ذلك جمع من أساطين الحكمة وقدماء الفلاسفة، مثل ثاليس، وإنكساغورس، وإنكسمايس من أهل ملطية، ومثل فيثاغورس، وإنباذقلس، وسقراط، وأفلاطون من أهل آثينيّة ويونان جماعة من الشعراء والأوايل والنسّاك.

---

(١) روضة الواعظين ٢٧/١، الطبعة الأولى سنة الطبع ١٣٦٨.

(٢) المصدر ١٨/١.

(٣) أي صحّح المحقق الطوسي ﷺ نقل صاحب الملل والنحل.

وإنما القول بقدم العالم وأزليّة الحركات بعد إثبات الصانع، والقول بالعلّة الاولى إنما ظهر بعد أرسطاطاليس، لأنّه خالف القدماء صريحاً وأبدع هذه المقالة على قياسات ظنّها حجّة وبرهاناً، وصرّح القول فيه من كان من تلامذته مثل الاسكندر الافروديسيّ، وثامسطيوس، وفرفوريوس، وصنّف برقلس المنتسب إلى أفلاطون في هذه المسألة كتاباً أورد فيه هذه الشبهة[١].

قول السيّد رضي الدين بن طاووس رحمه الله (المتوفى ٦٦٤)

قال: إنّ الفلاسفة قالت: إنّ الهيولى قديمة، وانها أصل العالم، وإنّ الله ليس له في وجود الهيولى قدرة ولا أثر، لأنهم ذكروا أنّها لا أوّل لوجودها، وهي عندهم مشاركة لله في القدم، وقالوا: إنّ الله يصوّر منها الصور، فليس له إلاّ التصوير فحسب، وقد بطل قولهم بما ثبت من حدوث العالم وحدوث كل ما سوى الله تعالى..[٢].

قول المحقق الطوسي رحمه الله (المتوفى ٦٧٢)

قال في كتاب الفصول:

أصل: قد ثبت أنّ وجود الممكن من غيره، فحال إيجاده لا يكون موجوداً، لاستحالة إيجاد الموجود، فيكون معدوماً، فوجود الممكن مسبوق بعدمه وهذا الوجود يسمّىٰ: حدوثاً، والموجود: محدثاً، فكل ما سوى الواجب

---

(١) بحار الأنوار ٥٤/٢٣٩.

(٢) الطرائف في معرفة مذاهب الطوائف: ٣٥٧ مطبعة الخيام، قم.

من الموجودات محدث، واستحالة الحوادث لا إلى أوّل ـ كما يقوله الفلسفيّ ـ لا يحتاج إلى بيان طائل بعد ثبوت إمكانها المقتضي لحدوثها.

ثمّ قال:

مقدمة: كل مؤثر إمّا أن يكون أثره تابعاً للقدرة والداعي أو لا يكون، بل يكون مقتضى ذاته؟ والأوّل يسمّى: قادراً، والثاني: موجبا، وأثر القادر مسبوق بالعدم، لأن الداعي لا يدعو إلاّ إلى المعدوم، وأثر الموجب يقارنه في الزمان؛ إذ لو تأخّر عنه لكان وجوده في زمان دون آخر، فإن لم يتوقّف على أمر غير ما فرض مؤثرا تامّاً كان ترجيحاً من غير مرجّح، وإن توقف لم يكن المؤثّر تامّاً، وقد فرض تامّاً، وهذا خلف.

ثمّ قال:

نتيجة: الواجب المؤثر في الممكنات قادر؛ إذ لو كان موجباً لكانت الممكنات قديمة، واللازم باطل ـ لما تقدّم ـ فالملزوم مثله[1].

وقال ﷺ في تجريد الاعتقاد:

وجود العالم بعد عدمه ينفي الإيجاب.

وقال العلاّمة الحلي ﷺ في شرحه:

لمّا فرغ من الدلالة على وجود الصانع تعالى شرع في الاستدلال على صفاته تعالى وابتدأ بالقدرة، والدليل على أنه تعالى قادر: أنا قد بيّنا أنّ العالم حادث، فالمؤثر فيه إن كان موجباً لزم حدوثه أو قدم ما فرضناه حادثاً، أعني العالم، والتالي بقسمية باطل.

---

(١) بحار الانوار ٢٤٥/٥٤.

بيان الملازمة؛ ان المؤثر الموجب يستحيل تخلّف أثره عنه، وذلك يستلزم إما قدم العالم وقد فرضناه حادثاً، أو حدوث المؤثر ويلزم التسلسل، فظهر أنّ المؤثر للعالم قادر مختار(١).

قول الشيخ أبي إسحق النوبختي رحمه الله

قال في كتاب الياقوت في علم الكلام:

مسألة: الأجسام حادثة؛ لأنها إذا اختصّت بجهة فهي: إمّا للنفس ويلزم منه عدم الانتقال، أو لغيره، وهو إمّا موجب أو مختار، والمختار قولنا والموجب يبطل ببطلان التسلسل؛ ولأنها لا تخلو من الأعراض الحادثة لعدمها المعلوم، والقديم لا يعدم، لأنه واجب الوجود، إذ لو كان وجوده جائزاً لكان إمّا بالمختار وقد فرضناه قديماً، أو بالموجب ويلزم منه استمرار الوجود، فالمقصود أيضاً حاصل(٢).

وقال العلاّمة الحلي ؛في شرحه:

هذه المسألة من أعظم المسائل في هذا العلم ومدار مسائله كلها عليها، وهي المعركة العظيمة بين المسلمين وخصومهم.

واعلم؛ إنّ الناس اختلفوا في ذلك اختلافاً عظيماً وضبط أقوالهم: إنّ العالم إمّا محدث الذات والصفات، وهو قول المسلمين كافّة والنصارى واليهود والمجوس، وإمّا أن يكون قديم الذات والصفات، وهو قول أرسطو،

---

(١) كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد: ٢١٧ ط قم المصطفوي.

(٢) الياقوت في علم الكلام: ٣٣، تحقيق علي اكبر ضيائي.

وثاوفرطيس، وثاميطوس، وأبي نصر، وأبي عليّ بن سينا.. فإنهم جعلوا السماوات قديمة بذاتها وصفاتها إلاّ الحركات والأوضاع، فإنها بنوعها قديمة، بمعنى أنّ كل حادث مسبوق بمثله إلى ما لا يتناهىٰ.

وإما أن يكون قديم الذات، محدث الصفات، وهو مذهب انكساغورس، وفيثاغورس، والسقراط، والثنوية.. ولهم اختلافات كثيرة لا تليق بهذا المختصر.

وإما أن يكون محدث الذات، قديم الصفات؛ وذلك مما لم يقل به أحد لاستحالته، وتوقّف جالينوس في الجميع[١].

قول العلاّمة الحلي رحمه الله (المتوفى ٧٢٦)

قال في الجواب عن سؤال السيد المهنّا: مايقول سيدنا فيمن يعتقد التوحيد والعدل والنبوّة والإمامة لكنّه يقول بقدم العالم؟ ما يكون حكمه في الدنيا والآخرة؟ بيّن لنا ذلك،أدام الله سعدك وأهلك ضدّك.

قال:من اعتقد قدم العالم فهو كافر بلا خلاف؛ لأن الفارق بين المسلم والكافر ذلك، وحكمه في الآخرة حكم باقي الكفار بالإجماع[٢].

وقال السيد المهنّا: ما يقول سيدنا في المثبتين القائلين بأن الجواهر والأعراض ليست بفعل الفاعل، وأنّ الجوهر جوهر في العدم كما هو جوهر في الوجود؟ فهل يكون هذا الاعتقاد الفاسد الظاهر البطلان موجبا لتكفيرهم،

---

(١) بحار الأنوار ٢٤٨/٥٤.

(٢) أجوبة المسائل المهنائية: ٨٨ ـ ٨٩.

وعدم قبول إيمانهم وأفعالهم الصالحة، وعدم قبول شهادتهم، وجواز مناكحتهم؟ أم لا يكون موجباً لشيء من ذلك وأي شيء يكون حكمهم في الدنيا والآخرة؟ وما الذي يجب أن يعتقد المكلف في معتقد هذه المقالة المتدين بها، المناظر عليها، مع ظهور فسادها.. أوضح لنا ذلك غاية الإيضاح.

فأجاب العلاّمة الحلي ﷺ:

لا شك في رداءة هذه المقالة وبطلانها، لكنّها لا توجب تكفيرا ولا عدم قبول إيمانهم وأفعالهم الصالحة، ولا ردّ شهادتهم، ولا تحرم مناكحتهم، وحكمهم في الدنيا والآخرة حكم المؤمنين، لأن الموجب للتكفير إنّما هو اعتقاد قدم الجواهر وهم لا يقولون بذلك، لأن القديم يشترط فيه الوجود وهم لا يقولون بوجوده في الأزل.. [1].

وقال العلاّمة الحلي ﷺ في شرح كلام المحقق الطوسي ﷺ في التجريد: «ولا قديم سوى الله تعالى»:

قد خالف في هذا جماعة كثيرة؛ أمّا الفلاسفة فظاهر لقولهم بقدم العالم...

إلى أن قال:

وكل هذه المذاهب باطلة؛ لأنّ كلّ ما سوى الله ممكن، وكل ممكن حادث[2].

وقال ﷺ في كتاب نهاية المرام في علم الكلام:

قد اتفق المسلمون كافّة على نفي قديم غير الله تعالى وغير صفاته،

---

(١) أجوبة المسائل المهنائية: ٨٨.

(٢) شرح التجريد: ٥٧.

وذهبت الإمامية إلى أنّ القديم هو الله تعالى لا غير.

وقال فيه أيضاً:

القسمة العقلية منحصرة في أقسام أربعة:

الأوّل: أن يكون العالم محدث الذات والصفات وهو مذهب المسلمين وغيرهم من أرباب الملل وبعض قدماء الحكماء.

الثاني: أن يكون قديم الذات والصفات، وهو قول أرسطو وجماعة من القدماء، ومن المتأخرين قول أبي نصر الفارابي والرئيس، قالوا: السماوات قديمة بذواتها وصفاتها إلاّ الحركات والأوضاع فإنها قديمة بنوعها لا بشخصها، والعناصر الهيولى منها قديمة بشخصها، وصورها الجسميّة قديمة بنوعها لا بشخصها، والصور النوعية قديمة بجنسها لا بنوعها ولا بشخصها.. [(١)].

وقال ﷺ في كتاب واجب الاعتقاد:

يجب على المكلف أن يعرف أنّ الله تعالى موجودٌ؛ لأنه أوجد العالم بعد أن لم يكن، إذ لو كان قديما لكان إمّا متحركاً أو ساكناً.. والقسمان باطلان.. [(٢)].

قول المقداد بن عبد الله السيوري رحمه الله (المتوفى ٨٢٦)

قال في أنه تعالى متكلم:

المقام الرابع: في قدمه وحدوثه، فقالت الأشاعرة بقدم المعنى، والحنابلة بقدم الحروف، وقالت المعتزلة بالحدوث، وهو الحقّ لوجوه:

---

(١) نهاية المرام في علم الكلام، عنه بحار الأنوار ٢٤٨/٥٤.

(٢) الاعتماد في شرح واجب الاعتقاد للمقداد بن عبد الله السيوري: ٤٧.

الوجه الأوّل: أنه لو كان قديماً لزم تعدّد القدماء وهو باطل؛ لأنّ القول بقدم غير الله كفر بالإجماع، ولهذا كفرت النصارى لإثباتهم قدم الأُقنوم..الى آخر كلامه ﷺ[1].

قول العلامة البياضي رحمه الله (المتوفى ٨٧٧)

قال: ولابد من قدرته للزوم قدم العالم أو حدوثه تعالى عند فرض ايجابه.. إلى آخره[2].

قول المحقق الدواني (المتوفى ٩٠٨)

قال في أُنموذجه: وقد خالف في الحدوث الفلاسفة أهلَ الملل الثلاث، فإن أهلها مجمعون على حدوثه، بل لم يشذّ من الحكم بحدوثه من أهل الملل مطلقا إلاّ بعض المجوس، وأمّا الفلاسفة فالمشهور أنّهم مجمعون على قدمه على التفصيل الآتي.

ونقل عن أفلاطون القول بحدوثه، وقد أَوّله بعضهم بالحدوث الذاتي.

ثمّ قال: فنقول: ذهب أهل الملل الثلاث إلى انّ العالم ـ ما سوى الله تعالى وصفاته من الجواهر والأعراض ـ حادث، أي كائن بعد أن لم يكن، بعديّة حقيقيّة لا بالذات فقط، بمعنى أنها في حدّ ذاتها لا يستحقّ الوجود، فوجودها متأخّر عن عدمها بحسب الذات ـ كما تقوله الفلاسفة ـ ويسمّونه: الحدوث

---

(١) شرح الباب الحادي عشر: ٣٠.

(٢) الصراط المستقيم ١/٢٠.

الذاتي، على ما في تقرير هذا الحدوث على وجه يظهر به تأخّر الوجود عن العدم من بحث دقيق أوردناه في حاشية شرح التجريد.

وذهب جمهور الفلاسفة إلى أنّ العقول والأجرام الفلكية ونفوسها قديمة، ومطلق حركاتها وأوضاعها وتخيّلاتها أيضاً قديمة..[١].

وقال المحقق الدواني في كتاب شرح العقايد العضديّة:

المتبادر من الحدوث الوجود بعد أن لم يكن، بعديّة زمانيّة، والحدوث الذاتي مجرد اصطلاح من الفلاسفة.

وقال: والمخالف في هذا الحكم الفلاسفة، فإنّ أرسطاطاليس وأتباعه ذهبوا إلى قدم العقول والنفوس الفلكيّة، والأجسام الفلكيّة بموادّها وصورها الجسميّة والنوعيّة وأشكالها وأضوائها، والعنصريات بموادّها، ومطلق صورها الجسميّة لا أشخاصها، وصورها النوعيّة؛ قيل بجنسها، فانّ صور خصوصيّات أنواعها لا يجب أن تكون قديمة، والظاهر من كلامهم قدمها بأنواعها.

ثمّ قال: ونقل عن جالينوس التوقّف، ولذلك لم يعدّ من الفلاسفة لتوقّفه فيما هو من أصول الحكمة عندهم[٢].

قول المحقق الاردبيلي رحمه الله (المتوفى ٩٩٣)

قال في رسالة اصول الدين ـ ما ترجمته ـ: كل ما سوى الله تعالى حادث بمعنى: لم يكن ثم كان و لم يكن قبل ذلك شيء؛ لأنّ وجود كل موجود غيره

---

(١) بحار الأنوار ٢٥٢/٥٤.

(٢) بحار الأنوار ٢٥٣/٥٤.

تعالى من الله فلابد أن يكون الله موجوداً قبل كلّ شيء فالعالم حادث.

مع أنّ كل ما سوى الله يفني و يعدم بالاجماع و النص، مثل: قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيءٍ هَالِكٌ اِلّا وَجْهَهُ﴾[١] و قد ثبت عندهم أنّ كلّ ما يفني و يعدم حادث فالعالم حادث، و إذا كان العالم حادثاً فيكون موجِده (و هو الله تعالى) قادراً مختاراً لا موجَباً لأنّ اثر الموجَب لا ينفكّ عنه كما في إحراق النار. فبعد حدوث العالم و عدم حدوثه تعالى يثبت أنّه تعالى ليس بموجَب...[٢]

قول المحقق السيد الداماد (المتوفى ١٠٤١)

قال في القبسات:

القول بقدم العالم نوع شرك.

وقال في موضوع آخر منه: إنه إلحاد.

وقال أيضاً:

عليه ـ أي على الحدوث ـ إجماع جميع الأنبياء والأوصياء[٣].

قول السيّد الأمير احمد بن زين العابدين الحسيني العاملي (المتوفى ما بين ١٠٥٤ الى ١٠٦٠)

و صهر المحقق الداماد و تلميذه في كتاب لطائف غيبيه ـ ما ترجمته ـ:

القائل بقدم العالم ـ كما ذهب اليه بعض الحكماء ـ ليس بمؤمن لأنه ينافي اختيار

---

(١) سورة القصص: ٨٨.

(٢) اصول دين: ٢٨.

(٣) عنه بحار الأنوار ٥٤/٢٣٨ ـ ٢٣٩.

الواجب تعالى.[١]

قول الملا صدرا (المتوفى ١٠٥٠)

قال في رسالة حدوث العالم:

فمن العقلاء المدققين والفضلاء المناضرين، من اعترف بالعجز عن هذا الشأن من إثبات الحدوث للعالم بالبرهان قائلاً: العمدة في ذلك الحديث المشهور و الإجماع من المليين، و أنت تعلم أنّ الاعتقاد غير اليقين..[٢]

و قال: القول بقدم العالم إنما نشأ بعد الفيلسوف الأعظم أرسطو بين جملة رفضوا طريق الربانيين و الأنبياء، و ما سلكوا سبيلهم بالمجاهدة و الرياضة و التصفية و تشبّثوا بظواهر أقاويل الفلاسفة المتقدمين من غير بصيره و لا مكاشفة، فأطلقوا القول بقدم العالم.

و هكذا أوساخ الدهرية و الطبيعية من حيث لم يقفوا على أسرار الحكمة و الشريعة، و لم يطلعوا على اتحاد مأخذها و اتفاق مغزاهما.

و لشدّة رسوخهم فيما اعتقدوا من قدم العالم و زعمهم أن هذا مما يحافظ على توحيد الصانع و انثلام الكثرة و التغيير على ذاته، و أنّ قياساتهم مبتنية على مقدمات ضرورية هي مبادي البرهان، لم يبالوا بأن ما اعتقدوا مخالف لما ذهب إليه أهل الدين بل أهل الملل الثلاث من اليهود و النصارى و المسلمين من أنّ العالم ـ بمعنى ما سوى الله و صفاته و أسمائه ـ حادث.. أي موجود بعد أن لم يكن

---

(١) لطائف غيبيّه: ٥٤٧.

(٢) رسالة في حدوث العالم: ٩.

بعدية حقيقية و تأخراً زمانياً، لا ذاتياً فقط؛ بمعنى أنه مفتقر إلى الغير متأخر عنه في حد ذاته، كما هو شأن كل ممكن بحسب حدوثه الذاتي و هو لا استحقاقية الوجود و لا عدم من نفسه.

و منهم، و إن كان ممن التزم دين الإسلام لكنّه يعتقد قدم العالم، و يظنّ أنّ ما ورد في الشريعة و القرآن و اتفق عليه أهل الأديان في باب الحدوث للعالم، إنما المراد منه مجرّد الحدوث الذاتي و الافتقار إلى الصانع.

و ذلك القول في الحقيقة تكذيب للأنبياء من حيث لا يدري، و لا يخلص قائله، و لا يأمن من التعذيب العقلي و الحرمان الأبدي، لأن الجهل في الأُصول الايماني إذا كان مشعوفاً بالرسوخ يوجب العذاب الروحاني في دار المآب.

ثمّ تأويل ما ورد في نصوص الكتاب و السنة إنما هو لقصور العقول عن الجمع بين قواعد الملة الحنيفة و الحكمة الحقيقة، و إلاّ فألفاظ الكتاب و السنة غير قاصرة عن إفادة الحقائق و تصوير العلوم و المعارف المتعلقة بأحوال المبدأ و المعاد حتى يحتاج إلى الصرف عن الظاهر للأقاويل و ارتكاب التجوز البعيد و التأويل.

و هكذا فعله أبو نصر فارابي في مقالة التي في الجمع بين الرأيين و التوفيق بين مذهبي الحكيمين أفلاطون و أرسطو، حيث حمل الحدوث الزماني الوارد في كلام أفلاطون حسب ما اشتهر منه و دلت عليه الألفاظ المأثورة منه على الحدوث الذاتي، و هذا من قصور في البلوغ إلى شأوا الأقدمين الأساطين[١].

---

(١) رسالة في الحدوث: ١٥ ـ ١٧، تحقيق دكتر سيد حسين موسويان.

أقول: يستفاد من كلامه أمور:

منها: إنّ الفلاسفة لم يبالوا من مخالفة الشريعة فيما ذهبوا إليه من القدم الذاتي.

و منها: إنهم أوّلوا نصوص الكتاب و السنة، و ما اتفق عليه أهل الأديان في باب حدوث العالم، و قالوا: إنّما المراد منه مجرد الحدوث الذاتي و الافتقار إلى الصانع، و هذا القول في الحقيقة تكذيب للأنبياء و مستلزم للعقاب الأبدي.

و منها: ألفاظ الكتاب و السنة غير قاصرة عن إفادة الحقائق كي تحتاج إلى صرفها عن ظواهرها، و ارتكاب التجوزات البعيدة فيها، فالمستفاد من الكتاب و السنة ليس إلاّ الحدوث الزماني؛ بمعنى مسبوقية العالم للعدم و إنّ له أوّلاً و ابتداءً.

و لا يخفى أنّ قوله هذا اعتراف و إقرار بما ذكرناه من اتفاق الآيات و الأخبار و المليين على حدوث العالم زماناً.. أي مسبوقيته بالعدم الصريح.

ثم إنّ ما نسبه ملا صدرا إلى الفلاسفة من التأويل، و عدم الفهم، و القصور في الإدراك، و تكذيب الأنبياء، و مخالفة الضرورة.. و أمثالها يشمل نفسه قبل أن يشمل غيره، كيف لا و هو يقول:

إنّ العقول المفارقة خارجة عن الحكم بالحدوث لكونها ملحقة بالصقع الربوبي، لغلبة أحكام الوجود عليها، فكأنها موجودة بوجوده تعالى لا بإيجاده و ما سوى العقول من النفوس و الأجسام و ما يعرضها حادثة بالحدوث الطبعي

ـأي الزماني ـ[١].

فليس حكم الحدوث عنده سارياً بالنسبة إلى جميع أجزاء العالم، لخروج العقول عنده عن هذا الحكم، بل فيما يجري فيه الحركة الجوهرية و هو عالم الطبايع و الأجسام و ما يتعلق بها.

و قال أيضاً:

الفيض من عند الله باق دائم، و العالم متبدّل زائل في كلّ حين، و إنما بقاؤه بتوارد الأمثال كبقاء الأنفاس في مدّة حياة كل واحد من الناس، و الخلق في لبس و ذهول عن تشابه الأمثال، و بقائها على وجه الاتصال[٢].

و الحاصل: إنه قد سلّم بعدم تناهي سلسلة الحوادث من حيث البدء، و قال بأزليتها و عدم انقطاع وجودها في الأزل إلى حدّ[٣].

ثم إنّ هذا الكلام على خلاف ما ذهب إليه المليون، و دلّت عليه الآيات المتظافرة و الأخبار المتواترة كما سيأتي قريباً بيانه إن شاء الله تعالى.

مضافاً إلى أن ما فيه من مفاسد أُخر.. لا تخفى.

والمقصود في المقام: إنه مع توغّله و تبحّره في المباحث الفلسفيّة، و التزامه بقواعدهم العقلية.. أقرّ بصراحة الكتاب و السنة و اتفاق المليّين على الحدوث الزماني للعالم.

---

(١) درر الفوائد: ٢٦٣، وراجع الأسفار ٢٠٦/٥ ـ ٢٤٨.

(٢) الأسفار ٣٢٨/٧.

(٣) أقول: لا مجال هنا لنقل كلماته في المقام ومناقشتها، وقد نقلها القاضي سعيد القمي في شرحه على التوحيد وناقشها، ثمّ قال: هذا البيان لا ينفع في المقام...

قول المحقق جمال الدين الخوانساري رحمه الله (المتوفى ١١٢٥)

قال ما ترجمته:

لابد أن يعلم إن الظاهر بل الضروري من الشريعة المقدسة حدوث العالم ـأي ما سوى الله ـزماناً، بمعنى أنّ لوجوده ابتداء، و زمان وجوده من الابتداء إلى الآن متناه، فالقول بقدم العالم ـأي المعنى المقابل لما ذكرناه ـكما ذهبت إليه الحكماء.. باطل و فاسد...

و مع هذا فقد ذهب في هذه الأعصار جمع من الجهّال، الفضلاء غير المطّلع بالشرع أو المقيّد به تبعاً للحكماء إلى قدم العالم.

و قد أشرت إلى حقيقة الحال لأن يحترز كلّ من كان مقيداً بالدين من متابعة هذه الفرقة التي لا دين لها[1].

قول المولى محمّد صالح المازندراني رحمه الله (القرن الحادي عشر)

قال في باب حدوث العالم:

المراد بالعالم: ما سوى الله، و هو مع تكثّره منحصر في الجواهر و العرض، و بحدوثه: أن يكون وجوده مسبوقاً بالعدم.

و قد اختلف الناس فيه؛ فذهب المسلمون و اليهود و النصارى و المجوس إلى أنّ الأجسام حادثة بذواتها و صفاتها، و ذهب أرسطوا و أتباعه إلى أنها قديمة بذاتها و صفاتها، و ذهب أكثر الفلاسفة إلى أنها قديمة بذواتها و محدثة بصفاتها، و قالوا لتوجيه ذلك ما لا طائل تحته، و أمّا العكس فالظاهر أنه لم يقل

---

(١) رسالة مبدأ و معاد: ٤٨.

به أحد لأنه باطل بالضرورة، و ذهب جالينوس إلى التوقف في جميع ذلك[١].

قول القاضي سعيد القمي (المتوفى ١١٠٧)

قال القاضي سعيد القمي في شرح أربعين: من ضروريّات المذهب المنسوب إليهم حدوث العالم بمعني كونه مسبوقاً بالعدم الصريح الذي هو غير العدم الذاتي الذي للممكن قبل وجوده وحين وجوده، وأنت بالخيار في توهّمك ذلك العدم في زمان موهوم وتسمية به، فإنّه لا طائل في تلك الوهميّات فإنّ للوهم سلطاناً على كلّ شيء، لكن إياك أن تقول: بانتزاعه من ذات الواحد الحق او بقائه فإنه كفر غير خفي.[٢]

قال في شرح قوله عليه السلام: «وشهادة الحدث بالامتناع من الأزل الممتنع عن الحدث»:

هذا واضح بحمد الله وحاصله: أنّ الحدوث هو المسبوقية بالعدم مطلقا، والأزل هو اللا مسبوقية به، فكل حادث يمتنع أن يكون أزليّاً، وكل أزليّ يمتنع أن يكون حادثاً بوجه من الوجوه، ومن ذلك قيل: إنّ أفلاطون الإلهي أنكر وجود حوادث لا إلى نهاية للزوم التناقض الذي ذكرنا، فافهم[٣].

وقال أيضاً:

---

(١) شرح الكافي ٣/٣.

(٢) كتاب شرح اربعين: ٦٤٠، طبع طهران، اخوان كتابچى سنة ١٣٥٥ ق.

(٣) شرح توحيد الصدوق ١٢١/١، الطبعة الاولى ١٤١٥ هـ. ق تحقيق الدكتور نجفقلي.

اعلم إن طبيعة الموجود من حيث هو موجود يقتضي المسبوقية بالعدم، إذ تلك الطبيعة من حيث هي هي معلوم الحقيقة، وقد مضى أنّ كل معروف بنفسه مصنوع، وكل مصنوع فقد سبقه عدم صريح لا محالة، فكل ما يصدق عليه تلك الطبيعة المعلومة الحقيقة فهو بعد عدم واقعي بلا مرية، فالله سبحانه موجود لا كالموجودات ولم يسبقه عدم..[١].

قول العلاّمة المجلسي رحمه الله (المتوفى ١١١١)

قال في كتاب الاعتقادات:

لابد أن تعتقد أنّ العالم حادث.. أي جميع ما سوى الله، بمعنى أنه ينتهي أزمنة وجوده في الأزل إلى حدّ وينقطع لا على ما أوّله الملاحدة من الحدوث الذاتي، فإنّ على المعنى الذي ذكرنا إجماع جميع المليين والأخبار به متظافرة متواترة.

فالقول بقدم العالم.. وبالعقول القديمة.. والهيولى القديمة ـ كما يقوله الحكماء ـ كفر[٢].

وقال في عين الحياة ـ ما ترجمته ـ:

لابد من الاعتقاد بأن كل ما سوى الله تعالى ينتهي وينقطع زمان وجوده في الأزل إلى حدّ وأمد، ولكن الله تعالى قديم وليس لوجوده بداية ولا نهاية، وحدوث العالم ـ بهذا المعنى ـ مما أجمع عليه أهل الأديان كافّة، وهو قول كل

---

(١) المصدر ١٤٧/١.

(٢) الاعتقادات: ٢٤.

طائفة دانت بدين وآمنت برسول، ودلت على هذا آيات كثيرة وروايات متواترة..

ولكن جمعاً من الحكماء الذين لم يؤمنوا بنبيّ وما تديّنوا بدين وجعلوا مدار الأمور على عقولهم الناقصة قالوا: بقدم العالم، وبالعقول القديمة، وقدم الأفلاك، وهيولي العناصر.. وهذا كفر صريح مع أنه مستلزم لتكذيب الأنبياء وإنكار كثير من الآيات القرآنية لقولهم بأنّ ما ثبت قدمه امتنع عدمه[1].

وقال في كتاب حق اليقين ـ ما ترجمته ـ:

المبحث الثامن: ليس لله تعالى في القدم شريك، وكل ما سوى الله تعالى حادث، وعلى هذا اتفق جميع أرباب الملل، وإن كان الحكماء أطلقوا الحدوث والقدم على معانٍ.

أمّا الذي اتفق عليه أرباب الملل هو أنّ ما سوى الله تعالى مبتدأ له أوّل، وينتهي وينقطع أزمنة وجوده في الأزل إلى حدّ، وليس موجود أزلي غيره تعالى، فإن ذلك مما أطبق عليه المليون ودلّت عليه الآيات المتكاثرة والأحاديث المتواترة الصريحة في ذلك.

ثم قال: وقد أوردت في كتاب بحار الأنوار ما يقرب من مأتين حديثاً في هذا الباب من الخاصة والعامة، مع ما أقمت من أدلة عقلية وما أجبت به عن شبهات فلسفية.

و قد ورد في الأحاديث المعتبرة بأن من اعتقد بقديم غير الله تعالى

---

(١) عين الحياة، الأصل الرابع في حدوث العالم.

فهو كافر[1].

و قال في بحار الأنوار:

اعلم إنه لا خلاف بين المسلمين ـ بل جميع أرباب الملل ـ في أنّ ما سوى الربّ سبحانه وصفاته الكمالية كله حادث بالمعنى الذي ذكرنا ولوجوده ابتداء، بل عدّ من ضروريات الدين[2].

و قال أيضاً:

اعلم أنّ المقصود الأصلي من هذا الباب ـ أعني حدوث العالم ـ لمّا كان من أعظم الأصول الإسلامية ـ لا سيّما الفرقة الناجية الإمامية ـ و كان في قديم الزمان لا ينسب القول بالقدم إلاّ إلى الدهريّة و الملاحدة و الفلاسفة المنكرين لجميع الأديان، و لذا لم يورد الكليني‌ؒ و بعض المحدثين لذلك باباً مفردا في كتبهم، بل أوردوا في باب حدوث العالم أخبار إثبات الصانع تعالى اتكالاً على أنّ بعد الإقرار بالحق جلّ و علا لا مجال للقول بالقدم؛ لاتفاق أرباب الملل عليه.

و في قريب من عصرنا لمّا ولع الناس بمطالعة كتب المتفلسفين و رغبوا عن الخوض في الكتاب و السنة و أخبار أئمة الدين، و صار بعد العهد عن اعصارهم‌ؑ سبباً لهجر آثارهم، و طمس أنوارهم، و اختلطت الحقائق الشرعية بالمصطلحات الفلسفية، صارت هذه المسألة معترك الآراء و مصطدم الأهواء، فمال كثير من المتسمّين بالعلم، المنتحلين للدين.. إلى شبهات المضلّين، و روّجوها بين المسلمين، فضلّوا و أضلّوا و طعنوا على أتباع الشريعة حتى ملّوا

---

(١) حق اليقين: ١٥.

(٢) بحار الانوار ٥٤/٢٣٨.

و قلّوا، حتى أنّ بعض المعاصرين منهم يمضغون بألسنتهم، و يسوّدون الأوراق بأقلامهم: أن ليس في الحدوث إلاّ خبر واحد هو: «كان الله و لم يكن معه شيء»..! ثمّ يؤوّلونه بما يوافق آراءهم الفاسدة..

فلذا أوردت في هذا الباب أكثر الآيات و الأخبار المزيحة للشك و الارتياب، و قفّيتها بمقاصد أنيقة و مباحث دقيقة تأتي بنيان شبههم من قواعدها، و تهزم جنود شكوكهم من مراصدها تشييداً لقواعد الدين، و تجنّباً من مساخط ربّ العالمين كما روي عن سيّد المرسلين ﷺ: **«إذا ظهرت البدع في أمّتي فليظهر العالم علمه وإلاّ فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين»**[1].

و قال في مرآة العقول، في ذيل قول الكليني ؒ: باب حدوث العالم و إثبات المحدث:

أقول: أراد بالعالم: ما سوى الله تعالى، و المراد بحدوثه: كونه مسبوقاً بالعدم و كون زمان وجوده متناهياً في جانب الأوّل، و قد اختلف الناس فيه، فذهب جميع المليين من المسلمين و اليهود و النصارى و المجوس إلى أنّها حادثة بذواتها و صفاتها و أشخاصها و أنواعها، و ذهب أكثر الفلاسفة إلى قدم العقول و النفوس و الأفلاك بموادّها و صورها و قدم هيولى العناصر.. و إليه ذهبت الدهريّة و الناسخية.

و لمّا لم يكن في صدر الإسلام مذاهب الفلاسفة شايعة بين المسلمين، و كان معارضة المسلمين في ذلك مع الملاحدة المنكرين للصانع كانوا يكتفون غالباً

---

(١) بحار الأنوار ٢٣٣/٥٤.

في إثبات هذا المدّعى بإثبات الصانع، مع أنه كان مقرّراً عندهم أنّ التأثير لا يعقل في القديم.

و يحتمل أن يكون غرضه من عقد هذا الباب حدوث العالم ذاتاً واحتياجه بجميع اجزائه إلى المؤثر، لكن هذا لا يدلّ على عدم قولهم بالحدوث الزماني، بمعنى نفي عدم تناهي وجود العالم من طرف الأزل، ولا على عدم ثبوته بالدلايل، فانّ ذلك مما أطبق عليه المليّون، ودلت عليه الآيات المتكاثرة و الأحاديث المتواترة الصريحة في ذلك.

وعدم القول بذلك مستلزم لإنكار ما ورد في الآيات والأخبار من فناء الأشياء وخرق السماوات وانتشار الكواكب بل المعاد الجسماني، وقد فصّلنا الكلام في ذلك في كتاب السماء والعالم من كتاب بحار الانوار، و سنشير في ضمن الأخبار الدالة على هذا المطلوب عند شرحها إلى ذلك[1].

قول المحقق المدقق ملا اسماعيل الخاجوئي (المتوفى ١١٧٣)

قال في الرسالة التي كتبها في تفسير الآية الشريفة ﴿وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى ٱلْمَاءِ﴾[2]:

كل من قال بوجود العقل المجرد ذاتاً و فعلاً قال بقدمه المستلزم لقدم العالم، و القائل بالقديم سوى الله و إن كان من الإماميّة كافر بإجماع المسلمين[3].

---

(١) مرآة العقول ٢٣٥/١.

(٢) هود (١١): ٧.

(٣) الرسائل الاعتقاديّة ٢ / ٤٧٠، محمد اسماعيل المازندراني الخاجوئي.

قول العلاّمة المحقق الفقيه الشيخ جعفر المدعو بـ كاشف الغطاء رحمه الله (المتوفى ١٢٢٨)

قاله في مقام ذكر الأقسام الأربعة من القسم الثاني فيما كان من الحيوان نجساً، بعد أن ذكر الكافر وقسّمه قسمان؛ أوّلهما الكافر بالذات؛ وهو الكافر بالله تعالى أوبنبيه أو المعاد..إلى أن قال:

القسم الثاني: ما يترتب عليه الكفر بطريق الاستلزام؛ كـانكار بـعض الضروريات الإسلامية والمتواترات عن سيّد البرية كالقول بالجبر والتفويض والإرجاء والوعد والوعيد وقدم العالم وقـدم المجـرّدات والتـجسيم والتشـبيه بالحقيقة والحلول والاتحاد ووحدة الوجود أو الموجود...أو أنّ الأفعال بأسرها مخلوقة لله..[1].

وقال في موضع آخر منه:

الكفر أقسام:

الأوّل: ما يستحلّ به المال وتسبى به النساء والأطفال، وهو كفر الإنكار والجحود والعناد والشك..

والقسم الثاني: ما يحكم فيه بجواز القتل، ونجاسة السؤر، وحرمة الذبائح والنكاح من أهل الإسلام دون السبي والأسر وإباحة المال، وهو كفر من دخل في الإسلام وخرج منه بارتداد عن الإسلام ويزيد الفـطري مـنه في الرجـال بإجراء احكام الموتى، أو كفر نعمة من غير شبهة، أو هتك حرمة، أو سبّ لأحد المعصومين عليهم السلام، أو بغض لهم عليهم السلام، أو بادّعاء قدم العالم بحسب الذات، أو وحدة الوجود، أو الموجود على الحقيقة منهما، أو الحلول، أو الاتحاد، أو التشـبيه، أو

---

(١) كشف الغطاء: ١٧٣.

الجسميّة..[١].

قول المحقق الميرزا القمي رحمه الله (المتوفى ١٢٣١)

قال ما ترجمته:

إنه تعالى كان و لا شيء معه، فليس له شريك في القدم، كما عليه إجماع جميع أهل الأديان[٢].

قول الشيخ محمد حسن النجفي صاحب الجواهر رحمه الله (المتوفى ١٢٦٦)

قال في عداد كتب الضلال:

.. ككتب القدماء من الحكماء القائلين بقدم العالم و عدم المعاد، و كتب عبدة الأصنام و منكري الصانع..[٣].

قول الشيخ الأعظم الأنصاري رحمه الله (المتوفى ١٢٨١)

قال: إجماع جميع الشرايع على حدوث العالم زماناً[٤].

قول المحقق الشيخ محمّد تقي الآملي (المتوفى ١٣٩١)

قال: لابد لتصوّر مسبوقية وجود العالم عن عدمه الواقعي الفكّي الغير

---

(١) كشف الغطاء: ٣٥٩.

(٢) أصول دين: ١٦.

(٣) جواهر الكلام ٥٩/٢٢.

(٤) فرائد الأصول: ١١.

الجامع لوجوده من مخلص آخر، إذ القول بحدوث العالم كذلك من ضروريات الدين، بل المتفق عليه بين أهل الملل والنحل.

فلا ينبغي القناعة في المقام بالقول بحدوث العالم ذاتاً ـ بمعنى تأخره عن العدم الجامع مع وجوده كما عليه بعض الحكماء ـ لأنه مخالف مع قول المليين فتدبّر ودقّق النظر؛ لأنّ المقام مزلّة الأقدام.. [١].

قول السيد أحمد الخوانساري رحمه الله (المتوفى ١٤٠٥)

قال بعد تصريحه بقوله: منع قدم العالم وعدم تناهي النفوس:

إجماع المليين على الحدوث الزماني لا الحدوث الذاتي ولا الحدوث الثابت من جهة الحركة الجوهرية[٢].

أقول: لبعض الأعلام ردود على القائلين بقدم العالم كالسيد المرتضى علم الهدى رحمه الله[٣]، والمولى طاهر القمي[٤]، والمحقق القمي[٥]، والسيد الخوئي[٦].. وغيرهم[٧] من العلماء رحمهم الله تعالى، فمن شاء فليرجع إليها، واقتصرت هنا

---

(١) درر الفوائد، تعليقة على شرح المنظومة: ٢٦١، مؤسسة اسماعيليان قم.

(٢) عقائد الحقة: ١٦٦.

(٣) جواب الملاحدة في قدم العالم للسيّد المرتضى رحمه الله.

(٤) الأربعين للمولى محمّد طاهر القمي: ١٤٢.

(٥) القوانين ١/٣٦٥.

(٦) المحاضرات في الأصول ٢/٣٧ ـ ٤٣.

(٧) وقد ذكر آغا بزرگ الطهراني رحمه الله كتباً عديدة من علمائنا في إثبات حدوث العالم والردّ على القول بقدمه راجع الذريعة ٦/٢٦، ٦٥، ٢٩٣ ـ ٢٩٦.

على اليسير منها خوفاً من الإطالة وملل القاري ولحصول الغرض بذلك.

نتيجة البحث من الأقوال السابقة

على ضوء الأقوال التي ذكرناها نجد ان كلمة جميع أرباب الملل والمذاهب اتفقت على وقوع التفكيك بين الخالق والمخلوق، وأنّ العالم ـ أي جميع ما سوى الله بجميع أجزائه وصفاته ـ حادث وكائن بعد أن لم يكن بعديةً حقيقيةً، لا بالذات فقط، حتى يقال: إنه في حدّ ذاته لا يستحقّ الوجود، وأن وجوده متأخر عن عدمه بحسب الذات، كما عليه الفلاسفة.

وإنّ الله تعالى قد أبدع و أحدث الأشياء بعد أن لم تكن موجودةً بعديّةً حقيقيةً، و أنّ للأشياء ابتداء و أوّلاً زمانياً، و أنّ الأزلية و القدمة مختصة بذات الباري تعالى.

و العالم عندهم حادث بالذات و الزمان، و الزمان عندهم أعمّ من الزمان الحادث و الموهوم، و الدهر و السرمد، بل التعبير بالزمان هنا من باب ضيق العبارة ومجرد اصطلاح، إذ القائل بحدوثه بالمعنى المذكور قائل بحدوث الزمان أيضاً، لأنه من أجزاء العالم.

و المقصود واضح و هو أنه تعالى أبدع وأحدث وأوجد الأشياء بعد أن لم تكن بعدية حقيقية كما هو مضمون الآيات والأخبار المتواترة، والمخالف في المسألة هم الفلاسفة، و المشهور منهم يقولون بأن ما سوى الله حادث بالذات و قديم بالزمان.

جواز الاستدلال بالادلة السمعية في المسائل الكلامية

قد يقال: إنّ المسألة ـ أي بحث حدوث العالم ـ من المسائل العقلية الكلاميّة التي لا ينفع فيها التمسك بالإجماع، لأنّ الإجماع الحجة ما كان كاشفاً عن قول الإمام عليه السلام في المسائل الشرعية لا في المسائل العقلية إذ الاستكشاف المزبور إنما يتأتي فيما إذا كان شأن الشارع بيانه والحجة في المطالب العقلية هي العقل الحاكم فيها.

و الجواب: هو أنّ كون المسألة عقلية كلامية لا يمنع عن التمسك بالإجماع و ساير الأدلة السمعية فيها.

فإنّه بعد إثبات وجود الخالق تعالى ونبوّة النبي صلى الله عليه وآله وسلم لو فرضنا أمرين ممكنين في أنفسهما وقد صرّح الشرع بتعيين أحدهما لوجب الاعتقاد به فضلاً عما إذا كان أحد الأمرين مستحيلاً في نفسه، وهو القدم لغير الله.

بل الاعتماد في كثير من المسائل الكلامية إنما هو عليه، ألا ترى أنّ المحقق الدواني وسائر المتكلمين قد تمسّكوا في إثبات هذه المسألة ـ أي حدوث العالم زماناً و كونه مسبوقاً بالعدم غير الجامع ـ بإجماع المسلمين أو المليّين عليه، كما و قد تمسّك بعضهم بالأخبار المتواترة فيه.

و جعل العلاّمة المجلسي رحمه الله الدليل المعتمد في مسألة التوحيد هو مثل قوله: ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾ ولا إشكال في ذلك، إذ بعد إثبات الصانع الواجب تعالى وكونه عالماً و قادراً و صانعاً و صادقاً، و إثبات الرسول صلى الله عليه وآله وسلم و كونه معصوماً ببرهان العقل.. يمكن التمسك بقولهما على إثبات ساير الصفات التي لا تتوقّف عليها

إثبات النبوّة،[١] و لهذا نجد المحقق الطوسي ﷺ ذهب في التجريد إلى إثبات المعاد الجسماني وثبوته بالسمع[٢]، وقد حكي مثله عن ابن سينا في بعض كتبه.

و لا يخفى أنّ الموارد التي تمسّك فيها العلماء بالأدلة السمعية في المسائل الكلامية أكثر من أن تحصى، و شأن الشارع كما هو بيان الأحكام الفرعيّة كذلك بيان الأحكام الأصولية أيضاً من وظيفته، بل هذا الأمر يمتاز باهمية خاصة لأنّ شرف العلم بشرف معلومه، و قد قسّموا الأحكام الشرعيّة في أوائل كتب الأصول إلى الأصولية الاعتقادية و الأصولية العملية و الفرعية.

فعلى هذا يكون في كلّ موضع لا يحكم العقل فيه بشيء كمسألة حدوث العالم على ما ادّعاه بعض الفلاسفة بل معلّمهم حيث ادّعى أنّ أدلّة الطرفين جدلية غير برهانية، أو كالمعاد الجسماني على ما ادّعاه بعضهم من عدم حكم العقل به.. يكون الإجماع فيه كاشفاً عن الحكم التأسيسي للشارع.

وفي كل موضع يحكم العقل به يكون التمسك بالإجماع مثلاً إمّا من جهة كشفه عن الحكم الإمضائي للشارع، أو مع قطع النظر عن الدليل العقلي.

نعم شأن الشارع ليس بيان الأحكام العقلية المحضة مثل: الكل أعظم من الجزء، ولا وجه للتمسك بالإجماع فيها ولم يتمسك أيضاً أحد به فيها.

---

(١) وبعبارة أُخرى: كلّ صفة يتوقّف عليها إثبات النبوة والإمامة فلابدّ أن تثبت بدليل العقل كالعلم والقدرة، بخلاف ما لا يتوقف عليه إثباتها كباقي الأوصاف فإنّه يجوز إثباتها بالدليل العقلي والنقلي، كما لا يخفى، مع أنّ أكثر السمعيّات مشتمل على شواهد واضحة وبراهين لائحة يهتدي الطالب بالتأمل فيها الى لبّ المعرفة.

(٢) كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد: ٣٢٠ (طبعة المصطفوي) قال: والضرورة قاضية بثبوت الجسماني من دين النبي مع إمكانه.

قال العلاّمة المجلسي رحمه الله في عداد براهين التوحيد:

السابع: الأدلة السمعيّة من الكتاب والسنة، وهي أكثر من أن تحصى، وقد مرّ بعضها، ولا محذور في التمسك بالأدلة السمعيّة في باب التوحيد، وهذه هي المعتمد عليها عندي[1].

وقال أبو الصلاح الحلبي رحمه الله في عداد براهين التوحيد:

طريقة أُخرى، وهو علمنا من طريق السمع المقطوع على صحته:

إنّ صانع العالم سبحانه واحد لا ثاني له، والاعتماد على إثبات صانع واحد سبحانه من طريق السمع أحسم لمادّة الشغب وأبعد من القدح، لأنّ العلم بصحّة السمع لا يفتقر إلى العلم بعدد الصناع، إذا كانت الأصول التي يعلم بصحتها صحة السمع سليمة، وإن جوز العالم بها تكاملها لأكثر من واحد، من تأمل ذلك وجده صحيحاً، وإذا لم يفتقر صحة السمع إلى تميّز عدد الصناع أمكن أن يعلم عددهم من جهته، فإذا قطع العدد بكونه واحداً وجب العلم به والقطع ينفي ما زاد عليه[2].

وقال الطبرسي النوري رحمه الله بعد نقل الكلام المتقدم للعلاّمة المجلسي ما ترجمته:

الحق إنه كلام متين، وقد تبع فيه قول الله تعالى وقول أمير المؤمنين عليه السلام المذكوران، لأن من تأمل وعلم أنه تعالى أصدق الصادقين، وتأمّل حقيقة المنزَل ـ أي القرآن ـ والمنزل عليه، ولاحظ طهارته وعصمته لوجد أنّ

---

(١) بحار الأنوار ٣/٢٣٤.

(٢) تقريب المعارف: ٩١ تحقيق تبريزيان.

أمتن الأدلة على التوحيد هو كلامهم عليهم السلام ولكن بعد تمامية السند والدلالة وثبوت أنه من كلامهم عليهم السلام، كما أنّ أكثر الأدلة على التوحيد كذلك، يعني إما من قبيل النصوص والمحكمات القرآنية وإما من قبيل الأخبار المحكمة المتواترة منهم عليهم السلام.

ولا تصغ إلى مزخرفات بعض الحكماء والصوفية الذين يتعبدون بالقواعد والاستحسانات المنخرمة التي أكثرها أوهن من بيت العنكبوت، وأوّلوا نصوص الكتاب والأخبار على خرافاتهم وليس طريقتهم إلا الإدبار عن كتاب الله تعالى و الإعراض عن سنة سيّد المرسلين صلى الله عليه وآله وسلم، وليس هذا إلا لعدم معرفتهم بحقيقة كلامهم، وعدم معرفتهم بحق المنزِل والمنزَل والمنزل عليه.

و من المحال للموحّد المؤمن بالله و بما جاء نبيّه صلى الله عليه وآله وسلم ـ بعد معرفة حقيقة كلامهم ـ أن لا يحصل له كمال الجزم و اليقين بما أفادوا عليهم السلام من أصول الدين[1].

تنبيه: والعجب من صاحب الشوارق حيث قال ـ بعد تضعيف إجماع المتكلمين على الحدوث الزماني بأنه لا فائدة في هذا الاجماع ـ:

ليس في أحاديث الأئمة المعصومين عليهم السلام التصريح بأحد الوجهين من الحدوث الذاتي والزماني[2].

والوجه فيه: إنه كيف يمكن نفي فائدة الإجماع على الحدوث الزماني وقد استدلّ هو نفسه بالإجماع على الحدوث الذاتي[3].

---

(١) كفاية الموحدين ١/٢٦٥ ـ ٢٦٦.

(٢) گوهر مراد: ١٦٤.

(٣) گوهر مراد: ١٦٤.

فإن كان الإجماع غير مفيد فلا اعتبار له في المقامين، وادعاء صحة الاستدلال به على الحدوث الذاتي دون الزماني تحكّم.

وقد ذكرنا آنفاً جواز الاستدلال بالأدلة النقلية كالإجماع و... في المسائل الكلامية العقلية.

وقلنا: يجوز اثبات كل صفة لا يتوقف عليها إثبات النبوة والإمامة بالدليل العقلي والنقلي بخلاف ما يتوقف عليه إثباتهما كالعلم والقدرة فلابد أن تثبت بالدليل العقلي.

فعلى هذا بعد إثبات الصانع تعالى وكونه عالماً وقادراً، وإثبات الرسول ﷺ وكونه معصوماً ببرهان العقل، يمكن وأن يتمسك بقولهما في إثبات ساير الصفات.

بل نقول: إنّ المقصود من الإجماع والاتفاق في المقام هو ادعاء الضرورة من الدين على أنّ ما سوى الله كائن بعد أن لم يكن بعدية حقيقية، وأنّ للأشياء ابتداء، وكان الله ولم يكن معه شيء ثمّ خلق الأشياء، ولذا قال السيّد الداماد: القول بقدم العالم نوع شرك، وإنه إلحاد.

وقال العلاّمة الحلي ﷫: من اعتقد قدم العالم فهو كافر بلا خلاف.

وقال العلاّمة المجلسي ﷫: من قال بقديم غير الله فهو كافر.. وقد مرّ كلامهم.

وهذه الحقيقة واضحة لانّه يحصل لنا بإجماع المليّين القطع بالحكم كما يحصل ذلك من الآيات والأخبار المتواترة على الحدوث الزماني، فعلى هذا كيف يمكن مخالفة ما تبيّن بالقطع والضرورة أنّه من الدين.

وأمّا إنكار صاحب الشوارق حدوث العالم ـ بالمعنى الذي ذكرناه من الروايات ـ فهو إمّا لعدم اطلاعه بما ورد من الأحاديث المتواترة الصريحة الواضحة كالشمس في رابعة النهار التي تنادي بأعلى صوتها على الحدوث الحقيقي.. بمعنى إيجاد الأشياء بعد أن لم تكن كما سنبيّن ذلك، وإمّا لاعتماده على أصول الفلاسفة الفاسدة وآرائهم الباطلة.

فائـدة:

قال العلاّمة المجلسي ﵀:

فإنّه ثبت بنقل المخالف والمؤالف اتفاق جميع أرباب الملل مع تباين أهوائهم وتضادّ آرائهم على هذا الأمر، وكلّهم يدّعون وصول ذلك عن صاحب الشرع إليهم.

وهذا ممّا يورث العلم العادي بكون ذلك صادراً عن صاحب الشريعة، مأخوذاً عنه، وليس هذا مثل سائر الإجماعات المنقولة التي لا يعلم المراد منها، وتنتهي إلى واحد وتبعه الآخرون.

ولا يخفى الفرق بينهما على ذي مسكة..

المقصد الثاني :

في الأدلّة النقليّة

أمّا الآيات فعلى طوائف

منها ما فيها لفظ «خَلَقَ» كقوله تعالى:

﴿هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ لَكُم مَا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعاً﴾[1].

﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللهُ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّماوَاتِ وٱلْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾[2].

﴿وَهُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّماوَاتِ وَٱلْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾[3].

﴿ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّماوَاتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾[4].

﴿أَوَلاَ يَذْكُرُ ٱلْإِنسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِن قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْئاً﴾[5].

﴿ٱللهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾[6].

ومنها ما فيها لفظ «بَدأ» كقوله تعالى:

---

(١) البقرة (٢): ٢٩.

(٢) الأعراف (٧): ٥٤.

(٣) هود (١١): ٧.

(٤) الفرقان (٢٥): ٥٩.

(٥) مريم (١٩): ٦٧.

(٦) الزمر (٣٩): ٦٢.

﴿إِنَّهُ يَبْدَأُ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾[١].

﴿قُلِ ٱللَّهُ يَبْدَأُ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾[٢].

﴿أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ ٱللَّهُ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾[٣].

ومنها ما فيها لفظ «بديع» كقوله تعالى:

﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَاوَاتِ وَٱلْأَرْضِ﴾[٤].

﴿بَدِيعُ ٱلسَّماوَاتِ وَٱلْأَرْضِ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ﴾[٥].

ومنها ما فيها لفظ «انشأ» كقوله تعالى:

﴿هُوَ ٱلَّذِي أَنشَأَكُمْ وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَارَ وَٱلْأَفْئِدَةَ قَلِيلاً مَا تَشْكُرُونَ﴾[٦].

﴿هُوَ ٱلَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ وَٱلنَّخْلَ وَٱلزَّرْعَ﴾[٧].

والحاصل: إنّ الآيات الدالّة على حدوث خلق السماوات والأرضين وما بينهما ـ عموماً وخصوصاً ـ كثيرة جدّاً.

ويتبيّن لكلّ من يتتبّع كلام العرب وموارد استعمالاتهم وكتب لغتهم أنّ ألفاظ «الخلق» و«الإبداء» و«الإبداع» و«الإيجاد» و«الإحداث» و«الفطر»

---

(١) يونس (١٠): ٤.

(٢) يونس (١٠): ٣٤.

(٣) العنكبوت (٢٩): ١٩.

(٤) البقرة (٢): ١١٧.

(٥) الأنعام (٧): ١٠١.

(٦) الملك (٦٧): ٢٣.

(٧) الانعام (٦): ١٤١.

و«الاختراع» و«الصّنع» و«الجعل»، لاتُطْلق إلا على الإيجاد بعد العدم[١].

وقال المحقق الطوسي في شرح الإشارات:

الصّنع: إيجاد شيء مسبوق بالعدم، وفي اللغة: الإبداع الإحداث، ومنه «البدعة» لمحدثات الأمور، وفسّروا الخلق بإبداع شيء بلا مثال سابق[٢].

كلام أهل اللغة في تفسير هذه التعابير القرآنية

وجدير بنا أن ننقل كلام بعض أهل اللغة ليظهر لك حقيقة ما ذكرناه.

لفظ «بدأ»:

في أقرب الموارد: بَدَاتُ بالشيء بدأً وابتدأتُه وبه وتَبَدّأتُ به: افتتحتهُ.

البدأ: افتتاح الشيء والأوّل والابتداء[٣].

وفي مجمع البحرين: بدأتُ الشيء: فعلته ابتداءاً[٤].

وفي لسان العرب: بَدأتُ الشيءَ: فعلته ابتداءاً.

البدء والبديء: الأوّل.

البدء: فعل الشيء الأوّل.

بدأ: في أسماء الله عزّوجلّ المُبْدئ: هو الذي أنشأ الأشياء واخترعها

---

(١) نعم قد يستفاد من الآيات: أنّ بعض هذه الكلمات يستعمل في معنيين أحدهما: الخلق الابتدائي بمعنى الإيجاد بعد العدم، ثانيهما: الخلق من شيء ـأي في صنع شيء من شيءـ ولكن المتبادر الى الذهن هو المعنى الأوّل، وامّا المعنى الثاني فيحتاج الى القرينة.

(٢) بحار الأنوار ٥٤/ ٢٥٤.

(٣) اقرب الموارد ١/ ٣٢.

(٤) مجمع البحرين ١/٤٤.

ابتداءاً من غير سابق مثال[١].

لفظ: «خَلَقَ»:

في لسان العرب: الخلق في كلام العرب: ابتداع الشيء على مثال لم يُسْبَق إليه وكلّ شيء خَلَقَه الله فهو مبتَدِئه على غير مثال سبق إليه:

﴿أَلا لَه الخَلقُ وَالأَمرُ تَبارَكَ الله أَحسَن الخالِقين﴾.

ابن سيده: خلق الله الشيء يخلقه خلقا، أحدثه بعد أن لم يكن[٢].

وقال في النهاية: في لغة خَلَقَ: في أسماء الله تعالى: الخالق، وهو الذي أوجد الأشياء جميعها بعد أن لم تكن موجودة[٣].

وفي أقرب الموارد: خَلَقَ الشيء: أوجده وأبدعه على غير مثال سبق[٤].

لفظ «أنشأ»:

في لسان العرب: أنشَأه الله: خَلَقَه.

أنْشَأ الله الخلق أيْ ابتدأ خلقَهم.

وقال الزجاج في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ﴾[٥]: أي ابتدعها وابتدأ خلقَها[٦].

وفي مجمع البحرين: قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَكُمْ﴾ أي ابتدأكم

---

(١) لسان العرب ٢٦/١.

(٢) لسان العرب ٨٥/١٠.

(٣) النهاية لابن الأثير ٧٠/٢.

(٤) اقرب الموارد ٢٩٦/١.

(٥) الأنعام (٦): ١٤١.

(٦) لسان العرب ١٧٠/١.

وخلقكم وكل من ابتدأ شيئاً فقد أنشأه، ومثله: أنشأ جنّات معروشات وينشئ السحاب الثقال[١].

وفي أقرب الموارد: أنْشَأ الشيء: أحدثه.

أنشأ الله الخلقَ: ابتدأ خلقهم.

أنشَأ الله الشيء: خلقه[٢].

وفي مجمع البيان: الإنشاء: إحداث الفعل ابتداءاً لا على مثالٍ سبق، وهو كالابتداع.

وقال في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ﴾[٣] أي خلق وابتدع لا على مثال[٤].

لفظ «بدع»:

في أقرب الموارد: بَدَعه وأبْدَعَهُ وابْتَدَعَهُ كلها بمعنى اخترعه لا على مثال.

البِدْعَةُ: ما اختُرع على غير مثالٍ سابق[٥].

وفي لسان العرب: بدع الشيء يبدعُهُ بَدْعاً وابتدعه: أنْشَأه وبدأه.

البديعُ والبِدْعُ: الشيء الذي يكون أوّلاً.

وفي التنزيل: ﴿قُلْ مَا كُنتُ بِدْعاً مِنَ ٱلرُّسُلِ﴾[٦] أي ما كنتُ اوّل من أُرسِل،

---

(١) مجمع البحرين ٤١٦/١.

(٢) اقرب الموارد ١٢٩٨/٢.

(٣) الأنعام (٦): ١٤١.

(٤) مجمع البيان ٣٧٥/٤.

(٥) أقرب الموارد ٣٣/١.

(٦) الأحقاف (٤٦): ٩.

قد أُرْسِلَ قبلي رُسُلٌ كثيرٌ.

فلانٌ بِدْعٌ في هذا الأمر أي أوّل لم يسبقه أحدٌ.

ابتدعتُ الشيءَ: اخترعتُه لا على مثال.

بديع السموات والأرض: أي خالقها ومبدعها فهو سبحانه الخالق المخترع لا عن مثالٍ سابقٍ[١].

وفي مجمع البحرين: بدع: ما كنت بدعاً من الرسل، أي ما كنت بدءاً من الرسل أي ما كنت أوّل من أُرسل من الرسل، قد كان قبلي رسل كثيرة.

بديع السماوات والأرض..: أي مبدعها وموجد لهما من غير مثال سابق[٢].

وفي كتاب العين: البدع: إحداث شيء لم يكن له من قبل خلق ولا ذكر ولا معرفة.

والله بديع السموات والأرض: ابتدعهما ولم يكونا قبل ذلك شيئاً يتوهمهما متوهم، وبدع الخلق.

البدع: الشيء الذي يكون أولاً في كل أمر، كما قال الله عزّوجلّ: ﴿**قُلْ مَا كُنتُ بِدْعاً مِنَ ٱلرُّسُلِ**﴾[٣] أي لست أوّل مرسل[٤].

والحاصل: إنّ المستفاد من كتب اللغة أنّ لفظ «بدع» مختص بالإيجاد

---

(١) لسان العرب: ٦/٨ ـ ٧.

(٢) مجمع البحرين ٢٩٨/٤.

(٣) الأحقاف (٤٦): ٩.

(٤) كتاب العين ٥٤/٢.

الابتدائي أي الإيجاد بعد العدم، و لا يستعمل في الإيجاد من شيء[١].

سائر الألفاظ:

و لا يخفى إنّ المعنى الذي ذكرناه في «بَدَءَ» و «خَلَقَ» و «بَدَعَ» هو نفس المعنى المستفاد من سائر الكلمات ـ أي «الإيجاد» و «الإحداث» و «الاختراع»... ـ على ضوء كتب اللغة.

و هذا المعنى هو الظاهر و المتبادر من هذه الكلمات بلا احتياج إلى قرينة و بالرجوع إلى كتب اللغة و موارد استعمالاتهم يحصل الاطمئنان بأنها لا تطلق إلاّ على الإيجاد بعد أن لم يكن.. أي الخلق الابتدائي، و فهم المعنى الآخر يحتاج إلى قرينة.

فالمعنى الأوّل و المتبادر من هذه الكلمات هو الخلق الابتدائي أي الإيجاد بعد العدم.

و سنذكر الأحاديث الكثيرة الصريحة في هذا المعنى و انّها تصدّق الظهور المستفاد من الآيات.

و لا يبقى ريب فيما قلناه لمن تتبع الآيات و الأخبار، كقوله عليه السلام: «لا من

---

(١) فإن قلت: لا دليل على حجيّة قول اللغوى.

قلت: نعم لا دليل على حجيّته في حدّ نفسه، أمّا إذا حصل العلم أو الوثوق من قولهم، او يدخل تحت عنوان خبر الواحد، او..فيكون حجة، كما أشار إليه الشيخ الأعظم الأنصاري قدس سره في الفرائد والمحقّقان النائيني رحمه الله والعراقي قدس سره في الفوائد وهامشه. والمفروض حصول الوثوق والاطمينان من قولهم في المقام.

شيء فيبطل الاختراع و لا لعلّة فلا يصحّ الابتداء»[1] كما قد وقع التصريح بالحدوث بالمعنى المعهود في أكثر النصوص الآتية بحيث لا تقبل التأويل، و بانضمام بعضها مع بعض يحصل القطع بالمراد.

فعلى هذا إنّ التأمّل في الآيات المتظافرة و الأحاديث المتواترة بأساليب مختلفة تسبّب حصول القطع بالحدوث بالمعنى الذي أسلفناه.

---

(١) بحار الأنوار ٢٦٣/٤ حديث ١١ و ١٦١/٥٤، التوحيد: ٩٨ باب أنه عزّوجلّ ليس بجسم ولا صورة حديث ٥.

الأحاديث الصريحة الدالّة على حدوث ما سوى الله تعالى

أمّا الروايات الدالة على وقوع التفكيك بينه تعالى و بين ما سواه و أنّ جميع ما سوى الله حادث بمعنى انتهاء أزمنة وجودها في الأزل إلى حدّ و ينقطع و أنّها كائنة بعد أن لم يكن بعديّة حقيقية لا بالذات فقط فمتواترة جدّاً كما لا تخفى على العارف بالأخبار.

و نحن نذكر الآن جملة منها، و لكن قبل سرد الروايات لابد من الاشاره إلى أنّ البحث الذي نحن الأن بصدد بيانه هو حول الدليل النقلي مع قطع النظر عن الدليل العقلي، وإن كان بعض الأدلّة النقلية الآتية متضمنة للدليل العقلي أيضاً.

* روى الشيخ الطبرسي ـ ومن سؤال الزنديق الذي سأل أبا عبد الله عليه السلام عن مسائل كثيرة.. ـ:

إنّه قال الزنديق: من أيّ شيء خلق الله الأشياء؟

قال عليه السلام: «**لا من شيءٍ**».

فقال: كيف يجيء من لا شيء شيء؟

قال عليه السلام: «**إنّ الأشياء لا تخلو، إمّا أن تكون خلقت من شيء أو من غير شيء، فإن كان خلقت من شيء كان معه، فإن ذلك الشيء قديم، والقديم لا يكون حديثاً ولا يفنى ولا يتغيّر..**».

إلى أن قال الزنديق: فمن أين قالوا إنّ الأشياء أزليةٌ؟

قال: «**هذه مقالة قوم جحدوا مدبّر الأشياء فكذّبوا الرسل ومقالتهم والأنبياء وما أنبأوا عنه، وسمّوا كتبهم أساطير، ووضعوا لأنفسهم ديناً**

بآرائهم واستحسانهم... لو كانت قديمة أزليّة لم تتغيّر من حال إلى حال، وإنّ الأزلي لا تغيّره الأيام ولا يأتي عليه الفناء»[١].

قال العلاّمة المجلسي ﷺ:

بيان: «والقديم لا يكون حديثاً..»، أي ما يكون وجوده أزلياً لا يكون محدثاً معلولاً فيكون الواجب الوجود بذاته، فلا يعتريه التغيّر والفناء.

وقد نسب إلى بعض الحكماء أنه قال: المبدع الأوّل هو مبدع الصور فقط دون الهيولى، فإنّها لم تزل مع المبدع.. فأنكر عليه سائر الحكماء، وقالوا: إنّ الهيولىٰ لو كانت أزليّة قديمة لما قبلت الصور، ولما تغيّرت من حال إلى حال، ولما قبلت فعل غيرها.. إذ الأزليّ لا يتغيّر[٢].

* عن الإمام أمير المؤمنين علي عليه السلام أنه قال:

«الحمد لله خالق العباد، وساطع المهاد، ومسيل الوهاد، ومخصب النجاد، ليس لأوليّته إبتداء، ولا لأزليّته انقضاء، هو الأوّل لم يزل، والباقي بلا أجل..»

إلى أن قال عليه السلام:

«لم يخلق الأشياء من أصول أزليّة ولا من أوائل أبديّة، بل خلق ما خلق فأقام حدّه وصوّر ما صوّر فأحسن صورته..»[٣].

---

(١) الاحتجاج: ٣٣٧ ـ ٣٣٨، بحار الأنوار ١٦٦/١٠ حديث ٢، و ٧٧/٥٤ حديث ٥٣.

(٢) بحار الأنوار ١٨٩/١٠، و ٧٨/٥٤.

(٣) نهج البلاغة: ٢٣٢ خطبة ١٦٣، بحار الأنوار ٣٠٦/٤، حديث ٣٥، ٢٧/٥٤ حديث ٣، ٣٠٨/٧٤، حديث ١١، وانظر: التوحيد: ٧٩.

أقول: إنّ صراحة قوله عليه‌السلام: «لم يخلق الأشياء من أصول أزلية» واضحة ومبيّنة لحدوث العالم بشكل لا يقبل التأويل بأيّ وجه من الوجوه.

* روى الصدوق رحمه‌الله ـ مسنداً ـ عن أبي اسحاق اللّيثي، قال: قال لي أبو جعفر محمدّ بن علي الباقر عليهما‌السلام:

«يا ابراهيم! إنّ الله تبارك وتعالى لم يزل عالماً قديماً، خلق الأشياء لا من شيء، ومن زعم أنّ الله تعالى خلق الأشياء من شيء فقد كفر؛ لأنه لو كان ذلك الشيء الذي خلق منه الأشياء قديما معه في أزليته وهويّته كان ذلك الشيء أزليّاً، بل خلق الله تعالى الأشياء كلّها لا من شيء..»[١].

* روى الصدوق رحمه‌الله ـ مسنداً ـ عن أبي هاشم الجعفري قال: كنت عند أبي جعفر الثاني عليه‌السلام فسأله رجل فقال: أخبرني عن الربّ تبارك وتعالى له أسماء وصفات في كتابه فأسماؤه وصفاته هي هو؟

فقال أبو جعفر عليه‌السلام:

«... إن كنت تقول: لم يزل تصويرها وهجاؤها وتقطيع حروفها فمعاذ الله أن يكون معه شيء غيره، بل كان الله ولا خلق ثمّ خلقها وسيلة بينه وبين خلقه يتضرّعون بها إليه ويعبدونه وهي ذكره، وكان الله ولا ذكر، والمذكور بالذكر هو الله القديم الذي لم يزل»[٢].

---

(١) علل الشرايع: ٦٠٧، حديث ٨١، بحار الأنوار ٥/٢٣٠، حديث ٦، و ٥٤/٧٦، حديث ٥١.

(٢) التوحيد: ١٩٣، حديث ٧، الكافي ١/١١٦، حديث ٧، بحار الأنوار ٤/١٥٣، حديث ١، ٥٤/٨٣، حديث ٦٢.

قال العلاّمة المجلسي رحمه الله :

هذا صريح في نفي تعدد القدماء، ولا يقبل تأويل القائلين بمذاهب الحكماء[١].

* روى الصدوق رحمه الله ـ مسنداً ـ عن جابر الجُعْفي قال: جاء رجلٌ من علماء أهل الشام إلى أبي جعفر عليه السلام فقال: جئت أسألك عن مسألة لم أجد أحداً يُفسّرها لي، وقد سألت ثلاثة أصناف من الناس فقال كلّ صنف غير ما قاله الآخر!

فقال أبو جعفر عليه السلام: «وما ذلك؟»

فقال: أسألك ما أوّل ما خلق الله عزّوجلّ من خلقه؟ فإنّ بعض من سألته قال: القدرة، وقال بعضهم: العلم، وقال بعضهم: الروح.

فقال أبو جعفر عليه السلام:

«ما قالوا شيئاً، أُخبرك أنّ الله علا ذكره كان ولا شيء غيره، وكان عزيزاً ولا عزّ، لأنه كان قبل عزّه، وذلك قوله: ﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾[٢] وكان خالقاً ولا مخلوق، فأول شيء خلقه من خلقه الشيء الذي جميع الأشياء منه وهو الماء».

فقال السائل: فالشيء خلقه من شيء أو من لا شيء؟

فقال عليه السلام:

«خلق الشيء لا من شيء كان قبله، ولو خلق الشيء من شيء إذاً لم يكن له انقطاعٌ أبداً، ولم يزل الله إذاً ومعه شيء، ولكن كان

---

(١) مرآة العقول ٢/٤٢.

(٢) الصافات (٣٧): ١٨٠.

الله ولا شيء معه فخلق الشيء الذي جميع الأشياء منه وهو الماء»[١].

وقال العلاّمة المجلسي ﵀:

هذا الخبر نصّ صريح في الحدوث ولا يقبل التأويل بوجه[٢].

* ورواه الكليني مسنداً عن محمدّ بن عطية عن أبي جعفر ﵇ قال:

«... أُخبرك أن الله تعالى كان ولا شي غيره، وكان عزيزاً ولا أحد كان قبل عزّه، وذلك قوله: ﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾[٣] وكان الخالق قبل المخلوق ولو كان أوّل ما خلق من خلقه، الشيء من الشيء إذاً لم يكن له انقطاع أبداً ولم يزل الله إذاً ومعه شيء، ليس هو يتقدّمه، ولكنه كان إذ لا شيء غيره، وخلق الشيء الذي جميع الأشياء منه وهو الماء الذي خلق الأشياء منه، فجعل نسب كل شيء إلى الماء ولم يجعل للماء نسباً يضاف إليه..»[٤].

قال العلاّمة المجلسي ﵀:

توضيح: قوله ﵇: «ولو كان أوّل ما خلق..» أي لو كان كما تزعمه الحكماء: كل حادث مسبوق بمادّة، فلا يتحقق شيء يكون أوّل الأشياء من

---

(١) التوحيد: ٦٧ حديث ٢٠، الكافي ٩٤/٨ حديث ٦٧، بحار الانوار ٦٧/٥٤ حديث ٤٣، و٩٦/٥٤ حديث ٨١.

(٢) بحار الأنوار ٦٨/٥٤.

(٣) الصافات (٣٧): ١٨٠.

(٤) الكافي ٩٤/٨ حديث ٦٧، بحار الأنوار ٩٦/٥٤ حديث ٨١.

الحوادث، فيلزم وجود قديم سوى الله وهو محال[١].

❊ عن أمير المؤمنين علي عليه السلام أنه قال:

«لا تصحبه الأوقات ولا تَرْفِدُهُ الأدوات، سَبَقَ الأوقاتَ كونُهُ، والعدمَ وجودُه، والابتداء أزله..»

إلى أن قال عليه السلام:

«لا يجري عليه السكون والحركة، وكيف يجري عليه ما هو أجراه، ويعود فيه ما هو أبداه، ويحدث فيه ما هو أحدثه؟! إذاً لتفاوتت ذاته، ولتَجَزَّأَ كُنهه ولامتنع من الأزل معناه...»

إلى أن قال عليه السلام:

«يقول لما أراد كونه: كن فيكون، لا بصوت يقرع، ولا نداء يسمع، وإنما كلامه سبحانه فعلٌ منه أنشأهُ ومثَّلهُ، لم يكن من قَبل ذلك كائناً، ولو كان قديماً لكان إلهاً ثانياً».

«لا يقال كان بعد أن لم يكن فتجري عليه الصفات المحدثات ولا يكون بينها وبينه فصل، ولا له عليها فضل فيستوي الصانع والمصنوع، ويتكافأ المبتدع والبديع...»

إلى أن قال:

«هو المفني لها بعد وجودها حتى يصير موجودها كمفقودها، وليس فناء الدنيا بعد ابتدائها بأعجب من إنشائها واختراعها، كيف ولو اجتمع جميع حيوانها من طيرها وبهائمها وما كان

---

(١) بحار الأنوار ٩٧/٥٤.

من مراحها وسائمها وأصناف أسناخها وأجناسها ومتبلّدة أُممها وأكياسها على إحداث بعوضة ما قدرت على إحداثها، ولا عرفت كيف السبيل إلى إيجادها، ولتحيّرت عقولها في علم ذلك وتاهت، وعجزت قواها وتناهت، ورجعت خاسئة حسيرة عارفة بأنها مقهورة مقرّة بالعجز عن إنشائها، مذعنة بالضعف عن إفنائها.

وإنه يعود سبحانه بعد فناء الدنيا وحده لا شيء معه كما كان قبل ابتدائها كذلك يكون بعد فنائها، بلا وقت ولا مكان ولا حين ولا زمان، عُدمت عند ذلك الآجال والأوقات وزالت السنون والساعات فلا شيء إلاّ الله الواحد القهار»[١].

قال العلاّمة المجلسي ﵀ في شرح قوله ﵇: «ولو كان قديماً لكان إلهاً ثانياً..»:

هذا صريح في أنّ الإمكان لا يجامع القدم، وأنّ الإيجاد إنما يكون لما هو مسبوق بالعدم، فالقول بتعدّد القدماء مع القول بإمكان بعضها قول بالنقيضين[٢].

وقال في موضع آخر في شرح هذه الفقرة:

يدلّ على أن القدم ينافي الإمكان، وأنّ القول بقدم العالم شرك[٣].

وقال ﵀ ـ في شرح قوله ﵇: «كما كان قبل ابتدائها..»:

---

(١) نهج البلاغة: ٢٧٣، ٢٧٤، خطبة ١٨٦، الاحتجاج: ٢٠٣، اعلام الدين: ٥٩، ٦٠، بحار الأنوار ٢٥٤/٤ حديث ٨، و ٣٠/٥٤، حديث ٦، و ٣١٣/٧٤ حديث ١٤.

(٢) بحار الأنوار ٣٣/٥٤.

(٣) بحار الأنوار ٢٥٩/٤.

صريح في حدوث ما سوى الله تعالى، وظاهره نفي الزمان أيضاً قبل العالم، وعدم زمانيّته سبحانه إلى أن يحمل على الأزمنة المعيّنة من الليالي والأيام والشهور والسنين، ويدل على فناء جميع أجزاء الدنيا بعد الوجود، وهذا أيضاً ينافي القدم، لأنهم أطبقوا على أنّ ما ثبت قدمه امتنع عدمه، وأقاموا عليه البراهين العقلية[١].

أقول: يتبيّن من قوله عليه السلام: «لو اجتمع جميع حيوانها من طيرها وبهائمها... على إحداث بعوضة ما قدرت على إحداثها»، أنّ معنى الخلق هو الإيجاد بعد العدم، وعلى هذا إنّ الأزلية والقدمة مختصة به تعالى ولا يوجد شيء قديم سوى الله تعالى، بل لكلّ ما سوى الله سبحانه ابتداء وأوّل وهو كائن بعد أن لم يكن بعدية حقيقة.

* روى الصدوق ـ مسنداً ـ عن الحسين بن خالد، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام أنه قال:

«اعلم علّمك الله الخير إنّ الله تبارك وتعالى قديم، والقدم صفة دلت العاقل على أنه لا شيء قبله ولا شيء معه في ديموميّته، فقد بان لنا بإقرار العامّة مع معجزة الصفة أنه لا شيء قبل الله ولا شيء مع الله في بقائه.

وبطل قول من زعم أنه كان قبله أو كان معه شيء، وذلك أنه لو كان معه شيء في بقائه لم يجز أن يكون خالقاً له؛ لأنه لم يزل

---

(١) بحار الأنوار ٣٤/٥٤.

معه فكيف يكون خالقاً لمن لم يزل معه؟! ولو كان قبله شيء كان الأوّل ذلك الشيء لا هذا، وكان الأوّل أولى بأن يكون خالقاً للأول الثاني..»[١].

قال العلاّمة المجلسي رحمه الله:

لا يخفى أنه يدل على أنه لا قديم سوى الله، وعلى أنّ التأثير لا يعقل إلاّ في الحادث، وأنّ القدم مستلزم لوجوب الوجود[٢].

وقال أيضاً في بحار الأنوار:

هذا الخبر صريح في الحدوث ومعلّل[٣].

* روى الطبرسي عن صفوان بن يحيى، قال: سألني أبو قرّة المحدث صاحب شبرمة أن أُدخله على أبي الحسن الرضا عليه السلام، فاستأذنته فأذن له فدخل فسأله عن أشياء من الحلال والحرام والفرائض والأحكام حتى بلغ سؤاله إلى التوحيد، فقال له: أخبرني ـ جعلني الله فداك ـ عن كلام الله لموسى؟...

وساق الكلام إلى أن قال: فما تقول في الكتب؟

فقال أبو الحسن عليه السلام:

«التوراة والإنجيل والزبور والفرقان وكلّ كتاب أنزل، كان كلام الله أنزله للعالمين نوراً وهدىً، وهي كلّها محدثة، وهي غير الله..»

---

(١) التوحيد: ١٨٦ حديث ٢، الكافي ١/١٢٠ حديث ٢، عيون الأخبار ١/١٤٥ حديث ٥٠، بحار الانوار ٤/١٧٦ حديث ٥، و ٥٤/٧٤ حديث ٤٩.

(٢) مرآة العقول ٢/٥٥.

(٣) بحار الأنوار ٥٤/٧٤.

قال أبو قرّة: فهل تفنى؟

فقال أبو الحسن عليه السلام:

«أجمع المسلمون على أنّ ما سوى الله فانٍ، وما سوى الله فعل الله، والتوراة والإنجيل والزبور والفرقان فعل الله، ألم تسمع الناس يقولون: ربّ القرآن وإنّ القرآن يقول يوم القيامة يا ربّ هذا فلان ـ وهو أعرف به ـ قد أظمأت نهاره، وأسهرت ليله فشفّعني فيه؟ وكذلك التوراة والإنجيل والزبور وهي كلّها محدثة مربوبة أحدثها من ليس كمثله شيء هدىً لقوم يعقلون، فمن زعم أنّهن لم يزلن معه فقد أظهر أنّ الله ليس بأوّل قديم ولا واحد، وأنّ الكلام لم يزل معه وليس له بدء وليس بإله»[1].

قال العلاّمة المجلسي رحمه الله:

بيان: «وليس له بدء..» أي ليس للكلام علة؛ لأنّ القديم لا يكون مصنوعاً، «وليس باله..» أي والحال إنه ليس بإله فكيف لم يحتج إلى الصانع، أو الصانع يلزم أن لا يكون إلهاً لوجود الشريك معه في القدم[2].

* روى الصدوق رحمه الله ـ مسنداً ـ عن أبي الحسن الرضا عليه السلام في خطبته الطويلة قال:

---

(١) الاحتجاج: ٤٠٥، بحار الأنوار ٣٤٤/١٠ حديث ٥ و ٣٦/٥٤ حديث ٨.

(٢) بحار الأنوار ٣٦/٥٤.

«أوّل عبادة الله معرفته، وأصل معرفة الله توحيده، ونظام توحيد الله نفي الصفات عنه لشهادة العقول أنّ كلّ صفةٍ وموصوفٍ مخلوق، وشهادة كلّ مخلوق أنّ له خالقاً ليس بصفة ولا موصوف، وشهادة كل صفة وموصوف بالاقتران، وشهادة الاقتران بالحدث، وشهادة الحدث بالامتناع من الأزل الممتنع من الحدث... سبق الأوقات كونه، والعدم وجوده، والابتداء أزله...له معنى الربوبية إذ لا مربوب، وحقيقة الإلهية إذ لا مألوه، ومعنى العالم إذ لا معلوم، ومعنى الخالق إذ لا مخلوق، وتأويل السمع ولا مسموع، ليس منذ خَلَقَ استحق معنى الخالق، ولا بإحداثه البرايا استفاد معنى البارئية ...كيف يستحقّ الأزل من لا يمتنع من الحدث...»

«ليس في محال القول حجة، ولا في المسألة عنه جواب، ولا في معناه له تعظيم، ولا في إبانته عن الخلق ضيمٌ إلاّ بامتناع الأزلي أن يثنّىٰ وما لا بدء له أن يُبدأ..»[١].

قال العلاّمة المجلسي ﷺ:

قد دلّت ـ أي هذه الخطبة ـ على تنافي الحدوث أي المعلولية والأزليـة، وتأويل الأزليّة بوجوب الوجود، مع بعده يجعل الكلام خالياً عن الفائدة.

---

(١) التوحيد: ٣٤ ـ ٤١ حديث ٢، الاحتجاج: ٣٩٩ ـ ٤٠٠، عيون الأخبار ١٥٢/١، ١٥٣، الامالي للمفيد: ٣٥٤ حديث ٤، الامالي للطوسي: ٢٢ حديث ٢٨، اعلام الدين: ٦٩، بحار الانوار ٢٢٨/٤ ـ ٢٣٠ حديث ٣.

ودلالة سائر الفقرات ظاهرة كما فصّلناه سابقاً، وظاهر أكثر الفقرات نفي الزمانيّة عنه سبحانه وكذا قوله عليه السلام: «إلاّ بامتناع الأزلي أن يـثنّي..» يدلّ عـلى امتناع تعدد القدماء وكذا الفقرة التالية لها[١].

* روى الصدوق رحمه الله ـ مسنداً ـ عن الحسن بن محمّد النوفلي، أنه قال: قدم سليمان المروزي متكلم خراسان على المأمون فأكرمه ووصله، ثمّ قال له: إنّ ابن عمّي عليّ بن موسى قدم عليّ من الحجاز وهو يحبّ الكلام...

إلى أن قال سليمان: فإنه لم يزل مريداً.

قال عليه السلام: «يا سليمان فإرادته غيره؟»

قال: نعم.

قال: «فقد أثبتّ معه شيئاً غيره لم يزل».

قال سليمان: ما أثبتُّ.

فقال عليه السلام: «هي محدثة، يا سليمان! فإن الشيء إذا لم يكن أزليـاً كـان محدثاً، وإذا لم يكن محدثاً كان أزلياً..»

وجرى المناظرة إلى أن قال عليه السلام:

«ألا تخبرني عن الإرادة فعل هي أم غير فعل؟»

قال: بل هي فعل.

قال: «فهي محدثة؛ لأن الفعل كله محدث».

قال: ليست بفعل.

---

(١) بحار الأنوار ٤٥/٥٤.

«قال: فمعه غيره لم يزل».

قال سليمان: إنّها مصنوعة.

قال: «فهي محدثة».

وساق الكلام إلى أن قال:

قال سليمان: إنما عنيت أنها فعل من الله لم يزل.

قال عليه السلام: «ألا تعلم أنّ ما لم يزل لا يكون مفعولاً، وحديثاً وقديماً في حالة واحدة؟!»

فلم يُحِر جواباً.

ثمّ أعاد الكلام إلى أن قال عليه السلام: «إنّ ما لم يزل لا يكون مفعولاً».

قال سليمان: ليس الأشياء إرادة، ولم يرد شيئاً.

قال عليه السلام: «وَسوَستَ يا سليمان! فقد فعل وخلق ما لم يرد خلقه وفعله؟! وهذه صفة ما لا يدري ما فعل، تعالى الله عن ذلك..»

ثم أعاد الكلام إلى أن قال عليه السلام: «فالإرادة محدثة وإلاّ فمعه غيره»[1].

قال العلاّمة المجلسي رحمه الله:

حكم عليه السلام في هذا الخبر مراراً بأنه لا يكون قديم سوى الله، وأنه لا يعقل التأثير بالإرادة والاختيار في شيء لم يزل معه[2].

* روى الصدوق رحمه الله ـ في ذكر مجلس الرضا عليه السلام مع أهل الأديان

---

(١) التوحيد: ٤٤٥ ـ ٤٥١، عيون الأخبار ١/١٨٣ ـ ١٨٦، بحار الأنوار ١٠/٣٣١ ـ ٣٣٤، و٥٤/٥٧.

(٢) بحار الأنوار ٥٤/٥٨.

وأصحاب المقالات ـ فقال عمران الصابي: أخبرني عن الكائن الأوّل وعمّا خلق؟

قال عليه‌السلام:

«سألت فافهم..! أمّا الواحد فلم يزل واحداً كائناً لا شيء معه بلا حدود ولا أعراض ولا يزال كذلك، ثمّ خلق الخلق مبتدعاً مختلفاً بأعراض وحدود مختلفة، ولا في شيء أقامه...»

إلى أن قال له عمران: يا سيّدي ألا تخبرني عن الخالق إذا كان واحداً لا شيء غيره ولا شيء معه أليس قد تغيّر بخلقه الخلق؟

قال الرضا عليه‌السلام:

«لم يتغيّر عزّوجلّ بخلق الخلق ولكنّ الخلق يتغيّر بتغييره..».

إلى أن قال: يا سيّدي ألا تخبرني عن الله عزّوجلّ هل يوحّد بحقيقة أو يوحّد بوصف؟

قال الرضا عليه‌السلام:

«إنّ الله المبدىء الواحد الكائن الأوّل لم يزل واحداً لا شيء معه، فرداً لا ثاني معه لا معلوماً ولا مجهولا ولا محكماً ولا متشابهاً ولا مذكوراً ولا منسياً ولا شيئاً يقع عليه اسم شيء من الأشياء غيره، ولا من وقتٍ كان، ولا إلى وقت يكون، ولا بشيء قام، ولا إلى شيء يقوم، ولا إلى شيء استند، ولا في شيء استكنّ، وذلك كلّه قبل الخلق إذ لا شيء غيره»[1].

---

(١) التوحيد: ٤٣٠ ـ ٤٣٥، عيون الأخبار ١/١٦٩ ـ ١٧٢، بحار الأنوار ١٠/٣١٠ ـ ٣١٣، و ٥٤/٤٨ ـ ٥٠.

قال العلاّمة المجلسي رحمه الله:

بيان: «لا في شيء أقامه..» أي في مادّة قديمة كما زعمته الفلاسفة... «هل يوحّد بحقيقة..»... فأجاب عليه السلام بأنه سبحانه يعرف بالوجوه التي هي محدثة في أذهاننا وهي مغايرة لحقيقته تعالى.

وما ذكره أوّلاً لبيان أنه قديم أزلي والقديم يخالف المحدثات في الحقيقة، وكل شيء غيره فهو حادث.

وقوله عليه السلام: «لا معلوماً..» تفصيل وتعميم للثاني أي ليس معه غيره، لا معلوم ولا مجهول، والمراد بالمحكم ما يعلم حقيقته وبالمتشابه ضدّه.

ويحتمل أن يكون إشارة إلى نفي قول من قال بقدم القرآن، فإن المحكم والمتشابه يطلقان على آياته[1].

أقول: يظهر ممّا ذكرنا من الروايات أنّ قوله: «ولا يزال كذلك..» يرجع إلى قوله: «بلا حدود ولا أعراض» لا إلى مجموع ما تقدّم كي يوهم صحة تأويل قولهم صلوات الله عليهم: «كان الله ولا شيء معه»[2] بالمعيّة الرتبيّة.

وأضف إلى ذلك أنّ قوله عليه السلام: «ثمّ خلق..» في الرواية التي مّر ذكرها يشير إلى الترتيب الزماني وان تقريره عليه السلام لقول السائل حينما قال: «اذا كان واحداً لاشيء غيره...» فيه اشاره الى الغيرية الحقيقية.

* في الاحتجاج والتفسير المنسوب إلى الإمام أبي محمّد العسكري عن

---

(١) بحار الأنوار ٥٢/٥٤ ـ ٥٣.

(٢) التوحيد: ٦٧، حديث ٢٠، بحار الأنوار ٢٧/١٥، و ٣/٢٥، و ٦٧/٥٤، ١٩٨.

آبائه عليهم السلام قال:

«احتجّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على الدهريّة، فقال: ما الذي دعاكم إلى القول بأنّ الأشياء لابدء لها، وهي دائمة لم تزل ولا تزال؟».

فقالوا: لأنّا لا نحكم إلاّ بما نشاهد، ولم نجد للأشياء حدثاً فحكمنا بأنّها لم تزل، ولم نجد لها انقضاءاً وفناءاً فحكمنا بأنّها لا تزال.

فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم:

«أفوجدتم لها قدماً أم وجدتم لها بقاءاً أبد الأبد؟»

«فإن قلتم إنكم وجدتم ذلك أنهضتم لأنفسكم أنكم لم تزالوا على هيئتكم وعقولكم بلا نهاية ولا تزالون كذلك!»

«ولئن قلتم هذا دفعتم العيان وكذّبكم العالمون الذين يشاهدونكم».

قالوا: بل لم نشاهد لها قدماً ولا بقاءاً أبد الأبد..!

قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم:

«فلِم صرتم بأن تحكموا بالقدم والبقاء دائماً لأنكم لم تشاهدوا حدوثها وانقضائها أولى من تارك التميّز لها مثلكم، فيحكم لها بالحدوث والانقضاء والانقطاع لأنّه لم يشاهد لها قدماً ولا بقاءاً أبد الأبد، أولستم تشاهدون الليل والنهار وأحدهما قبل الآخر؟»

فقالوا: نعم.

فقال: «أترونهما لم يزالا ولا يزالان؟»

فقالوا: نعم.

فقال: «أفيجوز عندكم اجتماع الليل والنهار؟»

فقالوا: لا.

فقال ﷺ: «فإذن ينقطع أحدهما عن الآخر فيسبق أحدهما ويكون الثاني جارياً بعده».

قالوا: كذلك هو.

فقال: «قد حكمتم بحدوث ما تقدّم من ليل ونهار ولم تشاهدوهما فلا تنكروا الله قدره».

ثمّ قال ﷺ: «أتقولون ما قبلكم من الليل والنهار متناه أم غير متناه؟

فإن قلتم: إنه غير متناه فقد وصل إليكم آخر بلا نهاية لأوّله.

وإن قلتم: إنه متناه فقد كان ولا شيء منهما».

قالوا: نعم.

قال لهم: «أقلتم إنّ العالم قديم ليس بمحدث وأنتم عارفون بمعنى ما أقررتم به وبمعنى ما جحدتموه؟»

قالوا: نعم.

قال رسول الله ﷺ: «فهذا الذي تشاهدونه من الأشياء بعضها إلى بعض يفتقر، لأنّه لا قوام للبعض إلاّ بما يتّصل به كما ترى البناء محتاجاً بعض اجزائه إلى بعض، وإلاّ لم يتّسق ولم يستحكم، وكذلك سائر ما يُرى».

قال ﷺ: «فإن كان هذا المحتاج بعضه إلى بعض لقوّته وتمامه هو القديم، فأخبروني أن لو كان محدثاً كيف كان يكون؟ وكيف إذاً كانت تكون صفته؟»

قال عليه السلام: «فبُهتوا وعلموا أنّهم لا يجدون للمحدث صفة يصفونه بها إلاّ وهي موجودة في هذا الذي زعموا أنّه قديم.

فوجموا وقالوا: سننظر في أمرنا»[1].

أقول: استدلّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على حدوث العالم بثلاثة طرق:

الأوّل: بما يشاهد من الليل والنهار واختلافهما وتقدمهما وتأخرهما، فإن التقدم والتأخر يلازمان الأوليّة والآخرية، وهذا دليل الحدوث.

الثاني: بالحادث اليومي؛ لأنّه إن كان متناهياً فهو مسبوق بعدمه وإلاّ يلزم اتصاف الحادث بآخر بلا اتصاف بأول، مع أنهما متضائفان، وتحقق أحدهما دون الآخر محال.

الثالث: بتذكّر أوصاف القديم والحادث، فما يشاهد من التغيّر والتبدل والزوال والفناء والاحتياج فهو دليل على حدوثه، وإلاّ فإن كان هذا المحتاج قديماً فكيف يكون لو كان حادثاً؟!

* روى الكليني رحمه الله عن أبي عبد الله عليه السلام أنّ أمير المؤمنين عليه السلام... قام خطيباً فقال:

«الحمد لله الواحد الأحد الصمد المتفرّد الذي لا من شيء كان، ولا من شيء خلق ما كان... ولا يتكأده صنع شيء كان، إنّما قال -لما شاء- كن فكان، ابتدع ما خلق بلا مثال سبق، ولا تعب ولا نصب، وكلّ صانع شيء فمن شيء صنع، والله لا من شيء

(١) الاحتجاج: ٢٥، تفسير الإمام عليه السلام: ٥٣٥، بحار الأنوار ٢٦١/٩ و ٦٨/٥٤.

صنع ما خلق..»[١].

أقول: فرّق الإمام عليه السلام في هذا الحديث الشريف بين صنع الله تعالى الذي يكون لا من شيء وبين صنع غيره تعالى الذي يكون من شيء، حيث قال عليه السلام: «كل صانع شيء فمن شيء صنع والله لا من شيء صنع ما خلق».

ولا يخفى أنّ هذا الحديث نصّ في أنّ المراد من «خلق» و«صنع» و«أبدع» بالنسبة إليه تعالى هو المعنى المستفاد من ظاهر الآيات، فهذه الكلمات ظاهرة في الخلق الابتدائي.. أي الخلق لا من شيء، بل نصّ فيه بملاحظة الروايات المذكورة.

وعلى هذا: فإنّ استعمال هذه الكلمات في الخلق من شيء لابدّ وأن يكون مع وجود قرينة، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الإِنْسَانَ مِنْ سُلالَةٍ مِنْ طين﴾[٢] فإن قوله تعالى: ﴿مِن طِين﴾ شاهد على عدم كون الخلق ابتدائياً.

* روى الصدوق رحمه الله ـ مسنداً ـ عن أبي الحسن الرضا عليه السلام أنه قال: «المشيّة والإرادة من صفات الأفعال، فمن زعم أنّ الله تعالى لم يزل مريداً شائياً فليس بموحّد»[٣].

قال العلاّمة المجلسي رحمه الله[٤]:

---

(١) الكافي ١/١٣٤ ـ ١٣٥ حديث ١، التوحيد: ٤١ ـ ٤٢ حديث ٣، بحار الأنوار ٤/٢٦٩ ـ ٢٧٠ حديث ١٥، و ٥٤/١٦٤ حديث ١٠٣.

(٢) المؤمنون (٢٣): ١٢.

(٣) التوحيد: ٣٣٨ حديث ٥، وقريب منه: بحار الأنوار ٤/١٤٥ حديث ١٨، و ٥٤/٣٧ حديث ١٢، المستدرك: ١٨/١٨٢ حديث ٣٠.

(٤) بحار الأنوار ٥٤/٣٧ ـ ٣٨.

بيان: لعلّ الشرك باعتبار أنّه إذا كانت الإرادة والمشية أزليّتين فالمراد والمشييء أيضاً يكونان أزليّين، ولا يعقل التأثير في القديم، فيكون إلهاً ثانياً كما مرّ مراراً.

أو انّهما لمّا لم يكونا عين الذات، فكونهما دائماً معه سبحانه يوجب إلهين آخرين بتقريب ما مرّ.

ويؤيّد الأوّل ما رواه في التوحيد ـ أيضاً ـ عن عاصم بن حميد، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت له: لم يزل الله مريداً؟ فقال: «**إنّ المريد لا يكون إلاّ لمراد معه بل لم يزل الله عالماً قادراً ثمّ أراد**»[1].

قال السيد الخوئي رحمه الله في بحث الإرادة:

إنّ قوله عليه السلام في الصحيحة المتقدمة: «**إنّ المريد لا يكون إلاّ المراد معه**» إشارة إلى أنّ الإرادة الإلهية لو كانت ذاتية لزم قدم العالم وهو باطل، ويؤيد هذا رواية الجعفري عن الرضا عليه السلام: «**فمن زعم أن الله لم يزل مريداً شائياً فليس بموحّد**» فانه صريح في أنّ إرادته ليست عين ذاته كالعلم، والقدره، والحياة.[2].

ملحوظة:

لا يخفى على من راجع الأخبار والأحاديث أنّ الإرادة والمشية من

---

(١) الكافي ١٠٩/١ حديث ١، التوحيد: ١٤٦ حديث ١٥، بحار الأنوار ١٤٤/٤ حديث ١٦ و ٣٨/٥٤، ١٦٣.

(٢) المحاضرات ٣٩/٢.

صفات الفعل التي يصح سلبها عنه تعالى في الأزل،[1] ولا يلزم منه نقص، لا من صفات الذات المعتبرة له في الأزل مثل العلم والقدرة فإن نفيها عنه تعالى يوجب النقص فيه للزوم الجهل والعجز.

وقد دلّت الروايات الكثيرة على أنّ فاعليته تعالى للأشياء إنّما هي بالإرادة والمشية لا بالذات،[2] وإلاّ يلزم أن يكون الله تعالى موجباً في فعله؛ لأنّ تخلف ما بالذات عن الذات محال.

فاذا كانت الإرادة والمشية محدثة، وجميع الأشياء موجودة بالإرادة

---

(١) كما في صحيحة عاصم بن حميد عن أبي عبد الله عليه السلام: قال قلت له: لم يزل الله مريداً؟ قال: «إنّ المريد لا يكون إلاّ لمراد معه لم يزل الله عالماً قادراً ثمّ أراد». (التوحيد: ١٤٦ حديث ١٥)

وفي صحيحة محمّد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام: «المشية محدثة». (التوحيد: ١٤٧ حديث ١٨) وغيرهما من الأخبار (فراجع التوحيد: ١٤٦، والكافي باب الإرادة.. وباب المشية والإرادة)

(٢) كما في صحيحة عمر بن أُذينة عن أبي عبد الله عليه السلام: قال: «خلق الله المشية بنفسها ثمّ خلق الأشياء بالمشية». (التوحيد: ١٤٨ حديث ١٩)

وعن الصادق عليه السلام: «لما صعد موسى عليه السلام إلى الطور فنادى ربّه عزّوجلّ قال: يا رب أرني خزائنك، فقال: يا موسى! إنّما خزائني إذا أردتُ شيئاً أن أقول له: كن، فيكون». (التوحيد: ١٣٣ حديث ١٧)

وعن أبي جعفر عليه السلام «أنشأ ما شاء كيف شاء بمشيته» (التوحيد: ١٧٤)

وعن موسى بن جعفر عليهما السلام «..كل شي سواه مخلوق، وانما تكوّن الأشياء بإرادته ومشيّته من غير كلام وتردّد في نفس ولا نطق بلسان..». (الكافي ١٠٦/١ حديث ٧، التوحيد: ١٠٠ حديث ٨، الاحتجاج: ٣٨٥، بحار الأنوار ٢٩٥/٣ حديث ١٩)

والأخبار بهذا المضمون كثيرة جداً، فراجع.

والمشية فهي أولى بالحدوث.

وهذا دليل مستقل في اثبات حدوث العالم بالمعنى الذي ذكرناه.

※ روى الصدوق ﷺ ـ مسنداً ـ عن الحسين بن الخالد، قال: سمعت الرضا عليّ بن موسى عليهما السلام يقول:

«لم يزل الله تبارك وتعالى عليماً قادراً حيّاً قديماً سميعاً بصيراً..»

فقلت له: يا ابن رسول الله! إنّ قوماً يقولون: إنه عزّوجلّ لم يزل عالماً بعلم.. وقادراً بقدرة.. وحيّاً بحياةٍ.. وقديماً بقدمٍ.. وسميعاً بسمعٍ.. وبصيراً ببصر..!!

فقال عليه السلام:

«من قال ذلك ودان به فقد اتخذ مع الله آلهةً أُخرى وليس من ولايتنا على شيء».

ثم قال عليه السلام:

«لم يزل الله عليماً قادراً حيّاً قديماً سميعاً بصيراً لذاته.. تعالى عمّا يقول المشركون والمشبهون علواً كبيراً..»(١).

※ روى الصدوق ﷺ ـ مسنداً ـ عن أبي عبد الله عليه السلام، أنه كان يقول:

---

(١) التوحيد: ١٤٠ حديث ٣، عيون الأخبار ١/١١٩ حديث ١٠، الأمالي للصدوق ﷺ: ٢٧٨ حديث ٥، الاحتجاج: ٤١٠، روضة الواعظين: ٣٧، متشابه القرآن ١/٥٦، بحار الأنوار ٤/٦٢ حديث ١ و ٥٤/٤٧ حديث ٢٦.

«...الحمد لله الذي كان إذ لم يكن شيء غيره وكوّن الأشياء فكانت كما كوّنها، وعلم ما كان وما هو كائن»[١].

* وقال أمير المؤمنين عليه السلام:

«.. المعروف من غير رؤية، والخالق من غير رويّة، الذي لم يزل قائماً دائماً، إذ لا سماء ذات أبراج، ولا حجب ذات أرتاج، ولا ليل داجٍ، ولا بحر ساج، ولا جبل ذو فجاج، ولا فجّ ذو إعوجاج، ولا أرض ذات مهاد، ولا خلق ذو اعتماد، ذلك مبتدع الخلق ووارثه وإله الخلق ورازقه»[٢].

قال العلاّمة المجلسي رحمه الله:

أبدعت الشيء وابتدعته..: أي استخرجته وأحدثته، و«الابتداع» الخلق على غير مثال، و«وارثه» أي الباقي بعد فنائهم، والمالك لما ملكوا ظاهراً، ولا يخفى صراحته في حدوث العالم[٣].

* سأل حمران أبا جعفر عليه السلام عن قول الله تبارك وتعالى: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَاوَاتِ وَٱلْأَرْضِ﴾.

قال عليه السلام: «إنّ الله ابتدع الأشياء كلّها على غير مثال كان، وابتدع

---

(١) التوحيد: ٧٥ حديث ٢٩، بحار الأنوار ٣٠٠/٣ حديث ٣١ و ٨١/٥٤ حديث ٥٦.

(٢) نهج البلاغة: ١٢٢ ـ ١٢٣ خطبة ٩٠، بحار الأنوار ٣١٠/٤ حديث ٣٨ و ٢٥/٥٤ حديث ١ و ٣٠٧/٧٤ حديث ١٠.

(٣) بحار الأنوار ٢٦/٥٤.

السماوات والأرض ولم يكن قبلهنّ سماوات ولا أرضون، أما تسمع لقوله تعالى: ﴿كَانَ عَرْشُهُ عَلَى ٱلْمَاءِ﴾[١]؟!»

* روى الكليني عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال:

«الحمد لله الذي لا يموت ولا تنقضي عجائبه، لأنه كلّ يوم هو في شأن من إحداث بديع لم يكن... أتقن ما أراد خلقه من الأشباح كلّها لا بمثال سبق إليه، ولا لغوب دخل عليه في خلق ما خلق لديه، ابتدأ ما أراد ابتداءه، وأنشأ ما أراد إنشاءه على ما أراد من الثقلين ليعرفوا بذلك ربوبيته..»[٢].

* وفي خطبة له عليه السلام ـ يذكر فيها ابتداء خلق السماوات والأرض وخلق آدم عليه السلام ـ:

«الحمد لله الذي لا يبلغ مدحته القائلون...أنشأ الخلق انشاءاً، وابتدأه ابتداءاً بلا روية أجالها...عالماً بها قبل ابتدائها..»[٣].

* عن الحسن بن علي عليهما السلام:

«الحمد لله الذي لم يكن له أوّل معلوم ولا آخر متناه... خلق

---

(١) بصائر الدرجات: ١١٣ حديث ١، بحار الأنوار ١٦٥/٢٦ حديث ٢٠ و ٨٥/٥٤ حديث ٦٨، والآيةالشريفة في سورة هود (١١): ٧.

(٢) الكافي ١٤٢/١ حديث ٧، بحار الأنوار ١٦٧/٥٤ حديث ١٠٧.

(٣) الإحتجاج: ١٩٩ ـ ٢٠٠، نهج البلاغة: ٤٠ خطبة ١، بحار الأنوار ٢٤٧/٤ ـ ٢٤٨ حديث ٥ و ١٧٦/٥٤ ـ ١٧٧ حديث ١٣٦ و ٣٠٢/٧٤ حديث ٧.

الخلق فكان بديئاً بديعاً، ابتدأ ما ابتدع وابتدع ما ابتدأ، وفعل ما أراد وأراد ما استزاد، ذلكم الله ربّ العالمين»[١].

قال العلاّمة المجلسي رحمه الله:

الابتداع..: إيجاد بلا مادّة أو بلا مثال.

* وجاء في دعاء يوم عرفة لمولانا زين العابدين علي بن الحسين عليه السلام:

«.. أنت الله لا إله إلاّ أنت، أنشأتَ الأشياء من غير سنخ، وصوّرتها ما صوّرت من غير مثال، وابتدأت المتبدعات بلا احتذاء... أنت الذي ابتدأ واخترع واستحدث وابتدأ وأحسن صنع ما صنع، سبحانك من لطيف ما ألطفك..»[٢].

* وفي دعاء آخر ليوم عرفة:

«.. ولك الحمد قبل أن تخلق شيئاً من خلقك وعلى بدء ما خلقت إلى انقضاء خلقك»[٣].

* روى الكليني رحمه الله ـ بسنده ـ عن محمّد بن زيد، قال: جئت إلى الرضا عليه السلام أسأله عن التوحيد فأملى عليّ:

«الحمد لله فاطر الأشياء إنشاءاً، ومبتدعها ابتداعاً بقدرته وحكمته، لا من شيء فيبطل الاختراع، ولا لعلّة فلا يصحّ

---

(١) التوحيد: ٤٥ ـ ٤٦ حديث ٥، بحار الأنوار ٢٨٩/٤ حديث ٢٠.

(٢) الصحيفة السجادية: ٢١١، الإقبال: ٣٥١.

(٣) الإقبال: ٤٠٣، بحار الأنوار ١٧٤/٥٤ حديث ١٢٧ و ٢٧٣/٩٥.

الابتداع، خلق ما شاء كيف شاء، متوحّداً بذلك لإظهار حكمته وحقيقة ربوبيّته..»[(١)].

* عن أبي الحسن الرضا عليه السلام:

«الحمد لله الملهم عباده الحمد، وفاطرهم على معرفة ربوبيّته، الدالّ على وجوده بخلقه وبحدوث خلقه على أزليته...خالق إذ لا مخلوق، وربّ إذ لا مربوب، وإله إذ لا مألوه، وكذلك يوصف ربّنا، وهو فوق ما يصفه الواصفون»[(٢)].

* روى الصدوق رحمه الله ـ مسنداً ـ عن محمّد بن أبي عمير، قال: دخلت على سيدي موسى بن جعفر عليهما السلام فقلت له: يابن رسول الله! علّمني التوحيد. فقال:

«.. وهو الأوّل الذي لا شيء قبله، والآخر الذي لا شيء بعده، وهو القديم وما سواه مخلوق محدث، تعالى عن صفات المخلوقين علوّاً كبيرا»[(٣)].

* روى الطبرسي أنه سئل أبو الحسن علي بن محمّد عليهما السلام عن التوحيد،

---

(١) الكافي ١٠٥/١ حديث ٣، التوحيد: ٩٨ حديث ٥، علل الشرايع: ٩، بحار الأنوار ٢٦٣/٤ حديث ١١ و ١٦١/٥٤ حديث ٩٥.

(٢) التوحيد: ٥٦ حديث ١٤، بحار الأنوار ٢٨٤/٤ حديث ١٧ و ١٦٦/٥٤.

(٣) التوحيد: ٧٦ حديث ٣٢، روضة الواعظين: ٣٥، بحار الأنوار ٢٩٦/٤ حديث ٢٣ و ٨٠/٥٤ حديث ٥٤.

فقيل: لم يزل الله وحده لا شيء معه ثمّ خلق الأشياء بديعاً، واختار لنفسه أحسن الأسماء؟ أو لم تزل الأسماء والحروف معه قديمة؟!

فكتب:

«لم يزل الله موجوداً ثمّ كوّن ما أراد..»[١].

* روى الصدوق ﵀ بإسناده عن أبي جعفر ﵇ قال:

«إنّ الله تبارك وتعالى كان ولا شيء غيره..»[٢].

* روى الصدوق ﵀ ـ مسنداً ـ عن جعفر بن محمّد ﵉ أنه كان يقول:

«الحمد لله الذي كان قبل أن يكون كان... بل كوّن الأشياء قبل كونها فكانت كما كوّنها، علم ما كان وما هو كائن، كان إذ لم يكن شيء ولم ينطق فيه ناطق فكان إذ لا كان»[٣].

قال العلاّمة المجلسي ﵀: يدلّ الخبر على حدوث العالم.

* روى الصدوق ﵀ ـ مسنداً ـ عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر ﵇: قال: سمعته يقول:

---

(١) الاحتجاج: ٤٤٩، بحار الأنوار ١٦٠/٤ حديث ٤ و ٨٣/٥٤ حديث ٦٤.

(٢) التوحيد: ١٤١ حديث ٥، الكافي ٩٤/٨ حديث ٦٧، بحار الأنوار ٦٩/٤ حديث ١٣ و ٨٢/٥٤ حديث ٦٠، وص ٩٦ حديث ٨١.

(٣) التوحيد ٦٠ حديث ١٧، بحار الأنوار ٢٩٨/٣ حديث ٢٦، و ٤٥/٥٤ حديث ١٩.

«كان الله ولا شيء غيره، ولم يزل عالماً بما كوّن، فعلمه به قبل كَوْنه كعلمه به بعد ما كوَّنه»[١].

* روى الصدوق ﷺ ـ مسنداً ـ عن علي بن مهزيار قال: كتب أبو جعفر عليه السلام إلى رجل بخطه وقرأتُه في دعاء كتب به أن يقول:

«يا ذا الذي كان قبل كلّ شيء، ثمّ خلق كل شيء ثمّ يبقى ويفنى كلّ شيء، ويا ذا الذي ليس في السماوات العُلى ولا في الأرضين السفلى ولا فوقهن ولا بينهن ولا تحتهن إله يُعبدُ غيره»[٢].

* روى الصدوق ﷺ ـ مسنداً ـ عن أمير المؤمنين علي عليه السلام أنه قال:

«الحمد لله الذي لا من شيء كان ولا من شيء كوّن ما قد كان، مستشهد بحدوث الأشياء على أزليته، وبما وسمها به من العجز على قدرته، وبما اضطرّها إليه من الفنا على دوامه...مستشهد بكليّة الأجناس على ربوبيته وبعجزها على قدرته وبفطورها على قدمته»[٣].

قال العلاّمة المجلسي ﷺ:

---

(١) التوحيد: ١٤٥ حديث ١٢، بحار الأنوار ٨٦/٤ حديث ٢٣ و ١٦٢/٥٤ حديث ٩٧.

(٢) التوحيد: ٤٧ حديث ١١، المقنعة: ٣٢٠، الإقبال: ١٨٨، البلد الأمين: ٢٢٦، المصباح للكفعمي: ٦٢٣، بحار الأنوار ٢٨٥/٣ حديث ٥ و ١٧٩/٩١ حديث ٢.

(٣) التوحيد: ٦٩ حديث ٢٦، البلد الأمين: ٩٢، بحار الأنوار ٢٢١/٤ حديث ٢ و ٤٦/٥٤ حديث ٢١ و ١٣٨/٨٧ حديث ٧.

بيان: قوله ﷺ: «ولا من شيء كوّن ما قد كان..» ردّ على من يقول بأنّ كل حادث مسبوق بالمادّة، «المستشهد بحدوث الأشياء على أزليته..» الاستشهاد: طلب الشهادة أي طلب من العقول بما بيّن لها من حدوث الأشياء الشهادة على أزليته، أو من الأشياء أنفسها بأن جعلها حادثة فهي بلسان حدوثها تشهد على أزليته..[١].

اقول: لا يخفى أنّ حمل قولهم صلوات الله عليهم: «كان الله ولا شيء معه» على نفي المعيّة في الرتبة لا في التحقق والواقع مخالف لظاهر هذا الكلام، ولما هو صريح الروايات المذكورة وغيرها.

* روى السيد ابن طاوس ﷺ ـ مسنداً ـ عن الحارث بن عمير، عن جعفر بن محمّد، عن آبائه، عن أمير المؤمنين ﷺ قال: «علّمني رسول الله ﷺ هذا الدعاء وذكر له فضلاً كثيراً:

«الحمد لله الذي لا إله إلاّ هو... والباقي بعد فناء الخلق... كنتَ إذ لم تكن سماء مبنيّة ولا أرض مدحيّة ولا شمس مضيئة... كنتَ قبل كلّ شيء وكوّنت كلّ شيء وابتدعت كل شيء..»[٢].

* وروى ـ أيضاً ـ عن أمير المؤمنين ﷺ في الدعاء المعروف:

«.. وأنت الجبّار القدّوس الذي لم تزل أزليّاً دائماً في الغيوب

---

(١) بحار الأنوار ٢٢٣/٤.

(٢) مهج الدعوات: ١٢٤، البلد الأمين: ٢٨٠، المصباح للكفعمي: ٢٨٧، بحار الأنوار ٣٧/٥٤ حديث ٩ و ٣٣٢/٨٣.

وحدك ليس فيها غيرك، ولم يكن لها سواك..»[١].

* وأيضاً روى عنه في دعاء علّمه جبرئيل النبي صلى الله عليه وآله وسلم:

«.. الأوّل والآخر والكائن قبل كلّ شيء والمكوّن لكلّ شيء، والكائن بعد فناء كلّ شيء..»[٢].

* روى الكليني رحمه الله، بإسناده عن زرارة قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: كان الله ولا شيء؟

قال: «نعم كان ولا شيء».

قلت: فأين كان يكون؟

قال: ـ وكان متكئاً فاستوى جالساً وقال ـ: «أحلت يا زرارة! ـ وسألت عن المكان إذ لا مكان»[٣].

* روى الصدوق رحمه الله ـ مسنداً ـ عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«..الحمد لله الذي كان قبل أن يكون كان، لم يوجد لوصفه كان...كان إذ لم يكن شيء ولم ينطق فيه ناطق فكان إذ لا كان»[٤].

---

(١) مهج الدعوات: ١٠٧، ١١٦، ١٢٩، البلد الأمين: ٣٤٥، بحار الأنوار ٣٧/٥٤ حديث ١٠ و ٢٤٣/٩٢، ٢٤٩، ٢٦٢.

(٢) مهج الدعوات: ٨٥، البلد الأمين: ٤٢٦، بحار الأنوار ٣٧/٥٤ حديث ١١ و ٣٧٠/٩٣.

(٣) الكافي ٩٠/١ حديث ٧، بحار الأنوار ١٦٠/٥٤ حديث ٩٤.

(٤) التوحيد: ٦٠ حديث ١٧، بحار الأنوار ٢٩٨/٣ حديث ٢٦ و ٣٨/٥٤ حديث ١٤ وص ٤٥ حديث ١٩.

* روى الصدوق ـ مسنداً ـ عن أبي عبد الله، عن أبيه قال: قال رسول الله ـ في بعض خطبه ـ:

«الحمد لله الذي كان في أوليته وحدانياً...ابتدع ما ابتدع وأنشأ ما خلق على غير مثال كان سبق لشيء مما خلق، ربّنا القديم بلطف ربوبيته، وبعلم خبره فتق وبإحكام قدرته خلق جميع ما خلق..»[١].

* عن أمير المؤمنين:

«الحمد لله الذي لا يبلغ مدحته القائلون.. .كائن لا عن حدث، موجودٌ لا عن عدم...متوحّد إذ لا سكن يستأنس به ولا يستوحش لفقده، أنشأ الخلق انشاءاً وابتدأه ابتداءاً..»[٢].

قال العلاّمة المجلسي: «كائن لا عن حدث، موجود لا عن عدم..» ظاهره الاختصاص به سبحانه وحدوث ما سواه، وكذا قوله: «متوحد إذ لا سكن يستأنس به..» يدلّ على حدوث العالم.

والإنشاء: الخلق، والفرق بينه وبين الابتداء: بأنّ الإنشاء كالخلق أعمّ من الابتداء قال تعالى: ﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَانَ مِن صَلْصَالٍ﴾[٣]، والابتداء: الخلق من غير سبق مادّة ومثال، وإن لم يفهم هذا الفرق من اللغة لحسن التقابل حينئذ وإن

---

(١) التوحيد: ٤٤، بحار الأنوار ٢٨٧/٤ حديث ١٩ و ٣٦٣/٤٣ حديث٦ و ٤٥/٥٤ حديث ١٨.

(٢) نهج البلاغة: ٤٠ خطبة ١، الإحتجاج: ٢٠٠، بحار الأنوار ٢٤٧/٤ حديث ٥ و ١٧٧/٥٤ حديث ١٣٦ و ٣٠٢/٧٤ حديث ٧.

(٣) الرحمن (٥٥): ١٤.

أمكن التأكيد..[1].

* روى الكليني ﷺ ـ بسنده ـ عن محمّد بن مسلم، عن أبي جعفر ؑ قال: سمعته يقول:

«كان الله عزّوجلّ ولا شيء غيره، ولم يزل عالماً بما يكون، فعلمه به قبل كونه كعلمه به بعد كونه»[2].

* وأيضاً روى الكليني ـ بسنده ـ عن فصيل بن سكرة، قال: قلت لأبي جعفر ؑ: جعلت فداك إن رأيت أن تعلّمني هل كان الله جلّ وجهه يعلم قبل أن يخلق الخلق أنه وحده؟ فقد اختلف مواليك، فقال بعضهم: قد كان يعلم قبل أن يخلق شيئاً من خلقه..! وقال بعضهم: إنّما معنى يعلم يفعل فهو اليوم يعلم أنه لا غيره قبل فعل الأشياء..! فقالوا: إن أثبتنا أنه لم يزل عالماً بأنّه لا غيره فقد أثبتنا معه غيره في أزليّته؟ فإن رأيت يا سيّدي أن تعلّمني ما لا أعدوه إلى غيره؟

فكتب ؑ:

«ما زال الله عالماً تبارك وتعالى ذكره»[3].

* وروى الكليني ﷺ ـ بسنده ـ عن جعفر بن محمّد بن حمزة قال: كتبت إلى الرجل ؑ أسأله: إنّ مواليك اختلفوا في العلم، فقال بعضهم: لم يزل الله عالماً قبل

---

(١) بحار الأنوار ١٧٩/٥٤.

(٢) الكافي ١٠٧/١ حديث ٢، وقريب منه: التوحيد: ١٤٥ حديث ١٢، بحار الأنوار ٨٦/٤ حديث ٢٣ و ١٦٢/٥٤ حديث ٩٧.

(٣) الكافي ١٠٨/١ حديث ٦، التوحيد: ١٤٥ حديث ١١، بحار الأنوار ٨٧/٤ حديث ٢٤ و ١٦٣/٥٤ حديث ١٠٠.

فعل الأشياء، وقال بعضهم: لا نقول لم يزل الله عالماً لأنّ معنى يعلم يفعل، فان أثبتنا العلم فقد أثبتنا في الأزل معه شيئاً، فإن رأيت جعلني الله فداك أن تعلّمني من ذلك ما أقف عليه ولا أجوزه؟

فكتب عليه السلام بخطّه:

«لم يزل الله عالماً تبارك وتعالى ذكره»[١].

قال العلاّمة المجلسي رحمه الله في بيانه:

يدلّ هذا الخبر على أنه كان معلوماً عند الأصحاب أنه لا يجوز أن يكون شيء مع الله في الأزل، ولمّا توهّموا أنّ العلم يستلزم حصول صورة، نفوا العلم في الأزل لئلاّ يكون معه تعالى غيره قياساً على الشاهد، فلم يتعرّض عليه السلام لإبطال توهّمهم، وأثبت العلم القديم له تعالى.

وبالجملة: هذه الأخبار صريحة في أنّ المخلوقات كلّها مسبوقة بعدم يعلمها سبحانه في حال عدمها[٢].

وهنا روايات مثل:

* قوله عليه السلام:

«خلق الخلق على غير تمثيل..»[٣].

---

(١) الكافي ١٠٨/١ حديث ٥، بحار الأنوار ١٦٢/٥٤ حديث ٩٩.

(٢) بحار الأنوار ١٦٢/٥٤.

(٣) نهج البلاغة: ٢١٧ خطبة ١٥٥، بحار الأنوار ٣١٧/٤ حديث ٤٢ و ٣٢٣/٦١ حديث ٢.

* وقوله عليه السلام:

«يا من خلق الخلق بغير مثال..»[١].

* وقوله عليه السلام:

«الحمد لله الذي خلق الخلق على غير مثال..»[٢].

* وقوله عليه السلام:

«..ابتدع الخلق على غير مثال امتثله..»[٣].

* وقوله عليه السلام:

«..أنشأ الخلق إنشاء وابتدأه ابتداء بلا روية أجالها ولا تجربة..»[٤].

* وقوله عليه السلام:

«..لا يقال له كان بعد أن لم يكن فتجري عليه الصفات المحدثات..»[٥].

---

(١) مهج الدعوات: ٣٠٨، بحار الأنوار ١٧٢/٩٢.

(٢) بحار الأنوار ١٤٢/٩٤.

(٣) بحار الأنوار ٢٧٥/٤ حديث ١٦ و ١٠٧/٥٤ حديث ٩٠ و ٣١٩/٧٤ حديث ١٧.

(٤) نهج البلاغة: ٤٠ خطبة ١، الإحتجاج: ٢٠٠، بحار الأنوار ٢٤٨/٤ حديث ٥ و ١٧٧/٥٤ حديث ١٣٦ و ٣٠٢/٧٤ حديث ٧.

(٥) نهج البلاغة: ٢٧٤ خطبة ١٨٦، الإحتجاج: ٢٠٣، أعلام الدين: ٦٠، بحار الأنوار ٢٥٥/٤ حديث ٨ و ٣٠/٥٤ حديث ٦.

* وقوله عليه السلام:

«الدالّ على قدمه بحدوث خلقه، وبحدوث خلقه على وجوده... مستشهد بحدوث الأشياء على أزليته»[١].

* وقوله عليه السلام:

«الحمد لله... مخرج الموجود من العدم والسابق الأزلية بالقدم..»[٢].

وفي المقام روايات أُخرى ولكن اكتفينا بهذا المقدار خشية الاطالة وملل القارئ.

تنبيه:

وبعد كل هذا وغيره، فلا نحسب أن الروايات هذه تحتاج الى بيان إذ هي تبيان، ومع ذلك لسائل أن يقول:

هل يصحّ تأويل جميع هذه النصوص الصريحة على خلاف ظاهرها؟!

وهل كان بإمكان الأحاديث أن تبيّن المقصود بأكثر ممّا بيّنت؟!

هل يستطيع أحد تبيين وجود الأشياء بعد عدمها بأصرح من هذه التعابير:

كقوله عليه السلام: «إنّ الشيء إذا لم يكن أزلياً كان محدثاً وإذا لم يكن محدثاً

---

(١) نهج البلاغة: ٢٦٩ خطبة ١٨٥، الإحتجاج: ٢٠٤، أعلام الدين: ٦٧، بحار الأنوار ٢٦١/٤ حديث ٩ و ٢٩/٥٤ حديث ٥.

(٢) بحار الأنوار ١٥٨/٩١.

كان أزلياً... ألا تعلم أنّ ما لم يزل لا يكون مفعولاً، وقديماً وحديثاً في حالة واحدة».

وقوله عليه السلام: «كيف يكون خالقاً لمن لم يزل معه».

وقوله عليه السلام: «لو كان (أي الكلام) قديماً لكان إلهاً ثانياً».

وقوله عليه السلام: «لم يخلق الأشياء من أصول أزليّة».

وقوله عليه السلام: «لو كان أوّل ما خلق من خلقه الشيء من الشيء إذاً لم يكن له انقطاع أبداً ولم يزل الله إذاً ومعه شيء».

وقوله عليه السلام: «من زعم أنهن لم يزلن معه فقد أظهر أنّ الله ليس بأوّل قديم، ولا واحد، وأنّ الكلام لم يزل معه وليس له بدء، وليس بإله.

وغيرها من الأحاديث».

و لنا أن نتسائل بعد هذا لو لم تكن هذه صريحة في المطلوب فما هو اللفظ الصريح إذاً..؟!

فائدة: قال العلاّمة المجلسي رحمه الله:

إذا أمعنت النظر فيما قدّمناه و سلكت مسلك الإنصاف و نزلت عن مطيّة التعنّت و الاعتساف حصل لك القطع من الآيات المتظافرة و الأخبار المتواترة ـ الواردة بأساليب مختلفة و عبارات متفنّنة ـ من اشتمالها على بيانات شافية، وأدلّة وافية بالحدوث بالمعنى الذي أسلفناه.

ومن تتبّع كلام العرب وموارد استعمالاتهم وكتب اللغة يعلم أنّ «الإيجاد» و«الإحداث» و«الخلق» و«الفطر» و«الإبداع» و«الاختراع» و«الصنع» و«الإبداء».. لا تطلق إلاّ على الإيجاد بعد العدم.

وقال المحقق الطوسي ﷺ في شرح الإشارات:

إنّ أهل اللغة فسّروا الفعل بإحداث شيء.

وقال أيضاً:

الصنع: إيجاد شيء مسبوق بالعدم، وفي اللغة: الإبداع: الإحداث ومنه: البدعة لمحدثات الأمور، وفسّروا الخلق بإبداع شيء بلا مثال سابق.

وقال ابن سينا ـ في رسالة الحدود ـ:

الإبداع اسم مشترك لمفهومين: أحدهما تأييس شيء لا عن شيء ولا بواسطة شيء، والمفهوم الثاني: أن يكون للشيء وجود مطلق عن سبب بلا متوسّط، وله في ذاته أن يكون موجوداً وقد أفقد الذي في ذاته إفقاداً تامّاً.

ونقل في الملل والنحل عن ثاليس الملطّى أنه قال:

الإبداع هو تأييس ما ليس بأيس فإذا كان مؤيّس الأيسات فالتأييس لا من شيء متقادم (إنتهى).

ومن تتبّع الآيات والأخبار لا يبقى له ريب في ذلك كقوله: «لا من شيء فيبطل الاختراع ولا لعلة فلا يصح الابتداع» مع أنه قد وقع التصريح بالحدوث بالمعنى المعهود في أكثر النصوص المتقدمة بحيث لا يقبل التأويل.

وبانضمام الجميع بعضها مع بعض يحصل القطع بالمراد، ولذا ورد أكثر المطالب الأصولية الاعتقادية كالمعاد الجسماني وإمامة أمير المؤمنين عليه السلام وأمثالها في كلام صاحب الشريعة بعبارات مختلفة وأساليب شتّى، ليحصل الجزم بالمراد من جميعها، مع أنها اشتملت على أدلّة مجملة من تأمّل فيها يحصل له القطع بالمقصود[1].

---

(١) بحار الأنوار ٢٥٤/٥٤.

إيضاح بعض الأحاديث المشتبهة

فإن قيل: ما تقول في قولهم عليهم السلام: «يا دائم الفضل على البريّة..»[١] و«..يا قديم الإحسان..»[٢] و«.. يا قديم الفضل..»[٣].. ونحوها؛ فإنّ قدم الفضل والإحسان يستلزم قدم العالم؛ لأنّ الفضل والإحسان يقتضيان الشيء الذي يفضل ويحسن عليه.

قلنا: إنّ الآيات المتظافرة والأحاديث المتواترة التي أثبتنا بها حدوث العالم تعتبر من المحكمات وأنّ ما يخالفها يعدّ من المتشابهات، وقد ثبت في محلّه لزوم إرجاع المتشابهات إلى المحكمات. ولا شبهة في أن المراد من القدم في هذه الأحاديث هو القدم الإضافي لا الحقيقي، ومعناه أنّه تعالى كثير الإحسان والفضل.

وأيضاً قد ثبت في بحث تعارض النصّ والظاهر من علم الأصول لزوم تقديم النصّ على الظاهر فيما لو كان أحد الدليلين قطعياً ونصّاً في أمر وكان الدليل المخالف ظاهراً فيه.

وحينئذ فلابدّ من التصرف في ظاهر هذه الأحاديث وحملها على القدم العرفي والإضافي أو طرحها إن لم يمكن توجيهها أو تأويلها لأنّ الظهور لا يصادم البرهان.

---

(١) المصباح للكفعمي: ٦٤٧ الفصل السادس والأربعون فيما يعمل في شهر شوال.

(٢) مصباح المتّجد: ٥٨٥، مصباح الكفعمي: ٢٩٥، ٥٩١، البلد الأمين: ٢٠٦، ٣٦١، ٤٢٠، الإقبال: ٦٩، ٤٢٥، ٤٣٥، بحار الأنوار ٣٣٥/٨٣ حديث ٧٢ و ٤٩/٨٨، ٧١، و ٢٦٥/٩٠ و ٢٢٧/٩٤، و ٢٩٧/٩٥.

(٣) البلد الأمين: ٤٠٥، مصباح الكفعمي: ٢٥١، بحار الأنوار ٣٨٨/٩١.

وأضف إلى ذلك أنّ قوله عليه السلام: «يا دائم الفضل على البريّة..» لا يثبت دوام البريّة بل يثبت دوام الفضل على البريّة، ومعنى ذلك أنّ فضله على البريّة لم ينقطع في ما لو كانت البريّة موجودة فهو معنى إضافي لا حقيقي.

إن قلت: ورد في بعض الأحاديث «إنّ الله خلقنا من نور عظمته»[1] و«إنّ الله عزّوجلّ خلق محمّداً وعلياً والأئمة الأحد عشر من نور عظمته»[2] ولا شك في أنه تعالى قديم أزلي فلابدّ أن تكون أنوارهم عليهم السلام أيضاً قديمة؛ لأنها خُلِقَتْ من نور عظمته تعالى.

قلت: والجواب عن ذلك بوجوه:

الأوّل: بعد إثبات حدوث جميع ما سوى الله ـ بالمعنى الذي ذكرناه ـ بالآيات المتظافرة والأحاديث المتواترة القطعية فلابدّ من إرجاع المتشابهات إليها، مضافاً إلى أنّ الظهور ـ على فرض تسليمه ـ لا يصادم البرهان والنصّ.

الثاني: بعد التصريح الوارد في الأحاديث الكثيرة بأنّ نورهم عليهم السلام مسبوق بالعدم فلابدّ من توجيه هذه الأحاديث وأمثالها بأنّ إضافة النور إليه تعالى تشريفية، ومعناها أنّ النور المذكور هو شيء حادث مخلوق، ولكنّه تعالى أضافه لنفسه للتشريف والتكريم وهو من قبيل إضافته تعالى الكعبة والروح إلى نفسه.

* كما روى الكليني رحمه الله ـ بسنده ـ عن محمّد بن مسلم قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عمّا يروون: إنّ الله خلق آدم على صورته.

---

(١) الكافي ١/٣٨٩ حديث ٢، الاختصاص: ٢١٦، بحار الأنوار ٢٦/١٣١ حديث ٣٩، ٤٧/٣٩٥ حديث ١٢٠، ٥٨/٤٥ حديث ٢٢.

(٢) كمال الدين: ٣١٨ حديث ١، بحار الأنوار ١٥/٢٣ حديث ٣٩ و ٢٥/١٥ حديث ٢٨.

فقال:

«هي صورة محدثة مخلوقة واصطفاها الله واختارها على سائر الصور المختلفة فأضافها إلى نفسه كما أضاف الكعبة إلى نفسه، والروح إلى نفسه، فقال ﴿ بيتي ﴾، ﴿ ونفختُ فيه من روحي ﴾»[1].

* وروى الصدوق ﷺ ـ بسنده ـ عن محمّد بن مسلم، قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن قول الله عزّوجلّ: ﴿وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُوحِي﴾[2].

قال:

«روح اختاره الله واصطفاه وخلقه وأضافه إلى نفسه وفضّله على جميع الأرواح، فأمر فنُفخ منه في آدم عليه السلام»[3].

* وروى الكليني ﷺ ـ بسنده ـ عن محمّد بن مسلم، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن قول الله عزّوجلّ: ﴿وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُوحِي﴾[4]: كيف هذا النفخ؟

فقال:

«إنّ الروح متحرِّك كالرّيح، وإنّما سُمِّي روحاً لأنه اشتقَّ اسمه من الريح، وإنما أخرجه عن لفظة الريح؛ لأنّ الأرواح مجانسة للريح،

---

(١) الكافي ١/١٣٤ حديث ٤، التوحيد: ١٠٣ حديث ١٨، الاحتجاج: ٣٢٣، بحار الأنوار ٤/١٣ حديث ١٤.

(٢) الحجر (١٥): ٢٩.

(٣) التوحيد: ١٧٠ حديث ١، معاني الأخبار: ١٧ حديث ١١، بحار الأنوار ٤/١١ حديث ٢.

(٤) الحجر (١٥): ٢٩.

وإنّما اضافه إلى نفسه لأنه اصطفاه على سائر الأرواح، كما قال لبيتٍ من البيوت: بَيتي، ولرسولٍ من الرّسل: خليلي.. وأشباه ذلك، وكل ذلك مخلوق مصنوع مُحدَثٌ مربوبٌ مدبَّر»[1].

وأمّا الأحاديث الدالة على أنّ نورهم: مسبوق بالعدم وليس بأزلي، فمنها:

* ما روي عن أبي جعفر عليه السلام قال:

«يا جابر! كان الله ولا شيء غيره لا معلوم ولا مجهول، فأول ما ابتدأ من خلقه أنّ خلق محمّداً صلى الله عليه وآله وسلم وخلقنا أهل البيت معه من نور عظمته فأوقفنا أظلّة خضراء بين يديه حيث لا سماء ولا أرض ولا مكان ولا ليل ولا نهار ولا شمس ولا قمر..»[2].

* وعن أمير المؤمنين عليه السلام:

«كان الله ولا شيء معه فأول ما خلق نور حبيبه محمدّ صلى الله عليه وآله وسلم»[3].

* وعن محمّد بن سنان، قال: كنت عند أبي جعفر الثاني عليه السلام فأجريت اختلاف الشيعة فقال: يا محمّد! إنّ الله تبارك وتعالى لم يزل متفرّداً بوحدانيّته، ثمّ خلق محمّداً وعلياً وفاطمة فمكثوا ألف دهر، ثمّ خلق جميع الأشياء فأشهدهم خلقها وأجرى طاعتهم عليها وفوّض أمورها إليهم فهم يحلّون ما يشاؤون ويحرّمون ما يشاؤون ولن يشاؤوا إلاّ أن يشاء الله تبارك وتعالى.

---

(١) الكافي ١/١٣٣ حديث ٣، التوحيد: ١٧١ حديث ٣، معاني الأخبار: ١٧ حديث ١٢، الاحتجاج: ٣٢٣، بحار الأنوار ٤/١٢ حديث ٣ و ٥٨/٢٨ حديث ١ و ٧١/٢٦٦.وفي المقام روايات أُخرى فراجع بحار الأنوار ٤/١١ ـ ١٣.

(٢) بحار الأنوار ١٥/٢٣ حديث ٤١ و ٢٥/١٧ حديث ٣١ و ٥٤/١٦٩ حديث ١١٢.

(٣) بحار الأنوار ١٥/٢٧ ـ ٢٨ و ٥٤/١٩٨ حديث ١٤٥، الأنوار: ٥.

ثمّ قال:

«يا محمّد! هذه الديانة التي من تقدّمها مرق، ومن تخلّف عنها محق، ومن لزمها لحق.. خذها إليك يا محمّد»[١].

قال العلاّمة المجلسي ﵀: هذا الخبر صريح في حدوث جميع أجزاء العالم[٢].

* وأيضاً عن أبي جعفر ﵇ قال: قال أمير المؤمنين ﵇:

«إنّ الله تبارك وتعالى أحد واحد تفرّد في وحدانيّته، ثمّ تكلّم بكلمة فصارت نوراً ثمّ خلق من ذلك النور محمّداً ﷺ وخلقني وذريتي..»[٣].

أقول: إنّ هذه الأحاديث ونظائرها صريحة في أنّه تعالى كان أحداً متفرّداً ولم يكن معه شيء ثمّ أبدعهم وخلق أنوارهم ﵈ بعد أن لم يكونوا.

وكذلك هنالك أخبار ورد فيها التصريح بأنّ «أوّل ما خلق الله نوره ﷺ»[٤] فهي تدلّ على عدم وجود أيّ مخلوق قبله ﷺ[٥].

---

(١) الكافي ٤٤١/١ حديث ٥، بحار الأنوار ١٩/١٥ حديث ٢٩ و ٣٤٠/٢٥ حديث ٢٤، ١٩٥/٥٤ حديث ١٤١.

(٢) بحار الأنوار ١٢/٥٤.

(٣) بحار الأنوار ٩/١٥ حديث ١٠ و ٢٩١/٢٦ حديث ٥١ و ٤٦/٥٣ حديث ٢٠ و ١٩٢/٥٤ حديث ١٣٨.

(٤) بحارالأنوار ٩٧/١ حديث ٧ و ٢٤/١٥ حديث ٤٣، ٤٤ و ص٢٧ ـ ٢٨ و ٢٢/٢٥ حديث ٣٨ و ص٢٤ حديث ٤٣ و ١٧٠/٥٤ حديث ١١٥، ١١٦، ١١٧، عوالي اللئالي ٩٩/٤.

(٥) وأيضاً الأخبار الدالة على أنّ أوّل الموجودات ارواحهم ﵈ كثيرة، ويمكن الاستدلال بها على حدوث ما سوى الله؛ بانضمام الأخبار الدالة على أنّ الفاصلة بين خلق الارواح ←

الثالث: لا يمكن الاستدلال بهذا الأحاديث على قدم أنوارهم عليهم السلام، لأنّ مثل هذه التعابير قد وردت في غيرهم عليهم السلام.

* كما روى الصدوق رحمه الله بإسناده عن جابر بن عبد الله الأنصاري قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم:

«يا جابر!... إنّ الأنبياء والأوصياء مخلوقون من نور عظمة الله جلّ ثناؤه يُودع الله أنوارهم أصلاباً طيّبة وأرحاماً طاهرة..[1]».

* و عن الصدوق رحمه الله أيضاً بإسناده عن المفضّل بن عمر، قال: قال أبو عبدالله عليه السلام:

«إنّ الله عزّوجلّ خلق المؤمنين من نور عظمته وجلال كبريائه،[2] فمن طعن عليهم أو ردّ عليهم قولهم فقد ردّ الله في عرشه وليس من الله في شيء إنما هو شرك الشيطان»[3].

← والاجساد بزمان متناه، إذ الزائد على المتناهي بزمان متناه يكون لا محالة متناهياً، كما لا يخفى. ويجري هذا البيان بعينه في الأخبار الدالة على أنّ أوّل الموجودات انوارهم عليهم السلام. ومما يمكن الاستدلال به في المقام: الآيات والروايات الدالة على فناء جميع الموجودات، وذلك بضمّ مقدّمة مسلّمة عند القائلين بالقدم، وهى: أنّ ما ثبت قدمه، امتنع عدمه، فتأمّل. انظر: نهج البلاغة: ٢٧٢، الاحتجاج: ٣٥٠، بحار الانوار ٣٣٠/٦، ٣٣١، حديث ١٥، حق اليقين: ٤١٩.

(١) من لا يحضره الفقيه ٤١٤/٤ حديث ٥٩٠١، بحار الأنوار ٣٥٣/٥٧ حديث ٣٦.

(٢) في ثواب الأعمال المطبوع: كرامته.

(٣) ثواب الأعمال: ٢٣٩، بحار الأنوار ١٤٥/٧٢ حديث ١٣، وسائل الشيعة ٣٠٠/١٢ حديث ١٦٣٥٥، وقريب منه: المحاسن ١٠٠/١ حديث ٧٠، و ص ١٣١ حديث ٣، أعلام الدين: ٤٠٣، وبحار الأنوار ١٢٥/٦٤ حديث ٢٦ و ١٤٦/٧٢ حديث ١٧.

* روى ﷺ أيضاً بإسناده عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«شيعتنا من نور الله خلقوا..[١]».

* وعنه كذلك بإسناده، عن أبي بصير، عن الصادق عليه السلام قال:

«.. إنا إذا دخل علينا حزن أو سرور كان ذلك داخلاً عليكم، ولأنّا وإيّاكم من نور الله عزّوجلّ، فجعلنا وطينتنا وطينتكم واحدة..»[٢].

قد يستشكل البعض بما روي عن أبي جعفر عليه السلام أنّه قال:

«إنّ الله تبارك وتعالى كان ولا شيء[٣] غيره، نوراً لا ظلام فيه، وصادقاً لا كذب فيه وعالماً لا جهل فيه، وحيّاً لا موت فيه.. وكذلك هو اليوم وكذلك لا يزال أبداً»[٤].

إنّ «كان» تامةٌ، والجملة معطوفة عليها، و«نوراً» مع ما بعده من المنصوبات أحوال لفاعل كان، وعلى هذا فمعنى قوله: «وكذلك هو اليوم» إنه اليوم كان ولا شيء غيره[٥].

---

(١) علل الشرايع ٩٤/١، بحار الأنوار ٢٤٣/٥ حديث ٢٩ و ٣٧/٨ حديث ١١ و ١٤٦/٥٨ حديث ٢٢ و ٧٦/٦٤ و ٢٦٦/٧١ ـ ٢٦٧.

(٢) علل الشرايع ٩٣/١ حديث ٢، المناقب ٢٦١/٤، بحار الأنوار ٢٤٢/٥ حديث ٢٩ و ١٤٥/٥٨ حديث ٢٢ و ٢٦٧/٧١.

(٣) في المحاسن: وليس شيء.

(٤) المحاسن ٢٤٢/١ حديث ٢٢٨، التوحيد: ١٤١ حديث ٥، بحار الأنوار ٦٩/٤ حديث ١٣ و ٨٦/٥٤ حديث ٧٠.

(٥) تعليقة التوحيد: ١٤١.

فمع إرجاع قوله ﷺ: «وكذلك هو اليوم».. إلى قوله: «كان الله ولا شيء غيره» يفهم صحة تأويل قولهم صلوات الله عليهم: «كان الله ولا شيء معه» بالمعيّة الرتبيّة.

قلت: ويمكن الجواب عنه بوجوه:

الأوّل: قوله ﷺ: «نورا» خبر كان و«الله» اسم كان.

وقوله: «لا شيء غيره» جملة معترضة بينهما، وزيادة الواو حينئذ لا بأس بها.

واستفادة المعنى الذي قاله المستشكل مخالف للضرورة وأجنبي عن السياق ويناقض القرائن الموجودة في نفس الرواية، والشاهد على هذا المعنى هو:

* ما روي عن أبي عبد الله الصادق ﷺ أنّه قال:

«إنّ الله تبارك وتعالى لا تُقدر قدرته، ولا يقدر العباد على صفته، ولا يبلغون كنه علمه ولا مبلغ عظمته، وليس شيء غيره، وهو نور ليس فيه ظلمة، وصدق ليس فيه كذب، وعدل ليس فيه جور، وحق ليس فيه باطل، كذلك لم يزل ولا يزال أبد الآبدين»[1].

* وأيضاً روي عن أبي إبراهيم موسى بن جعفر ﷺ أنّه قال:

«إنّ الله تبارك وتعالى كان لم يزل بلازمان ولا مكان وهو الآن كما كان»[2].

---

(١) التوحيد: ١٢٨ حديث ٨، بحار الأنوار ٣/٣٠٦ حديث ٤٤.

(٢) التوحيد: ١٧٩ حديث ١٢، بحار الأنوار ٣/٣٢٧ حديث ٢٧.

الثاني: إنّ الواو حالية، فجملة: «ولا شيء غيره» حالية، وقوله: «نوراً» خبر كان، وقوله: «كذلك هو اليوم» يرجع إلى قوله: «نوراً لا ظلام فيه، وصادقاً لا كذب فيه، وعالماً لا جهل فيه، وحيّاً لا موت فيه».

الثالث: ما أفاده بعض الأعلام: إنّ قوله: «كان ولا شيء غيره» جملة مستقلة، وقوله: «نوراً...» جملة مستقلة أُخرى بتقدير كان.. أي كان الله نوراً لا ظلام فيه.. وكذلك اليوم.

اقول: إنّ هذه الروايات وإن سلّمنا بظهور مضامينها على مراد الخصم إلاّ أنه لا سبيل لنا سوى توجيهها وتأويلها، لأنّها تعارض الآيات والروايات المتواترة، واتفاق المليّين على حدوث العالم؛ بمعنى كونه بعد أن لم يكن ببعدية حقيقية لا الحدوث الذاتي كما ذهبت إليه الفلاسفة، ولا الثابت بالحركة الجوهرية، ولا الحدوث الدهري، ولا الحدوث الاسمي.

وعلى هذا لابدّ من توجيه ما يخالف المحكمات والنصوص القطعيّة واتّفاق جميع اهل الشرائع والأديان، أو طرحه مع عدم تمكّن توجيهه كما هو واضح مسلم عند الكل[1].

يا إخواني: هل يجترىء من يتّقي ربّه ومن لاح قلبه نور الإيمان أن يعرض عن جميع هذه الآيات والأحاديث المتواترة والصّريحة وينبذها وراء ظهره تقليداً للفلاسفة واتكالاً على شبهاتهم الفاسدة ومذاهبهم المنحرفة؟!

---

(١) وقد أفاد الشيخ الأعظم الأنصاري﵀ في هذا المقام ـ ونعم ما افاده ـ كلّما حصل القطع من دليل نقلي، مثل القطع الحاصل من إجماع جميع الشرائع على حدوث العالم زماناً، فلا يجوز أن يحصل القطع على خلافه من دليل عقلي، مثل استحالة تخلّف الأثر عن المؤثر. ولو حصل منه صورة برهان كانت شبهة في مقابل البديهي..(فرائد الأصول: ١١)

المقصد الثالث :

الأدلّة العقليّة الدالّة على حدوث العالم زماناً

نذكر هنا بعض الأدلّة العقليّة التي ذكرها بعض الأعلام في هذا المقام تبعاً للقوم وتتميماً لهذه الرسالة.

الدليل الأوّل:

ما أفاده المحقق نصير الدين الطوسي ﵀ في الفصول:

مقدّمة: كلّ مؤثر إما أن يكون أثره تابعاً للقدرة والداعي أو لا يكون بل يكون مقتضىٰ ذاته، والأوّل يسمّىٰ: قادراً، والثاني: موجَباً، وأثر القادر مسبوق بالعدم؛ لأنّ الداعي لا يدعو إلاّ إلى المعدوم وأثر الموجَب يقارنه في الزمان، إذ لو تأخّر عنه لكان وجوده في زمان دون آخر، فإن لم يتوقف على أمر غير ما فرض مؤثراً تامّاً كان ترجيحاً من غير مرجّح، وإن توقّف لم يكن المؤثّر تامّاً، وقد فرض تامّاً، وهذا خلف.

ثمّ قال: نتيجة: الواجب المؤثّر في الممكنات قادر، إذ لو كان موجباً لكانت الممكنات قديمة، واللازم باطل ـ لما تقدّم ـ فالملزوم مثله[1].

---

(١) بحار الأنوار ٢٤٦/٥٤.

الدليل الثاني:

ما ذكره أيضاً المحقق نصير الدين الطوسي ﵀ في كتاب الفصول:

أصل: قد ثبت أنّ وجود الممكن من غيره، فحال إيجاده لا يكون موجوداً؛ لاستحالة إيجاد الموجود، فيكون معدوماً، فوجود الممكن مسبوق بعدمه، وهذا الوجود يسمّىٰ: حدوثاً، والموجود: محدَثاً، فكل ما سوى الواجب من الموجودات محدث.

واستحالة الحوادث لا إلى أوّل -كما يقوله الفلسفيّ- لا يحتاج إلى بيان طائل بعد ثبوت إمكانها المقتضي لحدوثها(١).

وقريباً من هذا البيان قول العلاّمة الحلّي ﵀:

العالم ممكن، وكلّ ممكن محدث؛ فالعالم محدث، والصغرى سيأتي في باب الوحدانيةّ. وبيان الكبرى: إنّ المؤثر إمّا أن يؤثر حال البقاء وهو محال وإلاّ لكان تحصيلاً للحاصل، أو حال العدم، أو الحدوث، وكيف كان حصل المطلوب، والقسم الأوّل من المنفصلة مشكل(٢).

الدليل الثالث:

إنّ الجعل لا يتصور للقديم؛ لأنّ تأثير العلّة، إمّا إفاضة أصل الوجود، وإمّا إفادة بقاء الوجود واستمرار الجعل الأوّل، والأوّل: هي العلّة الموجدة، والثاني: هي المُبقية.

---

(١) بحار الأنوار ٢٤٥/٥٤.

(٢) مناهج اليقين: ٤١.

أقول: استدل بهذا الدليل مع بيان أوضح في كفاية الموحدين ٢٧٨/١ الدليل الأوّل.

والموجود الدائمي محال أن تكون له علة موجدة كما تحكم به الفطرة السليمة، سواء كان بالاختيار أو بالايجاب، وإن كان امتناع الأوّل أوضح وأظهر.

وممّا ينبّه عليه أنّ في الحوادث المشاهدة في الآن الأوّل يكون تأثير العلّة هو افاضة أصل الوجود، وفي كلّ آن بعده من آنات الوجود هو إبقاء الوجود واستمرار الجعل الأوّل، فلو كان ممكن دائمي الوجود فكلّ آن يفرض من آنات وجوده ـ غير المتناهي في طرف الماضي ـ فهو آن البقاء واستمرار الوجود، ولا يتحقق آن إفاضة أصل الوجود فيصبح جميع آنات الوجود هو زمان البقاء، ولا يتحقق آن ولا زمان للإيجاد وإعطاء أصل الوجود قطعاً[١].

تتمة:

* قد ورد عن أمير المؤمنين عليه السلام: لو كان ـ أي الكلام ـ قديماً لكان إلهاً ثانيا[٢].

* وعن أبي الحسن الرضا عليه السلام: كيف يكون خالقاً لمن لم يزل معه[٣].. وفيهما إشارة إلى أنّ الجعل لا يتصور بالنسبة إلى الموجود القديم الأزلي.

---

(١) لاحظ: بحار الأنوار ٢٥٥/٥٤، كفاية الموحدين ٢٨٦/١ الدليل الثالث.

(٢) نهج البلاغة: ٢٧٤ خطبة ١٨٦، الاحتجاج: ٢٠٣، أعلام الدين: ٦٠، متشابه القرآن ٦١/١، بحار الأنوار ٢٥٥/٤ و ٣٠/٥٤ و ٣١٤/٧٤.

(٣) الكافي ١٢٠/١ حديث ٢، التوحيد: ١٨٧ حديث ٢، عيون الأخبار ١٤٥/١ حديث ٥٠، بحار الأنوار ١٧٦/٤ حديث ٥ و ٧٤/٥٤ حديث ٤٩.

* ومثله ما روي عنه عليه السلام:

«ألا تعلم[١] أنّ ما لم يزل لا يكون مفعولاً وقديماً وحديثاً في حالة واحدة..»[٢].

* وعنه عليه السلام:

«من زعم أنّهنّ لم يزلن معه فقد أظهر أنّ الله ليس بأول قديم ولا واحد وأنّ الكلام لم يزل معه وليس له بدء..»[٣].

فنقول في توجيه الملازمة التي ذكرها المعصوم في الحديث الأوّل: لو كان الكلام الذي هو فعله تعالى قديما دائميّ الوجود لزم أن لا يحتاج إلى علة أصلاً، أمّا المُوجدة فلما مرّ، وأمّا المبقية فلأنّها فرع المُوجدة، فلو انتفى الأوّل انتفى الثاني بطريق أولى.

والمستغني عن العلة أصلاً هو الخالق القديم الأزلي الموجود بنفسه، فلو كان الكلام قديما يكون إلهاً ثانياً، وهو خلاف المفروض أيضاً؛ لأن المفروض أنه كلام الخالق وفعله سبحانه.

والحديث الثاني على منوال الحديث الأوّل.

* ويؤيّده ما في حديث الفرجة عن الصادق عليه السلام حيث قال للزنديق:

---

(١) في العيون: ألم تعلم.

(٢) التوحيد: ٤٥٠، عيون الأخبار ١٨٧/١، بحار الأنوار ٣٣٥/١٠ و ٥٧/٥٤ حديث ٢٨.

(٣) الاحتجاج: ٤٠٦، بحار الأنوار ٣٤٤/١٠ حديث ٥ و ٣٦/٥٤ حديث ٨.

«.. ثمّ يلزمك إن ادّعيت اثنين فرجة ما بينهما[١] حتى يكونا اثنين فصارت الفرجة ثالثاً بينهما قديماً معهما.. فيلزمك ثلاثه!»[٢].

حيث حكم عليه السلام على الفرجة من جهة القدم بكونها إلهاً ثالثاً.

الدليل الرابع:

لا يمكن الجمع بين قدم العالم والحشر الجسماني أيضاً؛ لأن النفوس الناطقة لو كانت غير متناهية على ما هو مقتضى القول بقدم العالم امتنع الحشر الجسماني عليهم؛ لأنه لابدّ في حشرهم جميعاً من أبدان وأمكنة غير متناهية وقد ثبت أنّ الأبعاد متناهية.

قال العلاّمة المجلسي رحمه الله:

منافاة القول بالقدم مع الحشر الجسماني فإنما يتمّ لو ذهبوا إلى عدم تناهي عدد النفوس ووجوب تعلّق كل واحدة بالأبدان لا على سبيل التناسخ كما ذهب إليه أرسطو ومن تأخر.

اما لو قيل بقدمها وحدوث تعلّقها بالأبدان كما ذهب إليه أفلاطون ومن تبعه ـ فإنه ذهب إلى قدم النفوس وحدها وحدوث سائر العالم وتناهي الأبدان ـ أو قيل بجواز تعلّق نفس واحدة بأبدان كثيرة غير متناهية على سبيل التناسخ، وأنّ في المعاد ترجع النفس مع بدن واحد.. فلا يتمّ أصلاً.

---

(١) في التوحيد: فلابد من فرجة بينهما.

(٢) الكافي ٨١/١ حديث ٥، التوحيد: ٢٤٤ حديث ١، بحار الأنوار ٢٣٠/٣ و ١٩٥/١٠ حديث ٣.

نعم القول بقدم النفوس البشريّة بالنوع وحدوثها بحدوث الأبدان، على سبيل التعاقب، وعدم تناهيها ـ كما ذهب إليه المشائيون على ما نقل عنهم المتأخرون ـ ممّا لا يجتمع مع التصديق بما جاء به النبي ﷺ من وجوه أُخر أيضاً:

الأوّل: التصديق بوجود آدم وحواء على ما نطق به القرآن والسنّة المتواترة مشروحاً.

الثاني: إنّهم ذهبوا إلى قدم هيولى العناصر بالشخص وتعاقب صور غير متناهية عليها، فلابدّ لهم من القول بتكوّن أبدان غير متناهية من حصص تلك الهيولى، وتعلّق صور نفوس غير متناهية بكلّ حصّة منها.

وعندهم أيضاً: أنّه لا يمكن اجتماع صورتين في حصّة من تلك الهيولى دفعة، فيلزمهم اجتماع نفوس غير متناهية في بدن واحد إن اعترفوا بالمعاد الجسماني.

.. إلى غير ذلك من المفاسد تركناها روماً للاختصار[١].

الدليل الخامس:

برهان التطبيق؛ وهو: إنا إذا أخذنا جملة العلل والمعلولات إلى ما لا يتناهى ووضعناها جملة، ثمّ قطعنا منها جملة متناهية، ثمّ أطبقنا إحدى الجملتين بالأُخرى بحيث يكون مبدء كلّ واحدة من الجملتين واحداً فإن استمرّتا إلى ما لا يتناهى كانت الجملة الزائدة مثل الناقصة.. وهذا خلف، وإن انقطعت الناقصة

---

(١) بحار الأنوار ٢٥٩/٥٤، كفاية الموحدين ٢٨٧/١ ـ ٢٨٨ الدليل السادس.

تناهت، ويلزم تناهي الزائدة؛ لأنّ ما زاد على المتناهي بمقدار متناه فهو متناه[1].

---

(١) كشف المراد: ٨٦.

أقول: وجّه المحقق الآغا جمال الدين الخوانساري ـ ببيان لطيف إبطال التسلسل وإثبات استحالة عدم التناهي وقدم المخلوق بـ:برهان التطبيق، فقال:

خلاصهٔ آن برهان این است که: اگر سلسلهٔ موجودات إلى غير النهايه برود ـ مثلاً زید معلول عمرو باشد وعمرو معلول خالد وهمچنین إلى غير النهايه ـ پس ما را رسد که این سلسله را که یک سر آن زید است وإلى غير النهايه رفته ملاحظه نمایيم، و نیز ما را رسد که از این سر قدری از موجودات را مثلاً ده تای آنها را بیاندازیم و تـتمه را ملاحظه کنیم، پس آن تتمه نیز سلسلهای خواهـد بـود غـیر مـتناهی، و ایـن عـدد موجودات سلسله دوم کمتر است از عدد موجودات سلسلهٔ اول به ده موجود، و ما را رسد که این دو سلسله را با هم تطبیق غائیم و ملاحظة کنیم چنانکه اول مـوجودات سلسلهٔ اول از این سر زید است در برابر او در سلسلهٔ دوم نیز اولی هست مثلاً احمد وچنانکه در آن سلسلهٔ دومی هست که عمرو باشد در این سلسله نیز دومی هست مثلاً محمود، و همچنین.

پس در این صورت میگوییم که: اگر در واقع در برابر هر موجودی از سـلسلهٔ اول موجودی از سلسلهٔ دوم باشد لازم میآید که عدد موجودات این دو سلسله مساوی باشد، و این محال است چون عدد موجودات سلسلهٔ دوم چنانکه فرض شد کمتر از عدد موجودات سلسلهٔ اول بود به ده تا، پس چگونه زاید و ناقص برابر باشند؟

و اگر سلسلهٔ اول به جایی میرسد که دیگر در برابر آن در سـلسلهٔ دوم مـوجودی نیست، پس سلسلهٔ دوم متناهی میشود با آنکه غیر متناهی بود و لازم میآید کـه سلسلهٔ اول نیز متناهی شود چه مفروض این بود که آن از سلسلهٔ دوم به ده تا زیاده بود، پس هرگاه سلسلهٔ دوم متناهی باشد سلسلهٔ اول نیز بعد از ده موجود دیگر که ملاحظه شود متناهی خواهد بود، پس لازم خواهد آمد تناهی هر دو سلسله با وجود و عدم هر دو، پس معلوم شد که ذهاب سلسلهٔ موجودات إلى غير النهايه محال است و به همین دلیل معلوم میشود که وجود غیر متناهی مطلقا محال است، پس هیچ مقداری نیز إلى غير النهاية نتواند رفت. انظر: مبدأ ومعاد: ١٦.

أقول: ولا يخفى أنّ قبول هذا المبنى ـ أي استحالة اللامتناهى مطلقاً ـ يزلزل بعض أُسس القواعد الفلسفيّة ويبيّن بطلان بعض مبانيهم، منها: إنكار بعضهم لحدوث العالم بالمعنى الحقيقي.

فائدة جليلة في إرشاد الأدلّة الشرعيّة إلى حدوث العالم

قد مرّ جواز الاستدلال بالأدلّة الشرعيّة في المسائل الكلاميّة، ومنها مسألة حدوث العالم،وقلنا: بعد إثبات الصانع تعالى وكونه عالماً وقادراً وصانعاً وصادقاً، وإثبات الرسول صلى الله عليه وآله وكونه معصوماً ببرهان العقل يمكن التمسك بقولهما على إثبات سائر المسائل التي لا تتوقف عليها إثبات النبوّة، وعلى هذا لا ينحصر إثبات حدوث العالم في الدليل العقلي فقط، بل يكفي وجود الدليل الشرعي كذلك مع قطع النظر عن وجود أيّ دليل آخر.

ومن تأمل في الروايات المتقدّمة وغيرها وجد في كثير منها أنّ الإمام عليه السلام يستدل بالدليل العقلي لإثبات حدوث العالم، فلا تنحصر الأدلة العقلية فيما ذكرنا[١].

وهذا نذكر جملة من الأخبار الدالة على حدوث مطلق ما سوى الله ونفي

---

(١) قال بعض الاعلام رحمه الله: إنّا نتّبع في التوحيد حكومة العقل والبرهان، إلّا أنّ في تقريرهما اتّبعنا أهل بيت الوحي، المعصومين عن الخطأ، دون كبراء الناس المستبدين بالآراء؛ لا لمحض أنّهم أهل الوحي والعصمة، فهم مأمونون عن الخطأ، بل لأنّ تقريرهم عليهم السلام، تقرير إمعانيّ، وجداني، ظاهر كظهور الشمس على الأبصار، ليس مما يرتاب ولا يحتمل غير الصواب، فتقبله العقول حيث لا تجد مُسوّغاً للنكول.

وجود واسطة بين الخالق والمخلوق مجرّداً عن الزمان، والتأمل في هذه الأحاديث يفيد وجود ملاك المخلوقيّة ويثبت أنّ الإمكان لا يجامع القدم وأنّ القدمة تساوق الألوهيّة:

* فقد روي عن الإمام الصادق عليه السلام ـ في محاجّته مع ابن أبي العوجاء ـ:

«..ولو كان قديماً.. ما زال ولا حال؛ لأنّ الذي يزول ويحول يجوز أن يوجد ويبطل فيكون بوجوده بعد عدمه دخول في الحدث، وفي كونه في الأزل دخوله في العدم ولن تجتمع صفة الأزل والعدم والحدوث والقدم في شيء واحد..»[1].

* وفي محاجّة مولانا أبي الحسن الرضا عليه السلام.. عند قول سليمان: إنّما عنيتُ إنّها ـ أي الإرادة ـ فعل من الله لم يزل.

قال عليه السلام: «..ألا تعلم أنّ ما لم يزل لا يكون مفعولاً وحديثاً وقديماً في حالة واحدة».

قال: بل هي فعل.

قال عليه السلام: «فهي محدثة؛ لأن الفعل كلّه محدث».

قال: ليست بفعل.

قال: «فمعه غيره لم يزل.»[2].

---

(١) الكافي ٧٧/١، التوحيد: ٢٩٧ حديث ٦، الاحتجاج: ٣٣٦، متشابه القرآن ٤٥/١، بحار الأنوار ٤٦/٣ حديث ٢٠ و ٦٢/٥٤، ٨٤.

(٢) التوحيد: ٤٥٠، عيون الأخبار ١٨٧/١، بحار الأنوار ٣٣٥/١٠ و ٥٧/٥٤.

* وعنه عليه السلام: «..فكيف يكون خالقاً لمن لم يزل معه..»[١].

* عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال:

«..إنّما كلامه سبحانه فعل منه أنشأه، ومثله لم يكن من قبل ذلك كائناً، ولو كان قديماً لكان إلهاً ثانياً، لا يقال كان بعد أن لم يكن فتجري عليه الصفات المحدثات..»[٢].

* عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال:

«..ولو كان أوّل ما خلق من خلقه الشيء من الشيء إذاً لم يكن له انقطاع أبداً ولم يزل الله إذاً ومعه شيء ليس هو يتقدّمه ولكنّه كان إذ لا شيء غيره..»[٣].

* وعنه عليه السلام:

«..لم يزل عالماً قديماً خلق الأشياء لا من شيء، ومن زعم أنّ الله تعالى خلق الأشياء من شيء فقد كفر؛ لأنه لو كان ذلك الشيء الذي خلق منه الأشياء قديماً معه في أزليته وهويته كان ذلك الشيء أزلياً..»[٤].

---

(١) الكافي ١٢٠/١ حديث ٢، التوحيد: ١٨٧ حديث ٢، عيون الأخبار ١٤٥/١ حديث ٥٠، بحار الأنوار ١٧٦/٤ حديث ٥ و ٧٤/٥٤ حديث ٤٩.

(٢) نهج البلاغة: ٢٧٤، الاحتجاج: ٢٠٣، أعلام الدين: ٦٠، متشابه القرآن ٦١/١، بحار الأنوار ٢٥٥/٤ و ٣٠/٥٤ و ٣١٤/٧٤.

(٣) الكافي ٩٤/٨ حديث ٦٧، التوحيد: ٦٧، بحار الأنوار ٦٧/٥٤، ٩٦.

(٤) علل الشرايع: ٦٠٧، بحار الأنوار ٢٣٠/٥ و ٧٦/٥٤ حديث ٥١.

※ وعن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال:

«..لم يخلق الأشياء من أصول أزلية..»[١].

※ وعن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال:

«..إمّا أن أكون صنعتُها وكانت موجودةً أو صنعتها وكانت معدومة؟؛ فإن كنت صنعتها وكانت موجودةً فقد استغنت بوجودها عن صنعتها، وإن كانت معدومة فإنك تعلم أنّ المعدوم لا يُحدث شيئاً..»[٢].

※ قيل لمولانا الصادق عليه السلام: ما الدليل على أنّ للعالم صانعاً؟ فقال:

«أكثر[٣] الأدلّة في نفسي؛ لأني وجدتها لا تعدو أحد أمرين: إمّا أن أكون خلقتها وأنا موجود، وإيجاد الموجود محال، وإمّا أن أكون خلقتها وأنا معدوم فكيف يخلق لا شيء؟! فلمّا رأيتها فاسدتين من الجهتين جميعاً علمتُ أنّ لي صانعاً ومدبّراً»[٤].

※ عن أبي جعفر الثاني عليه السلام:

«هو الله القديم الذي لم يزل... هو الله الذي لا يليق به الاختلاف

---

(١) التوحيد: ٧٩، نهج البلاغة: ٢٣٣، بحار الأنوار ٢٩٥/٤، ٣٠٧ و ٢٧/٥٤، ٨٠ و ٣٠٩/٧٤.

(٢) التوحيد: ٢٩٠ حديث ١٠، بحار الأنوار ٥٠/٣ حديث ٢٣.

(٣) في متشابه القرآن: اكبر.

(٤) روضة الواعظين: ٣١، متشابه القرآن ٤٦/١.

ولا الائتلاف وإنما يختلف ويأتلف المتجزّئُ، فلا يقال الله مؤتلفٌ ولا الله قليل ولا كثير، ولكنّه القديم في ذاته؛ لأنّ ما سوى الواحد متجزّئ، والله واحد لا متجزّئ ولا متوهم بالقلّة والكثرة، وكلّ متجزّئ أو متوهّم بالقلّة والكثرة فهو مخلوق دالّ على خالق له»[١].

* عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام قال:

«..لا يليق به الاختلاف ولا الائتلاف إنّما يختلف المتجزّئ ويأتلف المتبعض فلا يقال له مؤتلف ولا مختلف... لأنّ ما سواه من الواحد متجزّئ وهو تبارك وتعالى واحد لا متجزّئ ولا يقع عليه العدّ»[٢].

* عن أمير المؤمنين عليه السلام:

«..لا تجري عليه الحركة والسكون، وكيف يجري عليه ما هو أجراه؟ ويعود فيه ما هو أبداه، ويحدث فيه ما هو أحدثه؟ إذن لتفاوت ذاته ولتجزّء كنهه، ولا امتنع من الأزل معناه..»[٣].

---

(١) الكافي ١١٦/١ حديث ٧، التوحيد: ١٩٣ حديث ٧، الاحتجاج: ٤٤٢، بحار الأنوار ١٥٣/٤ حديث ١.

اقول: لا يخفى في دلالة هذا الخبر كبعض الأخبار الآتية على استحالة وجود الموجود المجرّد وأنه لا مجرّد سوى الله.

(٢) الاحتجاج: ٣٣٨، بحار الأنوار ٦٧/٤ حديث ٨ و ١٦٧/١٠.

(٣) نهج البلاغة: ٢٧٣ خطبه ١٨٦، تحف العقول: ٦٧، الاحتجاج: ٢٠١، أعلام الدين: ←

* عن أبي الحسن الرضا عليه السلام:

«..فكلّ ما في الخلق لا يوجد في خالقه، وكلّ ما يمكن فيه يمتنع في صانعه، لا تجري عليه الحركة والسكون، وكيف يجري عليه ما هو أجراه ويعود فيه ما هو ابتدئه؟ إذن لتفاوتت اجزاؤه ولامتنع من الأزل معناه، ولما كان للباري معنىً غير المبروء ولو حُدّ له وراءٌ إذاً حُدّ له أمام ولو التمس له التمام إذاً لزمه النقصان، كيف يستحقّ الأزل من لا يمتنع من الحدث..»[1]؟

* عن أبي عبد الله عليه السلام:

«إنه ليس شيء إلاّ يبيد أو يتغيّر أو يدخله التغير والزوال أو ينتقل من لون إلى لون، ومن هيئة إلى هيئة، ومن صفة إلى صفة، ومن زيادة إلى نقصان، ومن نقصان إلى زيادة إلاّ ربّ العالمين..»[2].

* عن أمير المؤمنين عليه السلام:

«من وصف الله فقد حدّه، ومَن حدّه فقد عدّه، ومَن عدّه فقد

← ٥٩، بحار الأنوار ٢٥٤/٤ حديث ٨ و ٣٠/٥٤ حديث ٦ و ٩٥/٥٧ حديث ٣١ و ٣١٣/٧٤ حديث ١٤.

(١) التوحيد: ٤٠، عيون الأخبار ١٥٣/١، الأمالي للمفيد: ٢٥٧، الأمالي للطوسي ٢٣، الاحتجاج: ٤٠٠، أعلام الدين: ٧٠، بحار الأنوار ٢٣٠/٤ و ٤٤/٥٤ حديث ١٧.

(٢) الكافي ١١٥/١ حديث ٥، التوحيد: ٣١٤ حديث ٢، بحار الأنوار ١٨٢/٤ حديث ٩.

أبطل أزله..»[١].

أقول: وقد روي هذا الحديث أيضاً عن الإمام موسى بن جعفر والإمام علي بن موسى الرضا عليهما السلام.

والمستفاد من هذا الحديث الشريف هو عدم اجتماع الحدّ والمقدار والعدّ مع الأزلية.

* عن الإمام علي بن الحسين عليهما السلام أنه قال:

«..أنت الذي لا تحدّ فتكون محدوداً..»[٢].

* عن أمير المؤمنين عليه السلام:

«..فالحدّ لخلقه مضروب وإلى غيره منسوب..»[٣].

* عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام:

«..ما احتمل الزيادة كان ناقصاً، وما كان ناقصاً لم يكن تامّاً، وما لم يكن تامّاً كان عاجزاً ضعيفاً..»[٤].

أقول: فكلّ شيء له مقدار قابل للزيادة ذاتاً فهو في أيّ حدّ كان ناقص،

---

(١) الكافي ١٤٠/١ حديث ٥، ٦، التوحيد: ٥٧، نهج البلاغة: ٢١٢ خطبة ١٥٢، اعلام الدين: ٦٤، بحار الأنوار ٢٨٥/٤ حديث ١٧.

(٢) الاقبال: ٣٥١، الصحيفة: ٢١٢، مصباح الكفعمي: ٦٧٢، وقريب منه: الإقبال: ٣٩٣، بحار الأنوار ٢٦٣/٩٥.

(٣) نهج البلاغة: ٢٣٣ خطبة ١٦٣، بحار الأنوار ٣٠٧/٤ حديث ٣٥ و ٣٠٩/٧٤ حديث ١١.

(٤) بحار الأنوار ١٩٤/٣.

وتوهّم عدم التناهي له غير معقول.

* عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال:

«..كلّ مسمّى بالوحدة غيره قليل..»[١].

أقول: إنّ للخلق أجزاء مقداريّة عدديّة قابلة للوجود والعدم، والمقدار في أيّ حدّ فُرض فهو قليل قابل للزيادة.

* عن أمير المؤمنين عليه السلام:

«..ومن قال: إلى مَ.. فقد نهّاه، ومن قال: حتى مَ.. فقد غيّاه..»[٢].

أقول: يستفاد من هذا الحديث أنّ مجرد نسبة الشيء إلى الزمان والمكان ـ الذين هما علامتان للمقدار ـ مستلزم للتناهي والحدوث.

* عن مولانا جواد الأئمة عليه السلام:

«.. كل متجزّئ أو متوهّم بالقلّة والكثرة فهو مخلوق دالّ على خالق له... وما احتمل الزيادة احتمل النقصان، وما كان ناقصاً كان غير قديم، وما كان غير قديم كان عاجزاً..»[٣].

---

(١) نهج البلاغة: ٩٦ خطبة ٦٥، أعلام الدين: ٦٥، بحار الأنوار ٣٠٩/٤ حديث ٣٧ و ٣٠٦/٧٤ حديث ٩.

(٢) التوحيد: ٣٦، عيون الأخبار ١٥١/١، الأمالي للطوسي: ٢٣ حديث ٢٨، الأمالي للمفيد: ٢٥٥، تحف العقول: ٦٣، الاحتجاج: ٣٩٩، أعلام الدين: ٦٩، بحار الأنوار ٢٢٩/٤.

(٣) الكافي ١١٦/١ حديث ٧، التوحيد: ١٩٤ حديث ٧، الاحتجاج: ٤٤٣، بحار الأنوار ١٥٣/٤ ـ ١٥٤.

* وعن النبي صلى الله عليه وآله وسلم:

«..أتقولون ما قبلكم من الليل والنهار متناه أم غير متناه؟ فإن قلتم أنه غير متناه فقد وصل إليكم آخر بلا نهاية لأوّله، وإن قلتم متناه فقد كان ولا شيء منهما..»(١).

قال العلاّمة المجلسي رحمه الله:

قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «أتقولون ما قبلكم» إثبات لانقطاع الليل والنهار من جهة الماضي، لاستحالة ما لا نهاية له وهو انقطاع الزمان، ويلزم منه انقطاع الحركات وحدوث الأجسام والأعراض القائمة بها (٢).

أقول: ويستفاد من الحديث الشريف: كلّ ما له آخر، فلا ريب في أنّ له أوّلاً فالانقضاء لا معنى له في اللايتناهى؛ لأنّ انقضاء اللايتناهىٰ مساوق للتناهي والمحدوديّة.

وبعبارة أُخرى: كلّ ما يقبل الزيادة فهو محدود متناه.

* عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام:

«..إنّه متى ما ضمّ شيء إلى مثله كان أكبر وفي جواز التغيير عليه خروجه من القدم كما بان في تغييره دخوله في الحدث»(٣).

---

(١) تفسير الإمام عليه السلام: ٥٣٦، الاحتجاج: ٢٥، بحار الأنوار ٢٦٢/٩ و ٦٨/٥٤.

(٢) بحار الأنوار ٧٠/٥٤.

(٣) التوحيد: ٢٩٨، بحار الأنوار ٤٧/٣ و ٦٢/٥٤ حديث ٣٢.

* قال بعض الزنادقة لأبي الحسن عليه السلام :.. فحدّه لي.

قال: «لا حدّ له».

قال: ولم؟

قال: «لأن كلّ محدود متناه إلى حدّ، فإذا احتمل التحديد احتمل الزيادة، وإذا احتمل الزيادة احتمل النقصان، فهو غير محدود، ولا متزائد، ولا متناقص، ولا متجزّء، ولامتوهّم..»[1].

أقول: فالتوصيف والبيان فرع المقدار، والمقدار يستلزم التناهي والتجزي.

* وفي مناظرة رسول الله صلى الله عليه وآله مع الدهريّة قال:

«..أولستم تشاهدون الليل والنهار وأحدهما بعد الآخر؟»

فقالوا: نعم.

فقال صلى الله عليه وآله: «أفترونهما لم يزالا ولايزالان؟»

فقالوا: نعم.

فقال: «أفيجوز عندكم اجتماع الليل والنهار؟»

فقالوا: لا.

فقال صلى الله عليه وآله: «فإذاً منقطع أحدهما عن الآخر فيسبق أحدهما ويكون الثاني جارياً بعده».

قالوا: كذلك هو.

فقال: «قد حكمتم بحدوث ما تقدّم من ليل ونهار لم تشاهدوهما، فلا

---

(١) التوحيد: ٢٥٢ حديث ٣، علل الشرايع ١/١١٩ حديث ١، عيون الأخبار ١/١٣٢ حديث ٢٨، الاحتجاج: ٣٩٧، بحار الأنوار ٣/١٥ حديث ١ و ص٣٧ حديث ١٢.

تنكروا لله قدرته..»[١].

* وفي مناظرة أبي عبد الله الصادق عليه السلام مع عبد الكريم:.. فقال له عبد الكريم: سألتني عن مسألة لم يسألني أحد عنها قبلك ولا يسألني أحد بعدك عن مثلها.

فقال له أبو عبد الله عليه السلام:

«.. إنك تزعم أنّ الأشياء من الأوّل سواء فكيف قدّمت وأخرّت؟!»[٢].

أقول: إنّ التقديم والتأخير فرع المقدار والتجزي؛ فلا معنى لعدم التناهي فيهما، ولا يخفى أن هذه الروايات تبيّن الملازمة بين المقدار والتناهي.

وممّا ذكرناه ظهر استحالة اللايتناهى وهو يدلّ على استحالة الزمان اللامتناهي وقدم المخلوقات مطلقا.

تتمّة:

ثم إنّ جملة من الأدلة العقلية التي اقيمت على حدوث العالم:

منها: كلّ ما يصح فيه الوجود والعدم المصطلح عليه بـ: الحقيقة المقداريّة، فهو ـ لا ريب ـ موجود بالغير، ولا وجود تأصّلي له، كما أنّ من البديهي أنّ كل

---

(١) الاحتجاج: ٢٥، تفسير الإمام عليه السلام: ٥٣٥، بحار الأنوار ٢٦٢/٩ و ٦٨/٥٤ حديث ٤٤.

(٢) الكافي ٧٧/١، التوحيد: ٢٩٧ حديث ٦، بحار الأنوار ٤٦/٣.

ما يوجد بالغير فهو حادث، لبداهة استحالة إيجاد الموجود وتحصيل الحاصل.

ومنها: كلّ ما يوجد بالغير فهو متّصف بالزمان، ولا شك الزمان متناه فكلّ ما يتّصف به يكون حادثاً.

ومنها: إنّ مجرّد إمكان التعدّد والتقارن للممكنات ـ فضلاً عن التغيّر والتبدّل ـ يدلّ على استحالة القدم.

ومنها: إنّ قدم الممكن يستلزم تقارنه مع الخالق، وذلك يستلزم دخول الخالق في المقدار والعدد والزمان والحدوث.

ومنها: برهان التطبيق ألسالف بيانه ألدال على استحالة اللايتناهى وقدم المخلوق وقد مرّ تقريره.

فادّعائهم بإمكان وجود الممكن القديم باطل بالبداهة فضلاً عن الدليل.

ولا يخفى أنّ هذه البراهين لا تقصر أهميّتها عمّا ذكرناه سابقاً من الدلائل العقليّة.

المقصد الرابع :

وقفة مع بعض الشبهات

الأولى :

إنّ مراد المتكلّمين من الحدوث الزماني هو: كون العالم حادث.. بمعنى أنه كائن بعد أن لم يكن ببعديّة حقيقية، ويكون له ابتداء وأوّل، وأنه تعالى كان ولم يكن معه ـ بحسب الواقع ونفس الأمر وفي الخارج ـ شيء، ثمّ إنه تعالى خلق الأشياء.

ولا يخفى أنّ القبلية والبعدية في المقام من ضيق العبارة؛ لأن الزمان أيضاً من أجزاء العالم وكائن بعد أن لم يكن.

فمراد المتكلّمين من حدوث الأشياء بالذات وبالزمان هو أن جميع ما سوى الله ـ حتى الزمان ـ كائن بعد أن لم يكن، وهذا المعنى هو المستفاد من الأدلة العقلية والنقلية من الكتاب والسنة والإجماع والضرورة من المذهب والدين.

إلا ان مراد الفلاسفة من الحدوث الذاتي هو الحاجة والافتقار إلى العلّة، ويقابله القديم بالذات الذي لا يستند ولا يحتاج إلى شيء من الأشياء، ومن القديم بالزمان هو أنه معلول لذاته تعالى، وتخلّف المعلول من العلة ممتنع واقعاً وخارجاً، وبينهما معيّة خارجية، وانفكاكهما مستحيل في نفس الأمر

والخارج.. كما صرّحوا به في بحث التقدم بالعليّة.

وبعبارة أُخرى: إنّ مراد الفلاسفة من قولهم: إنّ العالم حادث بالذات وقديم بالزمان هو: عدم كونه في مرتبته تعالى الذي هو علة للأشياء، وأنه تعالى يتقدم على الأشياء تقدّم العليّة، وإن كان بحسب الواقع والخارج ليس بينهما تقدّم وتأخّر في الوجود وكان بينهما معية.

وهذا المعنى هو ما نفاه الكتاب والسنة المتواترة والإجماع والضرورة.

وقد تواترت الأخبار عنهم عليهم السلام ـ بألفاظ مختلفة ـ: كان الله ولم يكن معه شيء، ثمّ خلق الأشياء اختراعاً وابتداء.

* كما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم:

«يا علي! إنّ الله تبارك وتعالى كان ولا شيء معه»[١].

* وقال أمير المؤمنين عليه السلام:

«كان الله ولا شيء معه، فأول ما خلق نور حبيبه محمّد صلى الله عليه وآله وسلم»[٢].

وقد صرّحوا عليهم السلام بعدم معيّة شيء من الأشياء معه تعالى وأثبتوا الابتداء لوجود كل مخلوق.

وبذلك يظهر فساد ما قيل[٣]: من أنّ ما اتّفق عليه جميع أرباب الملل والمذاهب، ودلت عليه الأخبار والآثار هو الحدوث الذاتي لا الزماني[٤].

---

(١) بحار الأنوار ٣/٢٥ حديث ٥ و ١٦٨/٥٤ حديث ١٠٩.

(٢) بحار الأنوار ٢٧/١٥ ـ ٢٨ حديث ٤٨ و ١٩٨/٥٤ حديث ١٤٥.

(٣) كما في الشوارق وتبعه بعض المعاصرين في شرح المنظومة ٢٦٩/١.

(٤) مضافاً إلى أنّ المتبادر من الحدوث: الوجود، بعد أن لم يكن بعديّة زمانية، ومن الواضح أنّ الحدوث الذاتي مجرد اصطلاح من الفلاسفة.

كما يظهر فساد ما تخيّل بعضهم من أنه: إذا كان العالم ـ ومن جملته الزمان ـ حادثاً فكان تقدّمه تعالى عليه تقدّم رتبة لا زمان، وحينئذ فلا معنى لحدوث العالم زماناً، بل العالم حادث ذاتاً وقديم زماناً وذلك لعدم وجود فصل زماني بينه تعالى وبين العالم.

والوجه فيه: إنّ عدم الفصل الزماني بينه تعالى وبين العالم لا يقتضي المعيّة بينهما بحسب الواقع ونفس الأمر والوجود الخارجي كما التزموها بمقتضى القواعد المسلمة عندهم من أن تقدّم العلة على المعلول هو التقدم بالعليّة التي يقتضي عدم انفكاك المعلول عن العلة ومعيّتهما في التحقق والوجود الخارجي.

وهذا الأمر أيضاً لا ينافي ما ذكرناه بأنّه تعالى كان واحداً متفرداً ولم يكن معه شيء موجوداً ثمّ أوجد الأشياء.

فتلخص؛ إنّ عدم الفصل الزماني بين القديم ـ أي الله تعالى ـ وبين الحادث ـ أي العالم ـ لا يقتضي أزلية العالم، كيف وإنّ له أوّلاً وابتداء، ولم يكن موجود إلاّ الله تعالى وحده لا شريك له ثمّ أوجده تعالى.

ولا يخفى أنّ قولنا: ثمّ أوجده.. من ضيق التعبير، و لا يكون شيء من الأشياء موجوداً في الأزل معه تعالى بل كان الله و لا شيء موجود حتى الزمان ثمّ ابتدء و اخترع الشيء، فالشيء مسبوق بعدم حقيقي.

ولذا قال العالم الجليل المتكلم الكراجكي:

اعلم أنّ الملاحدة لمّا لم تجد حيلة تدفع بها وجوب تقدّم الصانع على الصنعة قالت إنه متقدم عليها تقدّم رتبة لا تقدّم زمان! فيجب أن نطالبهم بمعنى

تقدّم الرتبة؟

وقد سمعنا قوماً منهم يقولون: إنّ معنى ذلك أنه الفعّال فيها والمدبّر لها..! فسألناهم هل يدافع ذلك عنها حقيقة الحدث؟! فعادوا إلى الكلام الأوّل من أنّ كل واحد من أجزاء الصنعة محدث، فأعدنا عليهم ما سلف حتّى لزمهم الإقرار بحدث الكلّ، وطالبناهم بحقيقة المحدث والقديم فلم يجدوا مهرباً من القول بتقدم القديم في الوجود على المحدَث التقدّم المفهوم المعلوم الذي يكون أحدهما به موجوداً والآخر معدوماً..

ولسنا نقول: إنّ هذا التقدّم موجب للزمان؛ لأنّ الزمان أحد الأفعال، والله تعالى متقدم لجميع الأفعال.

وليس أيضاً من شرط التقدم والتأخر في الوجود أن يكون ذلك في زمان؛ لأن الزمان نفسه قد يتقدم بعضه على بعض، ولا يقال: إنّ ذلك مقتض لزمان آخر، والكلام في هذا الموضع جليل، ومن فهم الحقّ فيه سقطت عنه شبه كثيرة[١].

وسنرجع إلى تتمة كلامه طاب رمسه قريباً.

الثانية:

من الواضح أنّه تعالى منزّه عن الزمان والزمانيات، لأنّ الزمان حقيقة مقدارية عددية، وكل مقدار متناه حادث معلول مخلوق، فكما أنه تعالى منزّه

---

(١) كنز الفوائد ٤١/١.

عن المكان والمكانيات فكذلك منزّه عن الزمان والزمانيات، وليس نسبة الزمان إليه تعالى إلاّ كنسبة المكان والمكانيات إليه؛ لأنّ الزمان كغيره من المقادير من الحوادث المخلوقة المنفية عنه تعالى.

فما يستشم منه خلاف ذلك يحمل على ضيق العبارة، إذ أنّ اللغويين لا يفهمون التجرّد من الزمان، وقد وضعوا الألفاظ للمعاني المتعارفة بينهم لتفهيم عامة الناس، فانّ تصوّر التجرّد عن الزمان صعب جدّا ولا يعرف إلاّ بالدليل العقلي.

الأدلّة النقليّة في تنزيه الباري من الزمان

من الأدلّة على تنزيهه تعالى من الزمان ـ مضافاً إلى ما ذكرناه من حكم العقل ـ هي الأخبار المتواترة عن الأئمة المعصومين عليهم السلام المتكفلة لعدم كونه سبحانه زمانيّاً ولا بأس بالإشارة إلى بعضها:

* عن الصادق عليه السلام:

«إنّ الله تبارك وتعالى لا يوصف بزمان ولا مكان ولا حركة ولا انتقال ولا سكون، بل هو خالق الزمان والمكان والحركة والسكون، تعالى عمّا يقول الظالمون علوّاً كبيراً»[١].

---

(١) التوحيد: ١٨٤ حديث ٢٠، الأمالي للصدوق: ٢٧٩ حديث ٧، روضة الواعظين: ٣٥، بحار الأنوار ٣٠٩/٣ حديث ١ و ص٣٣٠ حديث ٣٢ و ٢٨٤/٥٤.

* عن أبي ابراهيم عليه السلام قال:

«إنّ الله تعالى كان لم يزل بلا زمان ولا مكان وهو الآن كما كان..»[١].

* عنه عليه السلام أيضاً:

«إنّ الله لا يوصف بمكان ولا يجري عليه زمان»[٢].

* ورد في أخبار كثيرة عنهم عليهم السلام:

«والله لا يوصف بخلقه»[٣].

* عن أمير المؤمنين عليه السلام:

«الذي ليس له وقت معدود ولا أجل ممدود ولا نعت محدود»[٤].

* عنه عليه السلام:

«لم يسبق له حال حالاً فيكون أولاً قبل أن يكون آخراً، ويكون ظاهراً قبل أن يكون باطناً»[٥].

---

(١) التوحيد: ١٧٩ حديث ١٢، بحار الأنوار ٣٢٨/٣ حديث ٢٧ و ٢٨٤/٥٤.

(٢) التوحيد: ١٧٥ حديث ٥، علل الشرايع: ١٣٢ حديث ٢، بحار الأنوار ٣١٥/٣ حديث ١٠ و ٣٤٨/١٨ حديث ٥٩ و ٢٨٥/٥٤.

(٣) الكافي ٩٤/١ حديث ٩، التوحيد: ٣١٠ حديث ١، بحار الأنوار ٣٣٢/٣ حديث ٣٦ و ٣٧٣/١٧ ٢٨ و ٢٨٥/٥٤ .

(٤) الكافي ١٣٥/١ حديث ١، التوحيد: ٤٢ حديث ٣، بحار الأنوار ٢٦٩/٤ حديث ١٥.

(٥) اعلام الدين: ٦٥، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١٥٣/٥ خطبة ٦٤، بحار الأنوار ٢٨٥/٥٤.

* قوله عليه السلام:

«لا تصحبه الأوقات»[١].

* قوله عليه السلام:

«ما اختلف عليه دهر فيختلف منه الحال»[٢].

* قوله عليه السلام:

«ليس لصفته حدّ محدود، ولا نعت موجود، ولا وقت معدود، ولا أجل ممدود»[٣].

* عن امير المومنين عليه السلام:

«إن قيل: كان فعلى تأويل أزليّة الوجود، وإن قيل: لم يزل فعلى تأويل نفي العدم»[٤].

بيان: وحيث لا أوّل لأوّليته، ولا ابتداء لأزليّته، إن قيل: كان لم يرد به الكون الزماني الملازم للحدوث، بل أريد به محض الثبوت المنسلخ عن الزمان، فعلى

---

(١) التوحيد: ٣٧، ٣٠٨، عيون الأخبار ١٥١/١، نهج البلاغة: ٢٧٢ خطبة ١٨٦، الأمالي للمفيد: ٢٥٦، الأمالي للطوسي: ٢٣، تحف العقول: ٦٣، الاحتجاج: ٣٩٩، أعلام الدين: ٥٩، ٧٠، بحار الأنوار ٢٢٩/٤ و ٣٠٥ و ٣٠/٥٤، ٢٨٥ و ٣١٣/٧٤.

(٢) التوحيد: ٤٩، نهج البلاغة: ١٢٤ خطبة ٩١، بحار الأنوار ٢٧٤/٤ حديث ١٦ و ١٠٦/٥٤، ٢٨٥ و ٣١٨/٧٤.

(٣) نهج البلاغة: ٣٩ خطبة ١، الاحتجاج: ١٩٩، بحار الأنوار ٢٤٧/٤ حديث ٥ و ١٧٦/٥٤ حديث ١٣٦ و ٣٠٢/٧٤ حديث ٧.

(٤) الكافي ١٨/٨ حديث ٤، التوحيد: ٧٣، الأمالي للصدوق: ٣٢١ حديث ٨، تحف العقول: ٩٢، بحار الأنوار ٢٢١/٤ حديث ١ و ٢٨٧/٥٤ و ٢٨٣/٧٤، ٣٨٣.

تأويل يطلق عليه كان ويؤل إلى إرادة الوجود الأزلي، وكذلك إن قيل: لم يزل مريداً للقدم، فهو موءوّل إلى نفي العدم؛ أي لم يكن معدوماً لا إثبات أوّليته لأزليّته كما أفيد.

* عن أمير المؤمنين عليه السلام:

«لم يختلف عليه حقب الليالي والأيام»[1].

* عنه عليه السلام:

«لا يزال وحدانياً أزلياً قبل بدو الدهور وبعد صرف الأمور»[2].

* عنه عليه السلام:

«إنه يعود بعد فناء الدنيا وحده لا شيء معه كما كان قبل ابتدائها كذلك يكون بعد فنائها بلا وقت ولا مكان ولا حين ولا زمان»[3].

* عنه عليه السلام:

«لا تضمّنه الأوقات...مخبرة بتوقيتها أنّ لا وقت لموقّتها»[4].

---

(١) التوحيد: ٥٠، بحار الأنوار ٢٧٥/٤ و ٢٨٥/٥٤.

(٢) التوحيد: ٤٣، بحار الأنوار ٢٧١/٤ و ٢٨٥/٥٤.

(٣) نهج البلاغة: ٢٦٧، أعلام الدين: ٦١، بحار الأنوار ٣٣٠/٦ حديث ١٦ و ٣٠/٥٤، ٢٨٥ و ٣١٥/٧٤.

(٤) الكافي ١٣٩/١، بحار الأنوار ١٦٥/٥٤، ٢٨٥.

* عنه عليه السلام:

«سبق الأوقات كونه والابتداء أزله... كيف يجري عليه ما هو أجراه»[١].

* عنه عليه السلام:

«لا يقال له متى ولا يضرب له أمد بحتّى»[٢].

* عن الرضا عليه السلام:

«لا تصحبه الأوقات... ففرّق بها بين قبل وبعد ليُعلم أن لا قبل له ولا بعد... مخبرة بتوقيتها أن لا وقت لموقّتها... ولا توقّته متى، ولا تشمله حين ولا تقارنه مع... فكل ما في الخلق لا يوجد في خالقه، وكل ما يمكن فيه يمتنع من صانعه، ولا تجرى عليه الحركة والسكون وكيف يجري عليه ما هو أجراه ويعود فيه ما هو ابتدأة؟»[٣].

ولا يخفى أنّ كلّ ذلك يدلّ بالصراحة على نفي كونه سبحانه زمانياً.

وبالجملة: الأخبار في ذلك أكثر من أن تحصىٰ، وقد نسب إلى أكثر الحكماء استحالة عروض الزمان للواجب تعالى، كما نُقل عن أرسطو والشيخ ـ في

---

(١) التوحيد: ٣٧، ٣٠٨، عيون الأخبار ١٥١/١، الاحتجاج: ٣٩٩ ـ ٤٠٠، تحف العقول: ٦٤، بحار الأنوار ٢٢٩/٤، و ٤٣/٥٤ حديث ١٧.

(٢) نهج البلاغة: ٢٣٢ خطبة ١٦٣، بحار الأنوار ٣٠٦/٤ حديث ٣٥ و ٢٨٥/٥٤ و ٣٠٨/٧٤.

(٣) التوحيد: ٣٧، الاحتجاج: ٤٠٠، عيون الأخبار ١٥٢/١، بحار الأنوار ٢٢٩/٤.

تعليقاته والشفاء ـ والفارابي ـ في الفصوص والتعليقات ـ وشيخ الإشراق، والشيرازي، وشارح التلويحات، وفخر الدين الرازي، والمحقّق الدواني.. وغيرهم.

قال المحقق الطوسي في نقد المحصّل:

والعقل كما يأبى عن اطلاق التقدّم المكاني كذلك يأبى عن اطلاق التقدّم الزماني، بل ينبغي أن يقال: إنّ للباري تعالى تقدّماً خارجاً عن القسمين، وإن كان الوهم عاجزاً عن فهمه.

وقال في شرح رسالة العلم:

أزليته تعالى إثبات سابقيّة له على غيره، ونفي المسبوقيّة عنه، ومن تعرّض للزمان أو الدهر أو السرمد في بيان الأزلية فقد ساوق معه غيره في الوجود.

ولا يخفى أن قصور فهم عقلاء البشر ـ فضلاً عن جهلائهم ـ بل عجز مكاتب المعرفة البشريّة عن الوصول إلى الإحاطة بـ: العلوم السماويّة وفهم حقيقة معنى التجرّد عن الزمان والمكان هو منشأ الخلط والخبط والوهم في ذلك كلّه، وهذا الباب من المعرفة إن لم يمنّوا بها أولياء الوحي علينا فما كان للعقل سبيل إلى معرفته مطلقا فضلاً عن الظنون والأهواء والاستحسانات الواهية. فالحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لو لا أن هدانا الله.

* فعن الإمام الرضا ثامن الحجج عليه السلام:

«..إنما اختلف الناس في هذا الباب حتى تاهوا وتحيّروا وطلبوا الخلاص من الظلمة بالظلمة في وصفهم الله بصفة أنفسهم،

فازدادوا من الحقّ بُعداً ولو وصفوا الله عزّوجلّ بصفاته
ووصفوا المخلوقين بصفاتهم لقالوا بالفهم واليقين ولما
اختلفوا فلمّا طلبوا من ذلك ما تحيّروا فيه ارتبكوا والله يهدي من
يشأ إلى صراط مستقيم..»[١].

إذا تمهّد هذا؛ فنقول:

إنّ ما نقل عن بعض الفلاسفة ـ من أن ذات الواجب تعالى إمّا أن تستجمع جميع شرائط التأثير في الأزل أو لا؟ وعلى الأوّل يلزم قدم الأثر بالضرورة، لامتناع التخلف عن الموجب التام، وعلى الثاني توقف وجود الأثر ـ وهو العالم ـ على شرط حادث و ننقل الكلام إليه حتى يلزم التسلسل ـ ممنوع لوجوه:

الوجه الأوّل:

إنّا نختار أنّه تعالى مستجمع لجميع شرائط التأثير في الأزل من جهة القدرة والسلطنة التامّة على الفعل والترك، ولكن نقول: إنّ الشبهة مبتنية على توهّم كون الخالق تعالى زمانياً.

ولكن الحقيقة هي أنّ الزمان والزمانيات قبل خلق العالم معدومة مطلقا ومنفيّة صرفاً، وإنّ القول بألفة الباري عزّ وجلّ بالزمان والمكان أوهام كاذبة مخترعة، وأنّ الله جلّ شأنه مقدّس عن أمثال هذه الأمور ولا يبلغ عقل أيّ عاقل إلى كنه عظمته وجلاله، بل لا يمكن لنا تصوّر ذاته خارجاً عن الزمان والمكان، ولا سبيل إلى معرفة ذلك إلاّ بالإقرار والتصديق العقلي فقط.

---

(١) التوحيد: ٤٣٩، عيون الأخبار ١٧٦/١، بحار الأنوار ٣١٦/١٠ و ٥٢/٥٤.

ولا يخفى أن الزمان والحركات وسلسلة الحوادث كلّها متناهية في طرف الماضي، وأنّ جميع الممكنات تنتهي فى جهة الماضي خارجاً إلى عدم مطلق ولا شيء بحت لا امتداد فيه ولا تكمّم ولا تدريج ولا قارّية ولا سيلان، وأنّ قبل ابتداء الموجودات لم يكن شيء سوى الواحد القهّار.

وإنّ عبارة «تنتهي الموجودات إلى عدم مطلق» وكذا عبارة «قبل ابتداء الموجودات» إنّما عبّر بها لعدم استيعاب الألفاظ للتعبير أكثر من ذلك، لأنّه لا يمكن تصوّر القبليّة للعدم المطلق حقيقة.

وبالجملة؛ إنّ الزمان وجميع الموجودات الممكنة في جانب الماضي لا يتصور فيه امتداد أصلاً، لا «موجود» ـ كما زعم بعض الحكماء ـ ولا «موهوم» ـ كما توهّمه بعض المتكلّمين ـ فلا يمكن فيه حركات كما استدل به الحكماء على عدم تناهي الزمان بل لا شيء مطلق وعدم صرف.

ولمّا شاهدوا موجوداً قبل موجود وزماناً قبل زمان صعب عليهم تصوّر اللاّشيء المحض، فذهبت طائفة من الحكماء إلى لا تناهى الزمان الموجود، وطائفة من المتكلّمين إلى لا تناهى الزمان الموهوم.

ونظير تناهي الزمان ـ والامتداد غير القارّ ـ تناهي المكان والأبعاد القارّة، فإن الأبعاد القارّة والأمكنة تنتهي إلى العدم المطلق للأبعاد والجسمانيات، ولا يتصوّر وراء آخر الأجسام بُعد سواء كان موجوداً او موهوماً بل لا فضاء مطلقاً.

ولا يخفى أن تصوّر اللازمان المطلق أصعب من تصوّر اللاّمكان ويحتاج الى زيادة دقّة وتأمّل.

وقد اختار هذا القول السيد المرتضى ﵀[١]، والشيخ الكراجكي ﵀[٢]، والعلاّمة الحلي ﵀[٣]، والعلاّمة المجلسي ﵀[٤]، والطبرسي النوري ﵀[٥].. وغيرهم.

قال العلاّمة المجلسي ﵀: هذا الجواب في غاية المتانة.

وقد نسب هذا القول إلى المحقق الطوسي ﵀ أيضاً حيث قال:

التخلف عن العلة التامة إنما يستحيل إذا أمكن وجود ظرفين يمكن تحقق المعلول في كل منهما، ومع ذلك خصّ وجود المعلول بالأخير منهما من غير تفاوت في أجزاء العلة وشرائط إيجابها بالنسبة إلى الوقتين، وهنا ليس كذلك، إذ الوقت من جملة أجزاء العالم فلا وقت قبل حدوث العالم حتى يسئل عن حدود ذلك الوقت وأنه لِمَ لم يقع المعلول في تلك الحدود[٦]..!

وقال الطبرسي النوري ﵀ ـ بعد نقل هذا الكلام عن المحقق الطوسي ﵀ ـ: وقد أجاد وأتي بما فوق المراد[٧].

أقول: ينبغي هنا نقل كلام بعض المتقدّمين ليعلم أنّ هذه المعارف الجليلة هي من الواضحات عند القدماء الأجلاء، والشبهة في ذلك إنما نشأ من التوغّل

---

(١) كنز الفوائد ٤٣/١ ـ ٤٤.

(٢) كنز الفوائد ٤١/١، ٤٦، ٤٨.

(٣) كشف المراد: ١٢٩، مناهج اليقين: ٤٣.

(٤) بحار الأنوار ٢٩٠/٥٤.

(٥) كفاية الموحدين ٢٧٤/١.

(٦) بحار الأنوار ٣٠١/٥٤.

(٧) كفاية الموحدين ٢٧٥/١.

في الفلسفة اليونانية.

قال العلامة الكراجكي ﷺ:

اعلم أنّ الملاحدة لمّا لم تجد حيلة تدفع بها تقدّم الصانع على الصنعة قالت: إنه متقدم عليها تقدّم رتبة لا تقدّم زمان، فيجب أن نطالبهم بمعنى تقدّم الرتبة ليوضّحوه فيكون الكلام بحسبه.

وقد سمعنا قوماً منهم يقولون: إنّ معنى ذلك: أنه الفعّال فيها والمدبّر لها.. فسألناهم هل ذلك يدافع عنها حقيقة الحدوث؟ فعادوا إلى الكلام الأوّل من أنّ كل واحد من أجزاء الصنعة محدث، فأعدنا عليهم ما سلف حتى لزمهم الإقرار بحدوث الكلّ، وطالبناهم بحقيقة المحدث والقديم، فلم يجدوا مهرباً من أنّ التقدم والقديم في الوجود على المحدث، هو التقدم المفهوم المعلوم الذي يكون أحدهما موجوداً والآخر معدوماً.

ولسنا نقول: إنّ هذا التقدم موجب للزمان؛ لأن الزمان أحد الأفعال، والله تعالى متقدّم لجميع الأفعال، وليس أيضاً من شرط التقدم والتأخّر في الوجود أن يكون ذلك في زمان؛ لأن الزمان نفسه قد يتقدّم بعضه على بعض.

ولا يقال: إنّ ذلك مقتض لزمان آخر، والكلام في هذا الموضع جليل، ومن فهم الحقّ فيه سقطت عنه شبه كثيرة[1].

وقال ﷺ ـ بعد إيراد جواب السيد ﷺ عن شبهة القائل بالقدم ـ:..

وجميع ما تضمّنه من إطلاق القول بأنّ بين القديم وأوّل المحدثات أوقات لا أوّل لها.. فإنما المراد به تقدير أوقات، دون أن يكون القصد أوقاتاً في الحقيقة؛

---

(١) كنز الفوائد ١/٤١.

لأنّ الأوقات أفعال، وقد ثبت أنّ للأفعال أولاً، فلو قلنا: إنّ بين القديم وأوّل الأفعال أوقاتاً في الحقيقة لناقضناه ودخلنا في مذهب خصمنا، نعوذ بالله من القول بهذا[١].

ثمّ قال: وقد قال بعض أهل العلم: إنه لا ينبغي أن نقول بين القديم وبين المحدث؛ لأن هذه اللفظة إنما تقع بين شيئين محدودين، والقديم لا أوّل له، والواجب أن نقول: إنّ وجود القديم لم يكن عن عدم..

إلى أن قال ﷺ:

ولسنا نريد بذلك أنّه كان قبل أن فعل مدّة يزيد امتدادها؛ لأنّ هذا هو الحدوث والتجدّد، وهو معنى الزمان والحركة.

فإن قال قائل: إنه لا يثبت في الأوهام إلاّ هذا الامتداد.

قيل له: ليس يجب إذا ثبت في الوهم أن يكون صحيحاً، أليس عندكم أنه ليس خارج العالم خلأ؟! وذلك غير متوهم..

إلى أن قال: ثمّ قال هذا المتكلم: فإن قالوا: فإذا لم تثبتوا مدةً مديدة قبل الفعل فقد قلتم أنّ الباري سبحانه لم يتقدّم فعله..!

قيل: بل نقول: إنه يتقدّم على معنى؛ أنّ وجوده قارَنَ عدم فعله ثمّ قارَنَ وجود فعله، وقولنا: «ثمّ» يترتب على عدم الفعل لا غير..

وساق الكلام إلى أن قال ﷺ: هذه الطريقة التي حكيتها هي عندي قاطعة لمادّة الشبهة، كافية في إثبات الحجّة على المستدلّ، وهي مطابقة لاختيار أبي القاسم البلخي؛ لأنه لا يطلق القول بأن بين القديم وأوّل المحدثات مدّة، ويقول:

---

(١) كنز الفوائد ١/٤٥ ـ ٤٦.

إنه ـأي الصانع تعالى ـ قبلها؛ بمعنى أنه كان موجوداً ثمّ وجدت، وهو معنى ما ذكر هذا المتكلم في قوله: إنّ وجوده قارن عدم فعله، ثمّ قارن وجود فعله، فهو على هذا الوجه قبل أفعاله.

ثمّ قال ﷺ:

اعلم ـأيّدك الله ـأنّ العبارات في هذه المواضع تضيّق عن المعاني وتدعو الضرورة إلى النطق بما عُهِدَ ووُجِدَ في الشاهد، وإن لم يكن المراد حقيقة في المتعارف، ويجوز ذلك إذا كان مؤدّياً لحقيقة المعنى إلى النفس، كقولنا: قبل، وبعد، وكان، وثمّ.. فليس المعهود في الشاهد استعمال هذه الألفاظ إلاّ في الأوقات والمُدد.

فإذا قلنا: إنّ الله تعالى كان قبل خلقه، ثمّ أوجد خلقه.. فليس هذا التقدم والتأخير مفيداً لأوقات ومُدد، وقد يتقدم بعضها على بعض بأنفسها من غير أن يكون لها أوقات أُخر.

وكذلك ما يطلق به اللفظ من قولنا: إنّ وجود الله قبل وجود خلقه.. فليس الوجود في الحقيقة معنى غير الموجود، وإنّما هو اتساع في القول والمعنى مفهوم معقول[١].

الوجه الثاني:

لا ريب أنّ العلّة تامّة، ولا نقص ثمّة ولا مانع لها من التأثير، كما أنّ إمكان وجود المعلول وتحققه في الأزل ايضاً من الشرائط المعتبرة في وجوده.

---

(١) كنز الفوائد ١/٤٧ ـ ٤٨.

والممكن ـباعتبار ماهية إمكانيته ـ غير قابل للأزلية والقدم، وليس في ذاته اقتضاء الوجود ولا العدم، بل لابد له من أوّل وابتداء في الوجود، فالنقص من القابل ـأي الممكن ـ لا من العلة، ولا من جهة تأثير الفاعل؛ فإنّ الله تعالى على كل شيء قدير، ولا ريب أنّ قابلية المحل أيضاً من شرائط وجود المعلول، وماهية الممكن مما لا يقبل الوجود من غير ابتداء.. وهو المطلوب.

قال العلاّمة المجلسي ﷺ:

إنّ إمكان وجود المعلول معتبرٌ وهو من شرائط قبول المعلول للوجود، لا من شرائط تماميّة الفاعل في التأثير، لكونه من متمّمات ذات المعلول المفتقر إلى المؤثّر، ويجوز أن يكون بعض أنحاء الوجود بالنسبة إلى ماهيّة واحدة ممكناً دائماً، وبعض آخر ممتنعاً بالذات دائماً ـكما بيّن في محلّه ـ ومثل هذا لا يستلزم تغيراً أصلاً لا من طرف العلّة ولا من طرف المعلول حتى نطلب له سبباً، بل أبداً هذا النحو من الوجود ممكن وذاك ممتنع.

إذا تقرّر هذا فنقول: لعلّ الوجود الدائمي لا تقبله الماهيّة الممكنة أصلاً، وقد مرّ من الأخبار والمؤيّدات العقليّة ما يؤكّده، وسيظهر تأييد آخر من جواب النقض على دليلهم.

وبالجملة؛ يجب عليهم إثبات أنّ الممكن يقبل الوجود الأزلي حتّى يتمّ دليلهم، ودونه خرط القتاد[1].

أقول: وقد ثبت أنّ الفعل لا يكون إلاّ حادثاً، وما لا يكون حادثاً فلا يكون فعلاً، والأزلية وقبول الوجود متناقضان.

---

(١) بحار الأنوار ٢٩٣/٥٤.

الوجه الثالث:

إنّ قولهم: «إن القول بالحدوث الزماني للعالم يستلزم انفكاك المعلول عن العلة» منقوض بالحوادث اليومية التي لا شك في حدوثها، مع أنها أيضاً من جملة العالم -أي ما سوى الله- فلابدّ أن تكون قديمة فإذا جاز انقطاع الفيض بالنسبة إليها لِمَ لا يجوز بالنسبة إلى جميع العالم؟ أليس حكم الأمثال فيما يجوز وفيما لا يجوز واحداً.

فكل ما أجابوه هناك قلنا به في بقيّة ما سوى الله تعالى.

قال العلاّمة الحلي ﷺ:

عارضوهم بالحادث اليومي، فإنه معلول، فعلّته إمّا القديم فيلزم قدمه، أو الحادث فيلزم التسلسل[1].

وتبعه العلاّمة المجلسي ﷺ في النقض المذكور[2].

أقول: لا يخفى أنّ المستفاد من الآيات والأحاديث الكثيرة أنّ المخصص والمرجح لحدوث العالم فيما لا يزال هو إيجاد الخالق تعالى له، وهو معنى إرادته تعالى.

وملاك صحة الإيجاد هو كون الذات تامّ القدرة والسطنة على الفعل والترك، وهو معنى كونه تعالى مختاراً، كما في الحديث: «خلق الله المشية بنفسها

---

(١) شرح التجريد: ١٣٠.

(٢) بحار الانوار: ٢٩٣/٥٤.

ثم خلق الأشياء بالمشية[١].

وعلى هذا فلا تصل النوبة إلى الإشكال؛ بأنّ الإرادة إن كانت حادثة فعلّتها إمّا قديمة أو حادثة.

وعلى الأوّل؛ يلزم قدم الإرادة، وعلى الثاني؛ تحتاج إلى علة أُخرى.. لأنّه تعالى فاعل مختار، وباختياره يريد، وإرادته تعالى فعله، ولا ينفكّ المراد عنها، فكل حادث يحتاج إلى الموجد لا إلى العلة الفلسفية التي هي في الحقيقة تطوّر شيء واحد بأطوار مختلفة، وليست من معنى العلّة والمعلول الحقيقي في شيء.

فالتوهم المزبور ناشئ من الاشتباه في فهم حقيقة معنى العلة والمعلول، بل تحريفهما عمّا هما عليه، كما يأتي بيانه إن شاء الله تعالى.

قال بعض الأعلام في هذا المقام ـ ما ترجمته ـ:

إنّ القدرة من الأوصاف الكمالية الواقعية، بل تمام الكمال هو القدرة على الفعل.

ومن البديهي أنّ القدرة التامّة في الفاعل بقدرته على الفعل والترك وإلاّ إذا لم يكن الفاعل قادراً على الإمساك وترك الفعل فقدرته تكون ناقصة إذاً.

والوجدان حاكم على أنّ الفاعل الذي يقدر على الفعل والترك على السويّة فهو قادر على الإمساك من الفعل.

فالفعل بالنسبة إلى الفاعل العالم القادر على الطرفين باق بحاقّ الإمكان،

---

(١) التوحيد: ١٤٨ حديث ١٩، وقريب منه: ٣٣٩ حديث ٨.

ووجوبالفعل مخالف ومناقض للقدرة.

وأيضاً من البديهي أنّ الفعل والترك لابد أن يكونا مطابقان للحكمة والمصلحة وإلاّ كان عبثاً وجزافاً، ولا ينبغي من الحكيم ذاك.

فيمكن ان يقال: بأنّ إظهار القدرة التامة والكمال الأتمّ هو الداعي والحكمة على إيجاد العالم بعد عدمه.

ومن العجب أنّ جماعة من أعاظم المعارف البشرية يعتقدون أنّ لكل صفات ذاته تعالى وكمالاته مظاهراً في العالم حتى أنهم يقولون بأن الشيطان مظهر لصفة القهّار والجبّار! ولكنهم لا يلتزمون بذلك في القدرة التامّة الإلهية، بل الظهور والمظهر للقدرة التامة عندهم محال.

ومن البديهي أنّ أزلية الفعل[1] ليست كمالاً للفاعل، بل الإيجاد بعد عدم العالم إظهار لظهور القدرة وكمال له تعالى، فيندفع ادعاء استحالة انفكاك المعلول من العلة التامّة؛ لأن الانفكاك من الفاعل ـ الذي فعله ناش من القدرة والمشية والإرادة ـ صحيح بلا ريب، نعم لو كانت فاعلية الفاعل بالطبع والعناية ـ طبعاً في حالة تمامية العلة ـ يستحيل عندئذ انفكاك المعلول عن علته.

ولازم تامّ الفاعلية بالمشيّة والإرادة صدور الفعل بالإرادة، بمعنى إن أراد صدر منه الفعل وإلاّ فلا.

والمرجّح ـ بمعنى الحكمة والداعي والغاية في الفاعل بالمشية ـ ظهور القدرة والكمال الذاتي للمبدء المتعال على الإيجاد وعدمه، والاعتقاد بأزلية العالم يناقض قدرته تعالى واختياره.

---

(١) **أقول: وقد مرّ اثبات كونه محالاً ذاتياً.**

وقد ظهر من هذا البيان فساد ما زعموه وأوردوه من أنّ المرجح إمّا عين الذات أو زائد عليها، والإرادة إمّا حادث أو قديم فإن كانت حادثة فنسأل عن سبب حدوثها.. بل مندفع لا موضوع له،

إذ الوجه فيه: إنّ مخصّص الفعل هو ذات الفاعل بمشيّته وإرادته، ومخصّص المشيّة نفس ذات الفاعل كما في الحديث: «خلق الله الأشياء بالمشيّة وخلق المشيّة بنفسها».

وما أجابوه: من أنه إن كان الداعي لتعطيل الجود مسبوقية الشيء بالعدم، فهو ضعيف.

قلنا في جوابهم: إنه قد ظهر أنّ الداعي هو ظهور القدرة التامّة وكمال الذات.

وما ذكروه من أنه لا يلزم مسبوقية الممكن بالعدم إذ إنّ علّة الحاجة هو الإمكان لا الحدوث.

ففيه: إنّ هذه الدعوى تتفرّع على القول بقدم العالم، فإن كان قديماً فعلة الحاجة إلى المبدء هو الإمكان الذاتي وإلاّ فالعلة هو الحدوث، فالبيان المنقول من الفلاسفة يحتاج إلى إثبات قدم العالم...

وساق الكلام إلى أن قال: وبالجملة؛ على القول بالإيجاب والفاعلية بالعناية لا يبقى مجال للتعبير بأنّه تعالى: إن شاء فعل وإن لم يشأ لم يفعل؛ لأنّ المشيّة عين العلم والعلم علة، وهو ـ أي صدور الفعل على طبقه ـ يقتضي الايجاب، ويلازم القدم وسلب القدرة عن ترك الفعل.

والحاصل؛ أنّ المقصود من هذه العبارة وتعليق الفعل على المشيّة في الآيات إثبات وإشارة إلى قدرته تعالى واختياره[1].

---

(١) بيان الفرقان في توحيد القرآن ١/١١٦.

وقال الآغا جمال الدين الخوانساري ﴿رحمه الله﴾ في جوابه عن الإشكال المذكور آنفاً ـ أي إن كانت الإرادة حادثة فلابدّ أن يحتاج حدوثها إلى إرادة أُخرى ويلزم منه التسلسل في الإرادات ـ ما ترجمته:

حدوث كل فعل غير الإرادة يحتاج إلى الإرادة، و أمّا حدوث الإرادة فلا يحتاج إلى إرادة أُخرى، و مع هذا فهو اختياري..[١].

و قال القاضي سعيد القمي: لمّا كان المقرّر عندهم ﴿عليهم السلام﴾ و عند أصحابهم المقتفين لآثارهم أنّ المشيّة محدثة؛ لأنّها نفس الإيجاد والإحداث، و عند ذلك ترد شبهة هي أنّ كلّ حادث لابدّ له من محدث، وإحداث ذلك الحادث يتوقّف على المشيّة، فإذا كانت المشيّة حادثة فهي مسبوقة بمشيّة أخرى حادثة وهكذا يتسلسل، أجاب الإمام ﴿عليه السلام﴾ عن هذه الشبهة بقوله: «خلق الله المشيّة بنفسها» يعني أنّ المشيّة بمعنى الإيجاد والإحداث أمر مصدري ـ كما أشير إليه في الخبر السابق: أنّ «المريد لا يكون إلاّ لمراد معه» وهكذا حكم المشيّة ـ والأمر المصدري لا يستدعي جعلاً برأسه؛ لأنّه لا يمكن أن يكون المراد بها النسبة المتحقّقة بين الجاعل والمجعول، إذ النسبة متأخّرة عن الطرفين، وذلك ينافي قوله ﴿عليه السلام﴾: «خلق الأشياء بالمشيّة» فتعيّن أنّ تكون المشيّة عبارة عن كون الفاعل موثّراً..[٢].

الوجه الرابع:

إنّ فاعليته تعالى للأشياء هي بالإرادة والمشيّة لا بالذات، فما هو العلة

---

(١) مبدأ و معاد: ٢٨.

(٢) شرح توحيد الصدوق ﴿رحمه الله﴾ ٥١٢/٢.

لوجود العالم هو إرادته ومشيته تعالى أي إيجاده الذي هو فعله تعالى وهو أمر حادث كما ورد في الآيات و الأخبار الكثيرة[١].

---

(١) المعروف والمشهور بين الفلاسفة قديماً وحديثاً هو أنّ إرادته تعالى من الصفات الذاتية كصفة العلم والقدرة والحياة، وهذا القول مخالف للآيات والأحاديث الكثيرة الدالة على أنّ إرادته سبحانه فعله وإيجاده للأشياء لا غير.

قال بعض الأعلام في هذا المقام:

والدليل على أنّ الإرادة لا تكون من صفات ذاته بل من أفعاله : أنّه يصحّ سلبها عن ذاته المقدّسة فيصحّ أن يقال: إنّ الله لم يرد الأمر الفلاني، وأراد الأمر الكذائي كما يصحّ أن يسلب الإرادة وعدمها عن ذاته المقدسة بالنسبة إلى شيء واحد، فيقال: إنّ الله لم يرد شفاء المرض الفلاني في يوم الجمعة، وأراد شفائه في يوم السبت، والحال أنّ النفي والإثبات لا يصحّان بالنسبة إلى صفاته تعالى وتقدّس.

مضافاً إلى أنّه يلزم قدم العالم لاستحالة تخلّف المعلول عن علّته التامّة.

ولا يرتفع الإشكال بالالتزام بأنّ الصادر الأوّل معلول لذاته والصادر الثاني معلول للصادر الأوّل، فلا يكون ذاته علة لجميع الموجودات، فإنّ الواحد لا يصدر منه إلاّ الواحد.

والوجه في عدم ارتفاع الإشكال:

أولاً: إنّه يلزم قدم العالم.

وثانياً: إنّه إذا فرض كون الصادر الأوّل علة للصادر الثاني، يلزم قدم الصادر الثاني لاستحالة تخلّف المعلول عن علّته وهكذا.

ويضاف إلى ما ذكر أنّ النصوص والروايات الواردة عن مخازن الوحى تنافي هذا الرأي وتنفيه.. إلى آخر كلامه دام عزّه. «آرائنا ١/ ٦٤»

أقول:

أمّا الآيات الدالة على ما ذكرناه: فقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئاً أَن يَقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس (٣٦): ٨٢].

←

← وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَن نَّقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾ [النحل (١٦): ٤٠].

وقوله تعالى: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَاوَاتِ وَٱلْأَرْضِ وَإِذَا قَضَىٰ أَمْراً فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [البقرة (٢): ١١٧].

وقوله تعالى: ﴿قُلْ فَمَن يَمْلِكُ مِنَ ٱللهِ شَيْئاً إِنْ أَرَادَ أَنْ يُهْلِكَ ٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعاً﴾ [المائدة (٥) ١٧].

وقوله تعالى: ﴿قُلْ مَن ذَا ٱلَّذِي يَعْصِمُكُم مِنَ ٱللهِ إِنْ أَرَادَ بِكُمْ سُوءاً أَوْ أَرَادَ بِكُمْ رَحْمَةً﴾ [الأحزاب (٣٣): ١٧].

.. ونحوها من الآيات الصّريحة والمبيّنة بأنّ ارادته تعالى هي فعله وإحداثه وإيجاده للأشياء لا غير، ونظيرها الآيات التي فيها لفظة «المشية» كقوله تعالى: ﴿يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ﴾ [المائدة (٥): ١٧، وآل عمران (٣): ٤٧].

وقوله سبحانه: ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [ابراهيم (١٤): ١٩، وفاطر (٣٥) ١٦]. وأمثالها من الآيات.

ولا يخفى أنّ الإرادة والمشية هنا بمعنى واحد.

وأمّا الأخبار الواردة في أنّ الإرادة هي إحداثه وإيجاده تعالى فكثيرة جداً أيضاً، ونحن نذكر نزراً منها، ومن أراد الوقوف عليها فليراجع مظانّها:

* روى الشيخ الصدوق ﷺ ـ في الصحيح ـ عن عاصم بن حميد، عن أبي عبد الله عليه السلام: قال: قلت له: لم يزل الله مريداً؟ فقال: «إنّ المريد لا يكون إلاّ لمراد معه، بل لم يزل الله عالماً قادراً ثمّ أراد». (التوحيد: ١٤٦ حديث ١٥، الكافي ١٠٩/١، بحار الأنوار ١٤٤/٤ و ٣٨/٥٤).

* وروى بإسناده عن سليمان بن جعفر الجعفري، قال: قال الرضا عليه السلام: «المشية والإرادة من صفات الأفعال، فمن زعم أنّ الله تعالى لم يزل مريداً شائياً فليس بموحد». (التوحيد: ٣٣٨ حديث ٥، بحار الأنوار ١٤٥/٤ حديث ١٨ و ٣٧/٥٧).

* وروى ـ في الصحيح ـ عن محمّد بن مسلم، عن أبي عبد الله عليه السلام: «المشية محدثة».
←

← (التوحيد: ١٤٧ حديث ١٨ وص٣٣٦ حديث ١، الكافي ١١٠/١، بحار الأنوار ١٤٤/٤).

* وروى ـ في الصحيح ـ عن صفوان بن يحيى قال: قلت لأبي الحسن عليه السلام: أخبرني عن الإرادة من الله ومن المخلوق.

قال: فقال: «الإرادة من المخلوق الضمير وما يبدو له بعد ذلك من الفعل، وأمّا من الله عزّوجلّ فإرادته إحداثه لا غير ذلك لأنه لا يُرَوّي ولا يَهُمّ ولا يتفكّر، وهذه الصفات منفية عنه وهي من صفات الخلق».

«فإرادة الله هي الفعل لا غير ذلك، يقول له كن فيكون، بلا لفظ ولا نطق بلسان ولا هِمّةٍ ولا تفكّرٍ ولا كيف لذلك كما أنه بلا كيف». (التوحيد: ١٤٧ حديث ١٧، الكافي ١٠٩/١، بحار الأنوار ١٣٧/٤، عيون أخبار الرضا عليه السلام ١١٩/١).

وهذه الصحيحة نصّ على أنّ إرادته تعالى هي أمره التكويني أي إيجاده.

* روى الصدوق رحمه الله: بإسناده عن بكير بن أعين، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: علم الله ومشيّته هما مختلفان أم متّفقان؟

«فقال: العلم ليس هو المشيّة، ألا ترى أنّك تقول سأفعل كذا إن شاء الله، ولا تقول سأفعل كذا إن علم الله، فقولك: إن شاء الله دليل على أنه لم يشأ، فإذا شاء كان الذي شاء كما شاء، وعلم الله سابق للمشية». (التوحيد: ١٤٦ حديث ١٦).

* عن مولانا الرضا عليه السلام أنه قال: «يا سليمان ألا تخبرني عن الإرادة فعل هي أم غير فعل»؟

قال: بل هي فعل.

قال عليه السلام: «فهي محدثة لأن الفعل كلّه محدث».

قال: ليست بفعل.

قال: «فمعه غيره لم يزل...فالإرادة محدثة وإلاّ فمعه غيره». (التوحيد: ٤٤٨ و٤٥١، بحار الأنوار ٣٣٦/١٠ و ٥٧/٥٧). ثم إنه ليس في شي من هذه الروايات وغيرها إيماء، فضلاً عن الدلالة على أنّ له تعالى إرادة ذاتية أيضاً، بل فيها ما يدلّ على نفي كون إرادته تعالى ذاتية، كصحيحة عاصم بن حميد، ورواية الجعفري و..فلو كانت لله تعالى إرادتان: ←

← ذاتية، وفعلية، لأشارت الروايات بذلك ولذا قال الشيخ المفيد رحمه الله: إنّ إرادة الله تعالى لأفعاله هي نفس أفعاله، وإرادته لأفعال خلقه أمره بالأفعال، وبهذا جائت الآثار عن أئمة الهدى من آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم وهو مذهب سائر الإمامية إلا من شذّ منها عن قرب وفارق ما كان عليه الأسلاف.. «أوائل المقالات: ٥٨». و هو اختيار الشيخ الكليني رحمه الله في «الكافي ١/١١١». و الشيخ الصدوق رحمه الله في «التوحيد: ١٤٨، الاعتقادات: ٨». و الشيخ الطوسي رحمه الله في «الإقتصاد: ٣٥، التبيان ٤/٢٤٠». و الحلبي رحمه الله في تقريب المعارف: ٨٥» و القاضي سعيد القمي في «شرح التوحيد ٢/١٥٩ و ٥٠٧» و العلاّمة المجلسي رحمه الله في «رساله فرق ميان صفات فعل و ذات: ١٩، ٢٠». و المولى محمد طاهر القمي رحمه الله في «سفينة النجاة: ٣٤» و الشيخ الطبرسي رحمه الله في «كفاية الموحدين: ١/٣٠٨ ـ ٣١٩» و السيد الخوئي رحمه الله في «المحاضرات في أصول الفقه ٢/٣٤ ـ ٤٣» و قد بسط القول في تلك المسئلة ـ ردّاً على الفلاسفة ـ في الأخيرين، فلاحظ.

لكنّ الفلاسفة أغمضوا أعينهم عن صراحة هذه الروايات، فوجّهوها بتوجيهات باردة وحملوها على محامل بعيدة فاسدة، بل بعضها مخالف لصراحة بعض الرّوايات المذكورة فلاحظ. (فلاحظ الأسفار ٦/٣١٦، وشرح الأسماء الحسنى للسبزواري: ٤٢، كفاية الأصول ١/٩٩، نهاية الدراية ١/٢٧٨ طبع آل البيت).

و كيف يمكن أن نقول: إنّ الأئمة عليهم السلام بيّنوا العلم والقدرة والحياة، و عينيّتها لذاته القدّوس، و لكن لمّا وصل بيانهم عليهم السلام إلى الإرادة لم يبيّنوها، لعدم استعداد الأذهان؟! ـ كما يقوله بعض هؤلاء ـ أو أنّهم عليهم السلام بيّنوا الإرادة الفعليّة و أهملوا ذكر الإرادة الذاتيّة؟! مع أنه لا أثر لها إلاّ في أوهام هذا القوم.

فلاحظ الأخبار الواردة في المقام هل تجد رواية ـ ولو ضعيفة السند والدلالة ـ على أنّ الإرادة قديمة؟ أو عين ذاته؟ أو هي راجعة إلى العلم؟ مع أنّ الصفات الذاتيّة مصرّح بها في الروايات الكثيرة عن مجاري العصمة ومعادن الحكمة!

والمسألة واضحة جدّاً إلى حدّ يقول القاضي سعيد القمي ـ و هو من الفحول في المسائل الفلسفيّة ـ: هي (أي الإرادة) من صفات الفعل كما هو المتلقّى من أهل بيت النبوّة ←

→ والحكمة، والضروري من أهل بيت العصمة والطهارة حيث عارضهم متكلّموا زمانهم، وكان ذلك ممّا يعدّ من مذهبهم وممّا اشتهر منهم بين الموافق والمخالف. فإنكار ذلك مستلزم للردّ عليهم، والرادّ عليهم كالرادّ على الله، والرادّ على الله على حدّ الكفر. (شرح توحيد الصدوق: ٢/ ١٥٩)

وقال في موضع آخر منه: اعلم أنّ حدوث الإرادة والمشيّة من مقرّرات طريقة أهل البيت، بل من ضروريّات مذهبهم ـ صلوات الله عليهم ـ فالقول بخلاف ذلك فيهما مثل القول بالعينيّة والزيادة الأزليّة وأمثالها إنّما نشأ من القول بالرأي في الأمور الإلهيّة، وأكثر العقلاء من أهل الإسلام لمّا لم يفكّوا رقبتهم عن ربقة تقليد المتفلسفة بالكليّة وأرادوا تطبيق ما ورد عن أهل البيت على هذه الآراء المتزيّفة، فتارة يقولون: نحن لا نفهم حقائق هذه الأخبار الّتي هي أخبار الآحاد، ولعلّهم أضمروا في أنفسهم أنّ الأمر ليس كذلك لكن لا يجرؤون على إظهاره. (شرح التوحيد ٢/ ٥٠٧).

أقول: لا يخفى أنّ ما سوى الله مستند إلى إرادته تعالى التي هي فعله وإيجاده تعالى، وإيجاده مستند إلى ذاته تعالى على سبيل الاختيار.

ولا يلزم قدم شيء من العالم حتى نفس الإرادة؛ لأنه بعد وضوح كونه تعالى فاعلاً مختاراً بمعنى: إن شاء فعل و إن لم يشأ لم يفعل، وبعد استناد وجود العالم إليه تعالى اختياراً فلا يعقل ولا يتصور حدوث العالم إلاّ على نحو الحدوث الزماني، والوجود بعد العدم المطلق إذ لم تتعلّق إرادته بحدوثه إلاّ على هذا النحو من الوجود حتى بالنسبة إلى نفس الإرادة كما في الأخبار المستفيضة: «خلق الله الأشياء بالمشية وخلق المشية بنفسها»، يعني إنّ إرادته تعالى لا تحتاج إلى إرادة أُخرى وإلاّ للزم التسلسل، بل إرادته تعالى هي إيجاده، وهي معنى مصدري قائم بذاته تعالى بلا حاجة إلى إيجاد آخر كما هو مقتضى كون الفاعل قادراً مختاراً.

وبعبارة أُخرى؛ نقول: بعد ثبوت القدرة والاختيار لله تعالى إنّ الإرادة لا تحتاج إلى إرادة أُخرى ليلزم التسلسل، فإرادته تعالى مستندة إلى اختياره تعالى لا غير.

وبالجملة؛ لا مجال للإشكال بوجه بعد ثبوت القدرة والاختيار لله تعالى.

←

ولقد أجاد السيد الخوئي ﷺ في مباحثه الأصولية حيث قال:

إنّ ارتباط المعلول بالعلّة الطبيعيّة يفترق عن ارتباط المعلول بالعلّة الفاعليّة في نقطة ويشترك معه في نقطة أُخرى:

أمّا نقطة الافتراق فهي:

أنّ المعلول في العلل الطبيعية يرتبط بذات العلّة وينبثق من صميم كيانها ووجودها، ومن هنا قلنا إنّ تأثير العلّة في المعلول يقوم على ضوء قانون التناسب.

وأمّا المعلول في الفواعل الإرادية فلا يرتبط بذات الفاعل والعلّة ولا ينبثق من صميم وجودها، ومن هنا لا يقوم تأثيره فيه على أساس مسألة التناسب، نعم يرتبط المعلول فيها بمشية الفاعل وإعمال قدرته ارتباطاً ذاتيا، يعني يستحيل انفكاكه عنها حدوثاً وبقاءاً، ومتى تحقّقت المشيّة تحقق الفعل، ومتى انعدمت انعدم.

وعلى ذلك فردّ ارتباط الأشياء الكونيّة بالمبدأ الأزلي وتعلّقها به ذاتاً إلى ارتباط تلك الأشياء بمشيّته وإعمال قدرته، وإنّها خاضعة لها خضوعاً ذاتياً، وتتعلق بها حدوثاً وبقاءاً، فمتى تحقّقت المشيّة الإلهية بإيجاد شيء وجد، ومتى انعدمت انعدم، فلا يعقل بقاؤه مع انعدامها، ولا تتعلق بالذات الأزلية ولا تنبثق من صميم كيانها ووجودها كما عليه الفلاسفة..[1].

← وعلى هذا فاذا كانت الإرادة والمشيّة محدثة وجميع الأشياء موجودة بالإرادة والمشيّة، فهي أولى بالحدوث.

(١) محاضرات في أصول الفقه ٩٢/٢، وراجع أيضاً: ٤٠.

إيضاح:

إن قلت: لابد من الالتزام بقدم العالم زماناً لقاعدة العليّة والمعلوليّة؛ لأنّ القول بالحدوث الزماني ـ بمعنى المسبوقية بالعدم الصريح ـ للعالم يستلزم انفكاك العلّة عن المعلول، وهو محال.

قلت: إنّ العليّة والمعلولية بين حقيقة وجود الخالق والمخلوق مقالة فاسدة من أصلها، فكيف بالتفريع عليها، فإن باب الخالقية والمخلوقية ليس من باب العلية والمعلولية الطبيعية التطورية، والفرق بينهما بوجوه:

وجوه فساد القول بالعليّة و المعلوليّة بين الخالق والمخلوق

الأوّل:

إنّ باب العلية والمعلولية يتمّ فيما إذا كان إعطاء المعطي من ذاته، وأمّا بالنسبة إلى المبدء المتعال الذي إعطاؤه حقائق الأشياء كان بالإبداع لا من شيء فلا.

وبعبارة أُخرى: موضوع الأوّل ما إذا كانت الفاعلية بالرشح والفيضان بالمعنى الحقيقي عن ذات العلة، أمّا الحقّ تعالى فهو منزّه من تولّد شيء منه، بل فاعليّته بالمشيّة والإبداع لا من شيء فلا مجرى للقاعدة المذكورة عليه[1].

---

(١) أقول: أمّا أنّ فاعليته لا تكون من رشح وإشراق من نفسه، فلأنه الولادة منه الملازمة للتغيّر بفعله.

* كما ورد عن الإمام الصادق، عن أبيه الامام الباقر، عن أبيه، عن سيد الشهداء عليهم السلام ،

←

→ في تفسير قوله تعالى: ﴿لم يلد﴾ قال: «لم يخرج منه شيء كثيف كالولد، وسائر الأشياء الكثيفة التى تخرج من المخلوقين، ولا شيء لطيف كالنفس، ولا يتشعب منه البدوات كالسنة والنوم... تعالى أن يخرج منه شيء، وأن يتولد منه شيء كثيف أو لطيف... مبدع الأشياء وخالقها ومنشيء الأشياء بقدرته» . (التوحيد: ٩١ حديث ٥)

* وعن أبي عبد الله الصادق عليه السلام : «سبحان الله الذي ليس كمثله شي، ولا تدركه الأبصار، ولا يحيط به علم، لم يلد لأن الولد يشبه أباه، ولم يولد فيشبه من كان قبله، ولم يكن له من خلقه كفواً أحد، تعالى عن صفة من سواه علوّاً كبيراً». (بحار الأنوار ٣٠٤/٣ حديث ٤٢)، ولايخفى أنّ الصدور هو الولادة، لا غير.

* وعن الإمام أبي الحسن الرضا عليه السلام أنه قال لابن قرّة النصراني: «ما تقول في المسيح» ؟

قال: يا سيدي! إنه من الله، فقال: «وما تريد بقولك: من؟! ومن على أربعة أوجه لا خامس لها، أتريد بقولك: من، كالبعض من الكل، فيكون مبعّضاً؟ أو كالخلّ من الخمر، فيكون على سبيل الاستحالة؟ أو كالولد من الوالد فيكون على سبيل المناكحة؟ أو كالصنعة من الصانع فيكون على سبيل المخلوق من الخالق؟..أو عندك وجه آخر؟! فتعرفناه..»، فانقطع. (المناقب ٣٥١/٤، بحار الإنوار ٣٤٩/١٠ حديث ٧)

أقول: هذا الحديث الشّريف نصّ على أنّ ما سوى الله تعالى ليس قائماً بذاته تعالى على سبيل الصدور والترشّح والفيضان ولا تكون نسبة الأشياء إلى الخالق تعالى إلاّ نسبة الخالقيّة والمخلوقيّة لا نسبة العينيّة والسّنخيّة والعلّيّة التطوّريّة.

* وعن الإمام أبي الحسن عليه السلام : «..ان كل صانع شي فمن شي صنع، والله الخالق اللطيف الجليل خلق وصنع لا من شي». (بحار الأنوار ٣٠٤/٤ حديث ٢)

* وعن يونس بن عبد الرحمن، أنه قال: كتبت إلى أبي الحسن الرضا عليه السلام ، سألته عن آدم هل كان فيه من جوهرية الرّب شي؟!

←

→ فكتب إليّ جواب كتابي: «ليس صاحب هذه المسئلة على شي من السنة، زنديق.». (بحار الأنوار ٣/٢٩٢ حديث ١٢)

* وعن يونس بن بهمن قال: قال لي يونس اكتب إلى أبي الحسن عليه السلام، فاسأله عن آدم هل فيه من جوهرية الله شيء، قال: فكتبت إليه، فأجاب: «هذه المسألة مسألة رجل على غير السنة» فقلت ليونس، فقال: لا يسمع ذا أصحابنا، فيبرءون منك، قال: قلت ليونس: يتبرءون مني أو منك؟!». (بحار الأنوار ٣/٢٩٢ حديث ١١)

أقول: هذان الحديثان أيضاً نصّان في ما ذكرناه أي لا يكون ما سوى الله صادراً وفيضاً من ذاته تعالى.

وأمّا أنّ فاعليته لا تكون من تطوّر وتشؤّن في نفسه، فلأنه عين التغيّر في الذات المنزّه عنه الذات الازلي.

* كما صرّح به أبو الحسن الرضا عليه السلام بقوله: «لا يتغيّر الله بانغيار المخلوق كما لا يتحدد بتحديد المحدود» . (بحار الأنوار ٤/٢٢٩ حديث ٣)

لكون مرجع التطوّر إلى التغيّر ولا أقلّ من كونه من الانقسام الوهمي الذي أشار اليه أمير المؤمنين عليه السلام في معنى الواحد، حيث قال: «..لا ينقسم في وجود ولا عقل ولا وهم» . (بحار الأنوار ٣/٢٠٧ حديث ١)

و أشار إليه أبو الحسن الرضا عليه السلام بقوله: «..ويوحّد ولا يبعّض..» . (بحار الأنوار ٣/٢٩٧ حديث ٢٣)

* و عن أبي جعفر عليه السلام: «إنّ الله تبارك وتعالى خلو من خلقه وخلقه خلو منه..» . (التوحيد: ١٠٥ حديث ٤، ٥)

..و لا يخفى أنّ هذه الطائفة من الأخبار كثيرة، و هي وردت لإبطال ما يمكن أن يتوهم من أنّ معنى خلقه تعالى الخلق هو تنزّله تعالى و تطوّره بأطوار خلقه.

عن مولانا أبي الحسن الرضا عليه السلام في مناظرته مع عمران الصابيّ قال عمران: يا سيّدي! ألا تخبرني عن الخالق إذا كان واحداً لا شيء غيره ولا شيء معه أليس قد تغيّر بخلقه الخلق؟ قال الرضا عليه السلام: «لم يتغيّر عزّ وجلّ بخلق الخلق ولكن الخلق يتغيّر بتغييره...

←

← قال عمران: يا سيّدي! فإنّ الّذي كان عندي أنّ الكائن قد تغيّر في فعله عن حاله بخلقه الخلق، قال الرضاعليه‌السلام : «أحلت ـ يا عمران ـ في قولك أنّ الكائن يتغيّر في وجه من الوجوه حتّى يصيب الذّات منه ما يغيّره»... قال عمران: لم أر هذا، ألا تخبرني يا سيّدي أهو في الخلق أم الخلق فيه؟ قال الرضاعليه‌السلام : «جلّ ـ يا عمران ـ عن ذلك، ليس هو في الخلق ولا الخلق فيه، تعالى عن ذلك، وسأعلّمك ما تعرفه به، ولا حول ولا قوّة إلاّ بالله». (التوحيد: ٤٣٣، عيون الأخبار ١/١٧١)

وعنه‌عليه‌السلام : «ويحك! كيف تجترئ أن تصف ربّك بالتّغيّر من حال إلى حال، وأنّه يجري عليه ما يجري على المخلوقين». (الاحتجاج ٢/٤٠٨، الكافي ١/١٣١ حديث٢)

و عن أميرالمؤمنين‌عليه‌السلام : «ليس بذي كبر امتدّت به النهايات فكبّرته تجسيماً، ولا بذي عظم تناهت به الغايات فعظّمته تجسيداً، بل كبر شأناً وعظم سلطاناً». (نهج البلاغة: ٢٦٩، الاحتجاج ١/٢٠٤)

ثم إنّ الأخبار المتواترة والآيات المتظافرة تدلاّن على بطلان القول بصدور الأشياء عن ذاته تعالى أو تجلّيه تعالى في ذوات الأشياء.

و هي على طوائف:

و منها: ما ورد في امتناع ذاته تعالى عن أن تدرك

كقوله عليه‌السلام : «..إنّ العقل يعرف الخالق من جهة توجب عليه الإقرار، ولا يعرفه بما يوجب له الإحاطة بصفته».

فإن قالوا: فكيف يكلف العبد الضعيف معرفته بالعقل اللطيف ولا يحيط به؟

قيل لهم: إنما كلف العباد من ذلك ما في طاقتهم أن يبلغوه، وهو أن يوقنوا به، ويقفوا عند أمره ونهيه، ولم يكلفوا الإحاطة بصفته، كما أنّ الملك لا يكلف رعيته أن يعلموا أطويل هو أم قصير، أبيض هو أم أسمر، وإنما يكلفهم الإذعان بسلطانه والانتهاء إلى أمره.

ألا ترى أنّ رجلا لو أتى باب الملك فقال: اعرض علي نفسك حتى أتقصي معرفتك ←

→ وإلا لم أسمع لک، كان قد أحل نفسه العقوبة، فكذا القائل: إنه لا يقر بالخالق سبحانه حتى يحيط بكنهه متعرض لسخطه.

فإن قالوا: أو ليس قد نصفه، فنقول: هو العزيز الحكيم الجواد الكريم؟ قيل لهم: كل هذه صفات إقرار وليست صفات إحاطة، فإنا نعلم أنه حكيم ولا نعلم بكنه ذلك منه، وكذلک قدير وجواد وسائر صفاته، كما قد نرى السماء ولا ندري ما جوهرها، ونرى البحر ولا ندري أين منتهاه، بل فوق هذا المثال بما لا نهاية له؛ لأن الأمثال كلها تقصر عنه، ولكنها تقود العقل إلى معرفته..

الى أن قال: .. لا يليق بالذي هو خالق كل شيء إلا أن يكون مباينا لكل شيء متعاليا عن كل شيء سبحانه وتعالى.

فإن قالوا: كيف يعقل أن يكون مباينا لكل شيء متعاليا؟

قيل لهم: الحق الذي تطلب معرفته من الأشياء هو الأربعة أوجه:

فأولها : أن ينظر أموجود هو أم ليس بموجود؟

والثاني : أن يعرف ما هو في ذاته وجوهره؟

والثالث : أن يعرف كيف هو وما صفته؟

والرابع : أن يعلم لما ذا هو ولأية علة؟

فليس من هذه الوجوه شيء يمكن المخلوق أن يعرفه من الخالق حق معرفته غير أنه موجود فقط، فإذا قلنا كيف؟ وما هو؟ فممتنع علم كنهه وكمال المعرفة به..» (بحار الانوار ١٤٧/٣)

* وقوله عليه السلام : «..اعلم يا عبد الله! إنّ الراسخين في العلم هم الذين أغناهم الله عن الاقتحام على السدد المضروبة دون الغيوب إقراراً بجهل ما جهلوا تفسيره من الغيب المحجوب، فقالوا: آمنا به كلّ من عند ربنا، و قد مدح الله اعترافهم بالعجز عن تناول ما لم يحيطوا به علماً ، و سمّى تركهم التعمّق فيما لم يكلفهم البحث عن كنهه رسوخاً..».

بيان: الاقتحام: الهجوم، و الدخول مغالبة. و السدد: جمع السدة، و هي الباب المغلق.

←

→ (التوحيد: ٥٥، بحار الأنوار ٢٥٧/٣ ـ ٢٥٨ و ٢٧٧/٤)

* وقوله عليه السلام : «الحمد لله الذي أعجز الأوهام أن تنال إلا وجوده، و حجب العقول عن أن تتخيل ذاته في امتناعها من الشبه و الشكل، بل هو الذي لم يتفاوت في ذاته و لم يتبعض بتجزية العدد..» . (بحار الأنوار ٢٢١/٤ حديث ١)

وقوله عليه السلام : «..البعيد عن حدس القلوب..» (بحار الأنوار ٢٩٤/٤)

وقوله عليه السلام : «..فهو بالموضع الذي لا يتناهى، وبالمكان الذي لم يقع عليه الناعتون، لا بإشارة، ولا عبارة، هيهات، هيهات، هيهات..» . (بحار الأنوار ١٦٠/٤)

وقوله عليه السلام : «..وفات لعلوّه على الأشياء مواقع رجم المتوهّمين..».(بحار الأنوار ٢٧٥/٤)

وقوله عليه السلام : «..سبحان من لا يعلم كيف هو إلاّ هو..» . (بحار الأنوار ٣٠١/٣)

وقوله عليه السلام : «..لا يقال له ما هو؟ لأنّه خلق الماهية..» . (بحار الأنوار ٢٩٧/٣)

وقوله عليه السلام : «..كالغامض لا يدركه أحد..» . (بحار الأنوار ١٤٩/٣)

وقوله عليه السلام : «..من نظر في الله كيف هو هلك..» . (بحار الأنوار ٢٦٤/٣)

وقوله عليه السلام : «كلّ ما ميّزتموه بأوهامكم في أدقّ معانيه فهو مخلوق مصنوع مثلكم مردود إليكم..» . (بحار الأنوار ٢٩٣/٦٩)

وقوله عليه السلام : «..محرّم على بوارع ثاقبات الفطن تحديده..» . (بحار الأنوار ٢٢٢/٤)

وقوله عليه السلام : «..كلّ معروف بنفسه مصنوع..» . (بحار الأنوار ٢٢٨/٤)

وقوله عليه السلام : «..ليس بإله من عرف بنفسه..» . (بحار الأنوار ٢٥٣/٤)

وقوله عليه السلام : «..ما تصوّر فهو بخلافه..» . (بحار الأنوار ٢٥٣/٤)

وقوله عليه السلام : «..ما تصوّر في الأوهام فهو بخلافه..» . (بحار الأنوار ٣٠١/٤)

وقوله عليه السلام : «..ما توهّمتم من شيء فتوهّموا الله غيره..» . (بحار الأنوار ٤٠/٤)

وقوله عليه السلام : «..كيف أصف ربّي بالكيف والكيف مخلوق، والله لا يوصف بخلقه..» . (بحار الأنوار ٢٩٥/٣)

وقوله عليه السلام : «..كلّ ما قدّره عقل أو عرف له مثل فهو محدود..» . (بحار الأنوار ٢٩٣/٤)

←

→ وقوله عليه السلام: «..ممتنع عن الأوهام أن تكتنهه، وعن الأفهام عن تستغرقه، وعن الأذهان عن تمتثله، قد يئست من استنباط الإحاطة به طوامح العقول، ونضبت عن الإشارة إليه بالاكتناه بحار العلوم..قد ضلّت العقول في أمواج تيّار إدراكه، وتحيّرت الأوهام عن إحاطة ذكر أزليّته..» . (بحار الأنوار ٢٢٢/٤)

وقوله عليه السلام: «..وقد ضلّت في إدراك كنهه هواجس الأحلام؛ لأنه أجلّ من أن تحدّه ألباب البشر بالتفكير..» . (بحار الأنوار ٢٧٥/٤)

وقوله عليه السلام: «..ردعت عظمته العقول فلم تجد مساغاً إلى بلوغ غاية ملكوته..» . (بحار الأنوار ٣١٧/٤)

وقوله عليه السلام: «..ارتفع عن أن تحوى كنه عظمته فهّاهة رويّات المتفكّرين..» . (بحار الأنوار ٢٧٥/٤)

وقوله عليه السلام: «..ليس علم الإنسان بأنه موجود موجب له أن يعلم ما هو؟ وكيف هو؟..». (بحار الأنوار ١٤٨/٣)

وقوله عليه السلام: «تكلّموا في خلق الله، ولا تتكلّموا في الله؛ فإنّ الكلام في الله لا يزداد صاحبه إلاّ تحيّراً». وفي حديث آخر: «تكلّموا في كلّ شيء، ولا تتكلّموا في ذات الله.» (الكافي ٩٢/١)

وقوله عليه السلام: «إيّاكم والتفكّر في الله؛ فإنّ التفكّر في الله لا يزيد إلاّ تيهاً.» .(التوحيد: ٤٥٧)

وقوله عليه السلام: «إذا انتهى الكلام إلى الله عزّ وجلّ فأمسكوا.» . (التوحيد: ٤٥٦)

وقوله عليه السلام: «..فإن كنت صادقاً أيّها المتكلّف لوصف ربّك فصف جبرئيل وجنود الملائكة المقرّبين مرجحنين متولهة عقولهم أن يحدّوا أحسن الخالقين، وإنما يدرك بالصفات ذوو الهيئات..» . (بحار الأنوار ٣١٤/٤)

وقوله عليه السلام: «..الذي سئلت الأنبياء عنه فلم تصفه بحدّ ولا ببعض، بل وصفته بأفعاله، ودلّت عليه بآياته..» . (بحار الأنوار ٢٦٥/٤)

←

→ وقــولهعليه‌السلام : «..لأنّه اللطيف الذي إذا أرادت الأوهام أن تقع عليه في عميقات غيوب ملكه، وحاولت الفكر المبرّات من خطر الوسواس علم ذاته، وتولّهت القلوب إليه لتحوي منه مكيّفاً في صفاته، وغمضت مداخل العقول من حيث لا تبلغه الصفات لتنال علم الهيّته ردعت خاسئة تجوب مهاوي سدف الغيوب، متخلّصة إليه سبحانه، رجعت إذ جبهت معترفة بأنّه لا ينال بجور الاعتساف منه كنه معرفته..» . (بحار الأنوار ٢٧٥/٤)

وقولهعليه‌السلام : «..لا يخطر ببال أولي الرّويّات خاطرة من تقرير جلال عزّته، لبعده أن يكون في قوى المحدودين..» . (بحار الأنوار ٢٧٥/٤)

.. و غيرها من الأخبار الكثيرة القطعيّة الدالة على النهي عن الخوض و التّعمّق و التّكلّم و التّفكّر في ذاته سبحانه، و أنّ البحث عنها موضوع، بل قد ورد النهي عن المجالسة مع الخائضين، لأجل أنّ الذات المقدّسة عندهمعليهم‌السلام ممتنع الإدراك بالذات.

ومع هذه التصريحات عن الأئمة المعصومينعليهم‌السلام في امتناع حقيقة الذات المقدّسة عن الإدراك، لا وجه لما ذهب إليه الفلاسفة و العرفاء من القول بوحدة الوجود و..الى القول بالصدور و الرشح و الفيضان، أو القول بالتطوّر و التشوءن فيه تعالى لأنّه ـ مضافاً إلى لزوم السنخيّة بينه سبحانه و بين خلقه و... ـ يستلزم الإدراك و الإكتناه بذاته تعالى كما لا يخفى.

و أيضاً لا وجه لما ذكره بعض المعاصرين في تفسيره ـ بعد نقله الروايات الناهية عن التفكّر في الله ـ بقوله: النهي إرشاديّ متعلّق بمن لا يحسن الورود في المسائل العقليّة العميقة.!!(الميزان ٥٣/١٩)

و منها: الأخبار الدالّة على أنّه سبحانه أبدع وخلق و أوجد العالم لا من شيء، والقول بأنّ العالم عينه تعالى أو مرتبة من مراتب وجوده ينافي الإبداع والخلق والايجاد بالبداهة. فليس ما سوى الله صادراً عن ذاته حتّى يكون جزءه أو كلّه أو مرتبة من مراتب وجوده أو تطوّره.

و منها: الأخبار المتواترة القطعيّة الدالة على التباين و عدم السّنخيّة بينه تعالى و بين خلقه ←

الثاني:

إن كانت فاعليته تعالى للأشياء بنحو العلية والترشح فلابدّ أن تكون هناك سنخيّة بينه تعالى وبين خلقه ـ وهو المعلول ـ لأن من الواجب أن يكون بين العلة الفائضة ومعلولها ـ الذي يكون رشحاً من ذاتها ـ سنخية ذاتية، ولا يخفى أنّ الدليل العقلي والنقلي من الآيات المتظافرة والروايات المتواترة وردت في نفي السنخية بينه تعالى وبين خلقه، بل لا يكون معرفة التوحيد الحقيقي إلاّ بمعنى معرفة تنزّه وجوده تعالى وتعاليه عن خلقه وتباينهما، والشرك أيضاً لا يكون إلاّ بمعنى الاعتقاد بالتشابه بين الخالق والمخلوق، ولا يكون التوحيد الحقيقي بمعنى الوحدة العددية[1].

→ و أنّه سبحانه لا يشبه شيئاً من المخلوقين، و منزّه عن مجانسة مخلوقاته كما سيأتي.

و غير ذلك من الإشكالات الواردة على مقالة العرفاء والفلاسفة. فراجع كتابنا تنزيه المعبود في الرد على وحدة الوجود: ١٠٨ ـ ١٢٢.

(١) أقول: لا ريب أنه سبحانه وتعالى لا يشبه شيئاً من المخلوقين، إذ هو مباين لهم في ذاتهم وأوصافهم، ومنزّه عن مجانسة مخلوقاته.. وهذا هو العمدة في باب معرفة الله تعالى، وبه تمتاز المعارف الإلهية الحقّة عن غيرها من المعارف البشرية، وقد وردت الأحاديث المتواترة من المعصومين عليهم السلام على التباين الكلي ذاتاً وصفة بينه تعالى وبين خلقه.

أمّا الحجّة العامّة من كلام الله تعالى فقوله عزّوجلّ: ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لا يَخْلُقُ أَفَلا تَذَكَّرُونَ﴾ دلّ على أن الله خالق وغيره مخلوق، والخالق لا يجوز أن يكون من سنخ المخلوق ـ لأنه لو كان الخالق من سنخه وبأوصافه لجرى حكم المخلوق من الاحتياج والفقر والعجز و.. على الله تعالى أيضاً، وهو خلاف حقيقته عزّوجلّ. فيحكم العقل بأن الذي ليس بمخلوق ليس من سنخه، ولا يشبهه ولا يجري فيه ما يجري فيه... ـ وأن هذا الحكم فطري يكفي تذكر ما هو المفطور في العقل في تصديقه، وهذا القدر كاف للعامة إذ لم

←

→ يسبق ذهنهم بالشبهات.

وأما الحجّة من كلام الائمة المعصومين عليهم السلام في نفي السنخية فكثيرة جدّاً، نشير إلى نزر يسير منها:

* فعن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال: «.. يا من دلّ على ذاته بذاته، وتنزّه عن مجانسة مخلوقاته..» . (بحار الأنوار ٣٣٩/٨٧ حديث ١٩، و ٢٤٣/٩٤ حديث ١١)

اقول: تنزه أي تباعد وتقدس عن مجانسة مخلوقاته.

* وعن الإمام أبي عبد الله الحسين عليه السلام في قوله: «.. أنت الذي أنشأت الأشياء من غير سنخ..» . (الإقبال: ٣٥١)

* وقول مولانا أبي الحسن الرضا عليه السلام : «..خلق الله الخلق حجاب بينه وبينهم، ومباينته إياهم مفارقته إنيتهم... وكنهه تفريق بينه وبين خلقه...مبائن لا بمسافة...فكل ما في الخلق لا يوجد في خالقه وكل ما يمكن فيه يمتنع من صانعه..» . (التوحيد: ٣٤ ـ ٣٥، بحار الانوار ٢٢٨/٤ حديث ٣)

اقول: صرّح الإمام عليه السلام في هذا الحديث بأن مباينته تعالى إياهم ليس بحسب المكان، بل إنما هي بأن فارق إنّيتهم.

وقوله عليه السلام :«وكنهه تفريق بينه وبين خلقه..» أظهر ما في هذا الباب من التصريح والإظهار لمذهب الائمة عليهم السلام من أنّ توحيده تعالى هو المباينة بينه وبين خلقه.

* وعنه عليه السلام : «..لا تشمله المشاعر، ولا يحجبه الحجاب، فالحجاب بينه وبين خلقه لامتناعه مما يمكن في ذواتهم، ولإمكان ذواتهم مما يمتنع منه ذاته، ولافتراق الصانع والمصنوع، والربّ والمربوب، والحادّ والمحدود..» . (بحار الأنوار ٢٨٤/٤ حديث ١٧)

* عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام : «..لا يليق بالذي هو خالق كل شيء إلاّ أن يكون مبايناً لكلّ شيء، متعالياً عن كل شيء، سبحانه وتعالى» . (بحار الأنوار ١٤٨/٣ حديث ١)

* و عن أمير المؤمنين عليه السلام : «.. حدّ الأشياء كلّها عند خلقه إيّاها إبانة لها من شبهه،

←

← وإبانة له من شبهها..» . (بحار الأنوار ٢٦٩/٤ حديث ١٥)

* وعنه عليه السلام : «..مباين لجميع ما أحدث في الصفات، وممتنع عن الإدراك بما ابتدع من تصريف الذوات..» . (التوحيد: ٦٩ حديث ٢٦، بحار الأنوار ٢٢٢/٤ حديث ٢)

* وعنه عليه السلام : «..لا يقال له كان بعد أن لم يكن فتجري عليه الصفات المحدثات، ولا يكون بينها وبينه فصل، ولا له عليها فضل فيستوي الصانع والمصنوع..» . (بحار الأنوار ٢٥٥/٤ حديث ٨)

* وعنه عليه السلام : «..دليله آياته، ومعرفته توحيده، وتوحيده تمييزه من خلقه، وحكم التمييز بينونة صفة لا بينونة عزلة، إنه ربّ خالق غير مربوب مخلوق، كلّ ما تصور فهو بخلافه..» . (الاحتجاج: ٢٩٩، بحار الأنوار ٢٥٣/٤ حديث ٧)

أقول: لا يخفى أنّ قوله عليه السلام : «توحيده تمييزه من خلقه..» يفيد أنه سبحانه ممتاز عن خلقه بالحقيقة في شئونه ولا سنخية بينه تعالى وبين خلقه بوجه، وقال العلامة المجلسي رحمه الله قوله عليه السلام : «بينونة صفة..» أي تميّزه عن الخلق بمباينته لهم في الصفات لا باعتزاله عنهم في المكان. (بحار الأنوار ٢٥٣/٤ حديث ٧)

* **عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام قال:** «هو واحد أحدي الذات، بائن من خلقه وبذلك وصف نفسه وهو بكل شيء محيط بالإشراف والإحاطة والقدرة..» . (بحار الانوار ٣٢٢/٣ حديث ١٩)

* وعنه عليه السلام : «..هو بائن من خلقه، محيط بما خلق علماً وقدرة وإحاطة وسلطاناً..» . (بحار الأنوار ٣٢٣/٣ حديث ٢٠)

أقول: هنا أخبار كثيرة دالّة على أنه تعالى خلو من خلقه..ونحن نذكر جملة منها:

* **عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام :** «اسم الله غير الله، وكل شيء وقع عليه اسم شيء فهو مخلوق ما خلاالله...والله خلو من خلقه وخلقه خلو منه..» . (التوحيد: ١٤٢ حديث ٧)

* وعنه عليه السلام : «إنّ الله تبارك وتعالى خلو من خلقه وخلقه خلو منه، وكل ما وقع عليه اسم شيء ما خلا الله عزّوجل فهو مخلوق، والله خالق كل شيء تبارك الذي ليس ←

→ كمثله شيء.» . (التوحيد: ١٠٥ حديث ٣، بحار الأنوار ١٤٩/٤ حديث ٣، ٤)

* وعنه عليه السلام : «واحد صمد أزلي صمدي...لا خلقه فيه ولا هو فى خلقه..» . (التوحيد: ٥٧ حديث ١٥)

* عن مولانا أبي الحسن الرضا عليه السلام في مناظرته مع عمران الصابي: قال عمران: لم أر هذا إلاّ أن تخبرني يا سيدي أهو في الخلق؟ أم الخلق فيه؟ قال الرضا عليه السلام : «جلّ هو ـ يا عمران!ـ عن ذلك، ليس هو في الخلق ولا الخلق فيه، تعالى عن ذلك..» . (عيون الأخبار ١٧٣/١)

.. إلى غير ذلك من الآيات والأخبار المنساقة على طبق الفطرة المستقيمة الدالة على نفي المشابهة.

أقول: إنّ هذه الطائفة من الأخبار مسوقة لإبطال ما يمكن أن يتوهم من أنّ معنى خلقه تعالى الخلق هو: تنزله تعالى وتطوّره بأطوار خلقه بأيّ معنى يفترض. فظهر بطلان القول بالسنخية بين الخالق والمخلوق كما عليه الفلاسفة، فإنهم قالوا:

إنّ السنخية بين الفاعل وفعله مما لا يعتريه ريب، ولا يتطرّق اليه شائبة دغدغة، ويعبّرون عنها بالسنخية بين العلة ومعلولها.. انظر: التعليقات على كشف المراد: ٥٠٦، لحسن زاده الآملي.

وقالوا:.. من الواجب أن يكون بين المعلول وعلته سنخية ذاتية.. انظر: نهاية الحكمة: ١٦٦، بداية الحكمة: ٨٧.

هذا و قد ذكر بعض الأعاظم رحمهم الله في بطلان السنخيّة بين الخالق والمخلوق وجوهاً أربعة وهي:

الأوّل: إنّ السنخيّة متقومة بالمماثلة والمشابهة، والله تعالى لا شبيه له ولا مثيل ولا نظير ولا حدّ له، ولذا فهي محالة في حقّه تعالى.

الثّاني: إنّ وحدته تعالى ليست من سنخ وحدة سائر الموجودات، فوحدتها عدديّة قابلة للتّكرّر والتكثّر بخلاف وحدته؛ فإنّها ليست من باب الأعداد، فهو لا يتثنّى، ولا يمكن أن يكون له ثان، فلا شبيه له ولا نظير. فأي تسانخ بينه تعالى وبين سائر الموجودات بعد ←

الثالث:

إنّ العليّة التوليدية تقتضي الإيجاب وليس الله تعالى موجباً في فعله.

وبعبارة أُخرى: هذا الدليل يتمّ لو كان المؤثر موجباً وأمّا إذا كان مختاراً فلا.

ولا يخفى أنّ فاعليّته تعالى للأشياء إنّما هي بالإرادة والمشيّة لا بالذات، وإلاّ يلزم أن يكون الله تعالى موجباً في فعله، لأنّ تخلف ما بالذات عن الذات محال، وتخلف المعلول عن العلة الموجبة محال، و هذا ينافي اختيار الله سبحانه وتعالى لأنّه عزّ وجلّ يفعل ما يشاء ويختار ما يشاء باتفاق العقل والشرع.

الرابع:

إن كانت فاعليّته تعالى للأشياء بنحو العلية والترشح لزم تعدد القدماء وقدم الممكنات؛ لأن الانفكاك بين العلة والمعلول محال، كما مرّ.

وقد أثبتنا بالدلائل الواضحة الصريحة حدوث العالم بالمعنى الصحيح، وقلنا: إنّ الحدوث لا يجامع القدم، والاعتقاد بتعدد القدماء شرك، واختراع معنى الحدوث الذاتي ليس إلاّ للتمويه على أهل التوحيد.

→ عدم إمكان الشبيه والمثيل له؟!

الثالث: إنّ جميع ما عداه من الموجودات فهو مركّب، ولا يوجد موجود له الوحدة الحقيقيّة إلاّ الله جلّ وعلا. فأي سنخيّة بينه ـ وهو لا تركيب فيه لا عقلاً ولا وهماً ولا خارجاً ـ وبين سائر الموجودات وهي مركّبة؟

الرابع: إنه لو صحّت المسانخة بين العلّة والمعلول فموردها العلّة الموجبة، لا الفاعل المختار، والله سبحانه وتعالى فاعل مختار.

الخامس:

إن كانت فاعليّته تعالى بنحو العلية والترشح لزم انتفاء وجوده تعالى بانتفاء شيء من هذه الأشياء في سلسلته الطوليّة، لاستحالة انتفاء المعلول بدون انتفاء علته التامّة[١].

وهذا مخالف لما ثبت في الدين والمذهب من أنّ سلطنته تعالى تامّة ولا يتصور فيها نقص، وأنه فاعل ما يشاء كيف شاء وهو متى شاء إيجاد شيء أو إعدامه أوجده أو أعدمه بلا توقف على أيّة مقدمة خارجية.

السادس:

إنّه يستلزم الاعتقاد بقاعدة: الواحد لا يصدر عنه إلاّ الواحد؛ لأنه لو صدرت عن العلة الواحدة ـ وهي التي ليست لها في ذاتها إلاّ جهة واحدة ـ معاليل كثيرة بما هي كثيرة متباينة غير راجعة إلى جهة واحدة، لزمه تقرّر جهات كثيرة في ذاتها، وهي ذات جهة واحدة، وهذا محال، وإنّ ما يصدر عنه

---

(١) وقد اعترف بذلك من يعتقد بصدور الأشياء من ذات الخالق، وله مشرب فلسفي، فقال: إنّ الفلسفي يقول: إنّ كل موجود ليس واقعاً في جوف فلك القمر من الأفلاك والكواكب والملائكة والعقول المجردة والنفوس الكلية وغيرها يتطاول في قبال الربّ جلّ وعلا ويقول له: أنا وإن كنت من حيث الوجود منك، وأنت أصلي فيه لكني متحصن في حصن الوجوب، قائم في مقام الأمن من إرادتك لإفنائي وإزالتي عن مقامي، واجد لما تصف نفسك به من أزلية الكون وامتناع الفناء لأن في فنائي فنائك، وفي إزالتي عن مقامي زوالك، وأنت لابد لك في شئونك منّي، ولا يستقرّ أمرك دوني.. تعالى الله عمّا يقول الظالمون علواً كبيراً.

الكثير من حيث هو كثير فإن في ذاته جهة كثرة.

وهذا الاعتقاد فاسد من أصله وباطل بوجوه ـ وليس هنا محل بحثه ـ و يكفيك ما أجاب به العلاّمة الحلي ﷺ حيث قال: بعد تسليم أصوله، إنه إنما يلزم لو كان المؤثر موجباً، و أمّا إذا كان مختاراً فلا، فإن المختار تتعدد آثاره و أفعاله[1].

أقول: إنّ ما ذكرناه آنفاً في الردّ على العلية و المعلولية يأتي هنا أيضاً من إنه يستلزم أن تكون فاعليته تعالى للأشياء بالذات لا بالإرادة، و يلزم السنخية بينهما، و أن يكون موجباً في فعله، و أن يتعدد القديم، مضافاً إلى أنه مخالف لما ثبت عقلاً و شرعاً في أصول التوحيد من أنه لا مؤثر في إيجاد الموجودات إلاّ الله تعالى.

فاعليّة الله تعالى بالقدرة و المشيّة

إنّ فاعليّته تعالى و خالقيته ليست بالعناية و لا بالرضا و لا بالتجلّي و لا.. بل إنّ الله تعالى فاعل بالقدرة و المشية.

و بعبارة أُخرى: إنّه تعالى فاعل بالمشيّة عن قدرة و علم.

و المراد من قدرته تعالى هو كون ذاته تعالى مختاراً فعّالاً لما يشاء و تاركاً لما يكره سواء كان من شيء أو لا من شيء و سواء كان شيئاً واحداً أو أشياء كثيرة و لو في رتبة واحدة،[2] فكان تعالى بذاته قادراً حقيقة على إبداع كل شيء

---

(١) شرح التجريد: ١٣٢، قم، طبع مصطفوي.

(٢) يعني: أنّه تعالى فاعل مختار إن شاء فعل وإن لم يشأ لم يفعل، بمعنى أن له التمكّن التامّ ←

فليست فاعليته كفاعليّة سائر الأشياء إذ ليس كمثله شيء.

وهذا النحو من الفاعليّة والقدرة إنما يكون من الكمال بالضرورة، فلو لم تكن ذاته المقدّسة كذلك لزم نقصه ـ تعالى عن ذلك علواً كبيراً ـ كما تشهد الفطرة السليمة الأولية على معرفته تعالى كذلك.

إمتناع صدور شيء واحد مركّب عن الذات البسيطة

إن قلت: مقتضي قاعدة: إنّ الواحد لا يصدر عنه إلاّ الواحد، هو امتناع صدور شيء واحد مركّب عن الذات البسيطة فضلاً عن صدور أشياء كثيرة في رتبة واحدة.

قلت: هذه القاعدة ـ لو سلمت ـ إنما تجري عقلاً فيما إذا كان الفاعل منفرداً عن معنى الفاعلية الحقيقية، بل كان أثره على نحو الفيضان والترشح منه كما ذكرناه آنفاً.

ولكن حيث إنّ فاعليّته تعالى ليست على نحو الفيضان والتنزّل بل هي على نحو الإبداع لا من شيء فلا يمتنع منه إيجاد المركّب أو الأشياء الكثيرة كائنةً ما كانت في رتبة واحدة[1].

← والقدرة الكاملة على الفعل والترك واقعاً بخلاف القول بصدور الفعل عنه دائماً، وإيجاب المشية عليه لأنّه ينافي إثبات القدرة بمعنى التمكن التام من الفعل والترك فيه.

(١) أقول: الاعتقاد بوجود الموجود البسيط من الأوهام، ويدلّ على ما ذكرناه طوائف من الأخبار:

←

→ منها: أنّ الأئمة عليهم السلام اكتفوا في مقام بيان وصفه تعالى وحصر عنوان الخالق والمعبود بنفي الجسميّة و الصورة و الشبه و...، و هذا لا يتمّ إلاّ بإنكار المجرّدات، و إلاّ يلزم دخول المجرّدات في هذه الأوصاف و عدم حصر الخالق و المعبود فيه تعالى، كما ورد عن مولانا الإمام الصادق عليه السلام ـ حيث سأله الزنديق: إنّ الله تعالى ما هو؟ ـ فقال عليه السلام: «هو شيء بخلاف الأشياء، ارجع بقولي شيء إلى أنّه شيء بحقيقة الشيئيّة غير أنه لا جسم و لا صورة، و لا يحسّ و لا يجسّ، و لا يدرك بالحواس الخمس، لا تدركه الأوهام، و لا تنقصه الدهور، و لا تغيّره الأزمان..» [بحار الأنوار ٢٥٨/٣ حديث ٢]

وعن أمير المؤمنين عليه السلام: «..لا تشبه صورة، و لا يحسّ بالحواسّ، و لا يقاس بالناس، قريب في بعده، بعيد في قربه، فوق كلّ شيء، و لا يقال شيء فوقه، أمام كلّ شيء و لا يقال له أمام، داخل في الأشياء لا كشيء داخل، و خارج من الأشياء لا كشيء خارج، سبحان من هو هكذا و لا هكذا غيره». [بحار الأنوار ١٠٦/٥٨]

و غيرهما من الأخبار.

و منها: ما تدلّ على التغيّر و التبدّل و الفناء و الزوال و.. لغيره تعالى و هو ينافي الاعتقاد بوجود المخلوق المجرّد عن الزمان و المكان و المقدار و.. كما ورد عنه عليه السلام: «..ليس شيء إلاّ يبيد أو يتغيّر أو يدخله التغيّر و الزوال أو ينتقل من لون إلى لون و من هيئة إلى هيئة و من صفة إلى صفة و من زيادة إلى نقصان و من نقصان إلى زيادة إلاّ ربّ العالمين، فإنّه لم يزل و لا يزال بحالة واحدة، هو الأوّل قبل كلّ شيء، و هو الآخر على ما لم يزل، و لا تختلف عليه الصفات و الأسماء..». [الكافي ١١٥/١، التوحيد ٣١٤، بحار الأنوار ١٨٢/٤]

و غيره من الأحاديث.

و منها: ما دل على أنّ ما سوى الله متجزّىء و منقسم بالقلّة و الكثرة كما ورد عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام قال: «..إنّ ما سواه من الواحد متجزّئ، و هو تبارك و تعالى واحد لا متجزّئ و لا يقع عليه العدّ..». [الاحتجاج: ٣٣٨، بحار الأنوار ٦٧/٤ حديث ٨، و ١٦٦/١٠]

←

فإنّ الفطرة والعقل كما أشرنا يحكمان بأنّ الموجود القادر على إبداع الحقائق والأشياء لا من شيء أشرف وأكمل من الموجود الّذي تكون فاعليّته وقادريّته بفيّاضيّته من ذاته.[1]

وهذا النحو من الفاعلية هو من كمالاته وخصائص ذاته تعالى شأنه وليس كمثله شيء، والّذين ذهبوا إلى خلاف ذلك ما قدروا الله حقّ قدره.

وأيضاً ظهر ممّا قلناه أنّ عدم جريان قاعدة الواحد في مورد ذاته تعالى وخروجه سبحانه عنها يكون من باب الخروج الموضوعي والتخصّص، لا الخروج الحكمي والتخصيص في حكم عقلي، فلا مجال لتوهم هذا الإشكال أيضاً في هذا الباب كما لا يخفى[2].

→ وعنه عليه السلام: «..فهو الواحد الّذي لا واحد غيره، لأنّه لا اختلاف فيه..». [بحار الأنوار ١٩٦/٣]

و عن أبي جعفر عليه السلام: «..أنّ ما سوى الواحد متجزّئ، والله واحد لا متجزّئ و لا متوهّم بالقلّة و الكثرة، و كلّ متجزّئ أو متوهّم بالقلّة و الكثرة فهو مخلوق دالّ على خالق له..». [الكافي ١١٦/١، التوحيد: ١٩٣، الاحتجاج: ٤٤٢، بحار الأنوار ١٥٣/٤ و ١٠٥/٥٨]

و عن أبي الحسن الرضا عليه السلام: «..والله جلّ جلاله واحد لا واحد غيره، لا اختلاف فيه و لا تفاوت و لا زيادة و لا نقصان..». [الكافي ١١٩/١،التوحيد: ٦٢، عيون الأخبار ١٢٨/١، بحار الأنوار ١٧٣/٤، ٢٩١، و ١٠٥/٥٨]

فهذه الأخبار و غيرها تدلّ على اختصاص تلك الصفات بالله تعالى، و لو قيل بوجود مجرّد سوى الله لكانت مشتركة مع الله سبحانه فيها.

(١) مضافاً إلى أن هذا ليس من الفاعلية والقادرية في شيء.

(٢) قال الله تعالى: ﴿يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَهُوَ العَلِيمُ القَدِيرُ﴾ الروم (٣٠): ٥٤.

←

ثم إني ألفيت ما أشرت له في كلام المرجع الديني السيد الخوئي ﷺ - في مباحث أصول الفقه ـ حيث قال في ردّه على مقالة بعض الفلاسفة:

من البديهي أنّ وجوب وجوده تعالى لا يستدعي ضرورة صدور الفعل منه في الخارج، وذلك لأنّ الضرورة ترتكز على أن يكون إسناد الفعل إليه تعالى كإسناد المعلول إلى العلّة التامّة لا إسناد الفعل إلى الفاعل المختار.

فلنا دعويان:

الأُولى: إنّ إسناد الفعل إليه ليس كإسناد المعلول إلى العلة التامة.

الثانية: إنّ إسناده إليه كإسناد الفعل إلى الفاعل المختار.

أمّا الدعوى الأُولى فهي خاطئة عقلاً ونقلاً.

← وقال: ﴿يَزِيدُ فِي الخَلقِ مَا يَشَاءُ إنَّ اللهَ علَى كُلِّ شَيءٍ قَدِيرٌ﴾ فاطر (٣٥): ١.

وقال: ﴿إنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ وَمَا ذَلِكَ عَلَى اللهِ بِعَزِيزٍ﴾ ابراهيم (١٤): ١٩ ـ ٢٠.

وقال: ﴿أ وَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ بِقَادِرٍ عَلَى أنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ بَلَى وَهُوَ الْخَلَّاقُ الْعَلِيمُ﴾ يس (٣٦): ٨١،وآيات أُخرى.

* وفي صحيحة عمر بن أُذينة، عن أبي عبد الله عليه السلام : قال: «خلق الله المشية بنفسها ثمّ خلق الأشياء بالمشية» (التوحيد: ١٤٨ حديث ١٩)

* وعن أبي ابراهيم عليه السلام : «كل شيء سواه مخلوق، وإنما تكون الأشياء بإرادته ومشيته من غير كلام..» (الاحتجاج: ٣٨٥)

* وعن أبي عبد الله عليه السلام ، عن أمير المؤمنين عليه السلام : «الحمد لله الواحد الأحد الصمد المتفرّد الذي لا من شيء كان، ولا من شيء خلق ما كان... ولا يتكأده صنع شيء كان، إنّما قال ـ لما شاء ـ: كن فكان، ابتدع ما خلق بلا مثال سبق ولا تعب ولا نصب، وكلّ صانع شيء فمن شيء صنع، والله لا من شيء صنع ما خلق..» (الكافي ١٣٤/١ ـ ١٣٥، بحار الأنوار ١٦٤/٥٤ حديث ١٠٣)

أمّا الأوّل: فلأنّ القول بذلك يستلزم في واقعه الموضوعي نفي القدرة والسلطنة عنه تعالى فإنّ مردّ هذا القول إلى أنّ الموجودات بكافّة مراتبها الطولية والعرضية موجودة في وجوده تعالى بنحو أعلى وأتمّ وتتولّد منه على سلسلتها الطولية تولّد المعلول عن علّته التامة، فإنّ المعلول من مراتب وجود العلة النازلة وليس شيئاً أجنبيا عنه.

مثلاً: الحرارة من مراتب وجود النار وتتولد منها وليست أجنبيّة عنها.. وهكذا، وعلى هذا الضوء فمعنى علية ذاته تعالى للأشياء ضرورة تولدها منها وتعاصرها معها، كضرورة تولد الحرارة من النار وتعاصرها معها، ويستحيل انفكاكها عنها، غاية الأمر أنّ النار علة طبيعية غير شاعرة.

ومن الواضح أنّ الشعور والالتفات لا يوجبان تفاوتاً في واقع العلية وحقيقتها الموضوعية، فإذا كانت الأشياء متولدةً من وجوده تعالى بنحو الحتم والوجوب، وتكون من مراتب وجوده تعالى النازلة بحيث يمتنع انفكاكها عنه، فإذن ما هو معنى قدرته تعالى وسلطنته التامة؟

على أنّ لازم هذا القول انتفاء وجوده تعالى بانتفاء شيء من هذه الأشياء في سلسلته الطولية لاستحالة انتفاء المعلول بدون انتفاء علة التامة.

وأمّا الثاني: فقد تقدّم ما يدلّ من الكتاب والسنة على أنّ صدور الفعل منه تعالى بإرادته ومشيته.

ومن هنا يظهر أنّ ما ذكر من الضابط للفعل الاختياري ـ وهو أن يكون صدوره من الفاعل عن علم وشعور، وحيث إنه تعالى عالم بالنظام الأصلح فالصادر منه فعل اختياري ـ لا يرجع إلى محصل، بداهة أنّ علم العلة بالمعلول

وشعورها به لا يوجب تفاوتاً في واقع العلية وتأثيرها.

فإنّ العلة سواء أكانت شاعرة أم كانت غير شاعرة فتأثيرها في معلولها بنحو الحتم والوجوب، ومجرد الشعور والعلم بذلك لا يوجب التغيير في تأثيرها والأمر بيدها، وإلاّ لزم الخلف.

فما قيل: من أنّ الفرق بين الفاعل الموجب والفاعل المختار هو أنّ الأوّل غير شاعر وملتفت إلى فعله دون الثاني، فلأجل ذلك قالوا: إنّ ما صدر من الأوّل غير اختياري وما صدر من الثاني اختياري؛ لا واقع موضوعي له أصلاً، لما عرفت من أنّ مجرّد العلم والالتفات لا يوجبان التغيير في واقع العلية بعد فرض أنّ نسبة الفعل إلى كليهما على حدّ نسبة المعلول إلى العلة التامة.

وأمّا الدعوى الثانية، فقد ظهر وجهها مما عرفت من أنّ إسناد الفعل إليه تعالى إسناد إلى الفاعل المختار، وقد تقدّم أنّ صدوره بإعمال القدرة والسلطنة، وبطبيعة الحال أنّ سلطنة الفاعل مهما تمّت وكملت زاد استقلاله واستغناؤه عن الغير، وحيث إنّ سلطنة الباري عزّوجلّ تامّة من كافّة الجهات والحيثيات ولا يتصوّر فيها النقص أبداً، فهو سلطان مطلق وفاعل ما يشاء، وهذا بخلاف سلطنة العبد؛ حيث إنها ناقصة بالذات فيستمدّها في كل آن من الغير، فهو من هذه الناحية مضطرّ فلا اختيار ولا سلطنة له وإن كان له اختيار وسلطنة من ناحية أُخرى، وهي ناحية إعمال قدرته وسلطنته، وأمّا سلطنته تعالى فهي تامّة وبالذات من كلتا الناحيتين..[1].

---

(١) محاضرات في الأصول ٤١/٢ ـ ٤٣.

الثالثة:

من أقوى ما استدلّ به القائلون بالقدم هو:

إنّ المؤثر التامّ في العالم إمّا أن يكون أزلياً أو حادثاً.

فإن كان أزليّاً؛ لزم قدم العالم لأنّ عند وجود المؤثر التامّ يجب وجود الأثر معه لأنه لو تأخر عنه ثمّ وجد لم يخل إمّا أن يكون لتجدّد أمر أو لا، والأوّل يستلزم كون ما فرضناه مؤثرا تامّا ليس بتامّ، هذا خلف، والثاني يستلزم ترجيح أحد طرفي الممكن لا لمرجّح لأن اختصاص وجود الأثر بالوقت الذي وجد فيه دون ما قبله وما بعده ـ مع حصول المؤثر التامّ ـ يكون ترجيحاً من غير مرجّح.

وإن كان المؤثر في العالم حادثاً نقلنا الكلام إلى علّة حدوثه، ويلزم التسلسل والانتهاء إلى المؤثر القديم، وهو محال لتخلّف الأثر عنه، وهذا المحال إنما نشأ من فرض حدوث العالم.

وبعبارة أُخرى: إنّ كلّ ما يتوقف عليه الإيجاد إن كان أزلياً كان العالم أزلياً، وإلاّ لكان حدوثه في وقتٍ دون آخر إن توقف على أمرٍ كان ما فرضناه أزلياً ليس بأزليّ، وإن كان لا لأمرٍ ترجّح الممكن لا لمرجّح، وإن كان حادثاً تسلسل.

أقول: وقد مرّ هذا الإشكال وجوابه ولكن لمّا كان من أعظم شبهاتهم وقد قرّروها تارة بالبيان السابق، وأُخرى بهذا التقرير وكان بينهما فرق ما فلا بأس بذكره والجواب عنه هنا حتى ينحسم مادة الشبهة بالمرّة.

والجواب عنها بوجوه:

الأوّل:

إنّ المؤثر التام إنما يجب وجود أثره معه لو كان موجباً، وأمّا إذا كان مختاراً فلا، لأنّ المختار يرجّح أحد مقدوريه على الآخر بنفس كونه مختاراً، فالعالم قبل وجوده كان ممكن الوجود وكذا بعد وجوده لكن المؤثّر المختار أراد إيجاده وقت وجوده دون ما قبله وما بعده.

والحاصل: إنا نختار الأوّل، وقوله: يلزم إيجاد العالم في الأزل.. قلنا: لا نُسلّم، فإن هذا في حق الموجب أمّا المختار فلا.

الثاني:

إنّ علّة تخصيص إيجاد العالم بوقت دون آخر هو إرادته تعالى، و بعبارة أُخرى: إنّ الله تعالى أراد ايجاد العالم وقت وجوده، و الإرادة فعل الفاعل المختار و لاتتوقّف على أيّ شيء سوى كون الفاعل قادراً مختاراً، فالمخصّص والمرجّح لحدوث العالم هو مشيّته تعالى وإرادته التي تكون فعله و إعمال قدرته و إنفاذ سلطنته التامة.

ولا يخفى أنّ المرجحات أيّاً كانت بجميع أنحائها وأنواعها، وإن كانت في نهاية التأكّد فهي واقعة في طول القدرة و المالكية. و لا تنفعل القدرة و المالكية بتلك المرجحات، بل القدرة حاكمة عليها و نافذة في الفعل و الترك على حدّ سواء بحسب التكوين قبل الفعل و بعده أيضاً.

فملاك الترجيح في الأمور المترجّحة الوجوديّة و كذلك الفعل و نقيضه ينتهي إلى المالكية الذاتية في مرتبة ذات الفاعل.

و الله القادر القدوس يفعل الأمور الراجحة الحسنة لحسنها فيُحمد عليها

و لا يفعل الأمور المرجوحة لقبحها فيقدّس و ينزّه عنها، و يختار من المتساويين المترجّحين من جميع الجهات، ما يختار بمشيته و إرادته و قدره و قضائه و حكمته، و في مرتبة فعله أحدهما، قادر و مختار في إتيان بدله أيضاً.

الثالث:

النقض بالحوادث اليوميّة إذ إنّ هذه الشبهة واردة فيها بشكلٍ أتمّ وأكمل مع أنّها حادثة قطعاً وقد مرّ البحث عنها فيما سبق.

الرابع:

إنّ استحالة أزلية وجود العالم في الأزل مسلّمة، ولهذا تخلّف وجوده عن وجود الله سبحانه وتعالى.

الخامس:

إنّ القبليّة والبعديّة لا تعقل إلاّ مع وجود العالم، فإذا كان العالم معدوماً استحال أن يقال: لم خصّص إيجاده بوقت دون وقت فتأمل في الأخيرين.

السادس:

إنّه لِمَ لا يجوز اختصاص بعض الاوقات بمصلحة تقتضي وجود العالم فيه دون ما قبل ذلك الوقت و ما بعده، فالمؤثر التام و إن كان حاصلاً في الأزل لكن لا يجب وجود العالم فيه تحصيلاً لتلك المصلحة.(١)

---

(١) كشف المراد: ١٢٩ طبع قم مصطفوي.

السابع:

إنّ المؤثر التام قديم، لكن الحدوث اختصّ بوقت الاحداث لانتفاء وقت قبله فالاوقات التي يطلب فيها الترجيح معدومة و لا يتمايز إلا في الوهم و احكام الوهم في مثل ذلك غير مقبولة بل الزمان يبتدء وجوده مع أوّل وجود العالم، و لم يمكن وقوع ابتداء ساير الموجودات قبل ابتداء وجود الزمان أصلاً.(١)

حدوث العالم لا ينافي جوده تعالى

إن قلت: وجود العالم جود، فلو كان حادثاً لكان الله تعالى تاركاً للجود.

وبعبارة أُخرى: إنه تعالى فيّاض وجواد وهو يقتضي قدم العالم وإلاّ يلزم انقطاع الفيض والجود.

قلت فيه أوّلاً: إذا ثبت أنّ وجود العالم في الأزل أمر محال فلا يحق لأحد أن يقول بأنّه تعالى تارك للجود.

ثانياً: لو كان مقصود القائل من كونه تعالى فيّاضاً وجواداً، هو نفي النّقص من ذاته وصفاته الكماليّة كقدرته وعلمه فذلك أمر مسلّم ولا يلزم منه وجوب إيجاد العالم أزلاً، لأنّ الإيجاد متوقّف على إرادة الله تعالى المستندة إليها الأشياء، وإنّه تعالى فاعل مختار إن شاء فعل وإن شاء ترك.

ولا يخفى أنّ إرادته تعالى لم تتعلّق أزلاً إلى إيجاد العالم في الأزل لأنها من

---

(١) المصدر.

صفات الفعل وهي حادثة كما ورد في الأخبار الكثيرة.

وإن كان مقصود القائل أنّه تعالى كامل بالذات وعلّة تامة لإيجاد العالم، وتخلّف العلة عن المعلول أمر ممتنع، فقد مرّ جواب ذلك وأثبتنا بطلان هذا المبنى من أساسه.

ثالثاً: إنّ الجود فعل؛ ولا يلزم من ترك الفعل اختياراً نقص الذات.

رابعاً: إنّ المتبادر من لفظ «الجواد» هو أنّ الشخص الجواد هو من لا يبخل عن الجود إذا وجد مقتضيه، وإن لم يصدر الجود عنه بالفعل مطلقا، والدليل على أنّ جواديته تعالى لا تتوقّف على الإعطاء والبذل مضافاً إلى المعنى المتبادر منه بعض الأخبار.

* كرواية الصدوق بسنده عن احمد بن سليمان قال: سأل رجل أبا الحسن عليه السلام ـ وهو في الطواف ـ فقال له: أخبرني عن الجواد.

فقال له: إنّ لكلامك وجهين: فإن كنت تسأل عن المخلوق، فإن الجواد الذي يؤدّي ما افترض الله عزّوجلّ عليه، والبخيل من بَخِلَ بما افترض الله عليه، وإن كنت تعني الخالق فهو الجواد إن أعطى وهو الجواد إن منع، لأنّه إن أعطى عبداً أعطاه ما ليس له وإن منع منع ما ليس له[1].

خامساً: إنّ المعنى الذي ذكروه ـ وهو استلزام وجود الخالق تعالى وجود

---

(١) التوحيد: ٣٧٣ حديث ١٦، الخصال: ٤٣ حديث ٣٦، الكافي ٣٩/٤ حديث ١، معاني الأخبار: ٢٥٧ حديث ١، تحف العقول: ٤٠٨، كشف الغمة ٢٨٩/٢، مشكوة الأنوار: ٢٣١، بحار الأنوار ١٧٢/٤ حديث ١ و ٢٤٦/١٠ حديث ٦ و ١١٦/٥٤ و ٣٥١/٦٨ حديث ٥، و ٣١٩/٧٥.

العالم رشحاً وفيضاناً بالوجوب الأزلي ـ لا يكون كمالاً للخالق جلّ وعلا، بل لا يمكن نسبة نقصان أقبح منه إليه تعالى بل الكمال اللائق بمقام قدسه تعالى هو انفراده ووحدانيّته تعالى بالقدم والأزلية، فالأزلية من الكمالات الذاتيّة لله عزّ وجلّ كما ورد في الحديث: كان الله ولم يكن معه شيء.

دوافع التجاء الفلاسفة إلى تأويل الأحاديث

إنّ الذي دعاهم إلى التوجيهات والتأويلات الباطلة في معنى الحدوث والقدم، والقول بالزمان الموهوم ـ الذي ذهب إليه بعض المتكلمين ـ والحدوث الدهري ـ الذي اختاره المحقق الداماد ـ والحدوث الطبعي ـ أي الثابت بالحركة الجوهرية الذي اختاره صاحب الأسفار ـ والحدوث الاسمي ـ الذي اصطلح عليه واختاره السبزواري ـ هو أمران:

أولهما: توهّم لزوم انقطاع الفيض الأزلي عن الخالق جلّ وعلا.

ثانيهما: استحالة انفكاك العلة عن المعلول.

وقد مرّ الجواب عنهما وقلنا: إنّ الحقّ عدم لزوم المحذورين في الفاعل المختار الذي كانت فاعليته بالمشية والإرادة، ويكون بذاته المتعالية منزّهاً عن الاتصاف بالزمان والمكان، والقبل والبعد، والتوليد والترشيح، والتطوّر والصدور والإصدار، والتجلّي والظهور.. وأمثال هذه الصّفات الّتي هي خاصّة بالمخلوقات المحدودة المقداريّة والمتجزيّة، فلهذا لابد من الالتزام بالحدوث بالمعنى الذي قد مرّ وهو إيجاد العالم بعد أن لم يكن بعديّة حقيقية.

الخاتمة :

في جملة من المفاسد المترتّبة على القول بقدم العالم

بعد ملاحظة ما ذكرناه من الأخبار عن الأئمة المعصومين عليهم السلام لا عذر لأحد في التشكيك في هذه المسألة المهمّة الّتي كانت من أعظم الأصول الدينية.

ولذا قال العلاّمة الحلي رحمه الله:

من اعتقد قدم العالم فهو كافر بلا خلاف، لأن الفارق بين المسلم والكافر ذلك، وحكمه في الآخرة حكم باقي الكفار بالإجماع[1].

وعدّ الشيخ الكبير كاشف الغطاء من أقسام الكافر والمرتدّ القائل بقدم العالم وقدم المجردات[2] وكذا العلامة المجلسي وغيرهم، وقد ذكرنا ذلك في المقصد الأوّل.

كما أنّ الأخبار التي ذكرناها صريحة في أن الله سبحانه متفرّد ومتوحّد بالأزليّة، ليس مقارناً لوجوده سبحانه شيء، وكذلك لم يكن شيء في طوله معه أيضاً.

ثمّ إنّه تعالى أحدث واخترع الخلق، وهذا الاختراع والإحداث لم يكن مسبوقاً بشيءٍ ليكون هذا الشيء مع الله سبحانه لأنّ ذلك خلف واضح.

---

(١) أجوبة المهنّائية: ٨٨.

(٢) كشف الغطاء: ١٧٣ و ٣٥٩.

واستشهد تعالى بهذا الإحداث والاختراع والابتداع على تفرّده وتوحّده في الأزلية، وهذه الأفعال تدلّ وتشهد على إيجاد العالم على نحو الحدوث الحقيقيّ أي المسبوقيّة بالعدم الصّريح.

وهذه الأخبار أيضاً تدلّ على بطلان قول القائل بأنّ صدور العالم عن الله سبحانه إنّما هو على نحو العلّيّة والمعلوليّة، وأنّ علمه تعالى علّة لهذا النظام المحدود من دون فرق بين أوّله وآخره الذي لا منتهى له، وأنّ هذا النظام الذي افترضوه صدر عن علمه تعالى من دون فرق بين أوّله وآخره.. أي كما أنّ أوّل النظام معلول لعلمه تعالى كذلك آخره أيضاً معلول له بلا فرق بينهما[1].

---

(١) قال ملاّ صدرا في الأسفار: القادر له أقسام... ومنها فاعل بالعناية؛ وهو الذي مَنْشَأ فاعليّته و علّة صدور الفعل عنه، والداعي له على الصدور مجرد علمه بنظام الفعل والجود لا غيره من الأمور الزائدة على نفس العلم كما في الواجب جلّ ذكره عند حكماء المشائين.

ومنها: الفاعل بالرّضا؛ وهو الذي منشأ فاعليته ذاته العالمة لا غير ويكون علمه بمجعوله عين هوية مجعوله، كما أنّ علمه بذاته الجاعلة عين ذاته، كالواجب تعالى عند الاشراقيين. (الاسفار ١١/٣)

وقال أيضاً: فاذا علمت أقسام الفاعل، فاعلم أنه ذهب جمع من الطباعيّة والدهريّة ـ خذلهم الله تعالى ـ إلى أنّ مبدء الكلّ فاعل بالطبع، وجمهور الكلاميّين إلى أنّه فاعل بالقصد، والشيخ الرئيس ـ وفاقاً لجمهور المشائين ـ إلى أنّ فاعليته للأشياء الخارجية بالعناية، وللصور الحاصلة في ذاته على رأيهم بالرضا، وصاحب الإشراق ـ تبعاً لحكماء الفرس والرواقيين ـ إلى أنه فاعل للكلّ بالمعنى الأخير... فهو إما فاعل بالعناية أو بالرضا... إلاّ أنّ الحق الأوّل منهما، فإنّ فاعل الكلّ ـ كما سيجيء ـ يعلم الكل قبل وجودها بعلم هو عين ذاته فيكون علمه بالأشياء الذي هو عين ذاته منشأً لوجودها، فيكون فاعلاً بالعناية.. إلى آخره. (الاسفار ٢٢٤/٢)

أقول: إنّ الالتزام بهذه المقالة يستلزم مفاسد كثيرة:

منها: أن يكون العالم قديماً بقدمه تعالى، وهو خلاف البرهان وضرورة الشرايع الإلهية.

ومنها: أن يكون الله تعالى موجباً في فعله، لأنّ صدور الشيء عن العلم صدوراً ضرورياً وامتناع عدم الصدور امتناعاً ذاتياً بحسب الواقع، هو نفس الالتزام بالإيجاب وكونه تعالى موجَباً وتسمية ذلك بالقدرة في الواقع ـ في عين إنكار القدرة ـ تسمية كاذبة، وتلبيس للحقّ، وإغفال لضعفاء المحصّلين فإنّ لله الأمر من قبل ومن بعد.

ومنها: أن تكون الجنايات والخيانات القبيحة كلّها عين فعله تعالى ولا يكون لأحد فعل يسأل عنه، تعالى الله عن ذلك علوّاً كبيراً.

ولتوضيح هذا المقال أكثر ممّا ذكرناه فراجع إلى مظانه.

وقال بعض الأعلام ﷺ في هذا المقام:

والنزاع في ذلك يرجع عند التحليل إلى أنّ المؤثر في إيجاد العالم هل هو اقتداره واستطاعته ومالكيته تعالى للفعل في مرتبة فعليّته ونقيضه وأضداده، أو هو علمه سبحانه بالنظام الواحد الأصلح فيكون هو السبب الوحيد في فيضان هذا النظام عنه بالإيجاب، واستحال تخلّفه عنه في الأزل، وعليه هذه الحوادث المتجدّدة ـ حسب النظر البدويّ ـ منطوية ومقدّرة في العلم الأزلي ومستندة إلى أسبق عللها فلابد أن يحدث كل منها في ظرفه وموقعه طبق التقدير الأزلي وليست حادثة بمعناه الحقيقي، ويستحيل تخلّف هذا عن العلم مع جميع أجزائه وحوادثه وشرائطه، فإنّ كلّ ما هو معلوم في الأزل في جملة النظام الخير لابدّ أن

يقع وما لم يكن معلوماً فيستحيل وقوعه فقد جفّ القلم بما كان وبما هو كائن إلى الأبد، وقد فرغ من الأمر.

فعلى هذا يكون القول بحدوث العالم بمعناه الحقيقي، ونفي الأزليّة بمعنى عدم تأثير الذات في الإيجاد، التزاماً بالإمكان في ذاته تعالى على زعمهم، ومن هنا يعلم أنّ عدم التزام القوم بالقدرة فيه تعالى بالمعنى الذي ذكرناه، إنّما هو لأجل فرارهم عن لزوم الإمكان على زعمهم الفاسد.

وقد صرّحت محكمات الكتاب وقطعيّات السنن على حدوث العالم بمعناه الحقيقي.. أي نفي أزلية ما سواه تعالى وتوحّده سبحانه بالأزليّة لا الحدوث المصطلح عندهم.

وواضح عند أُولي الألباب أنّ نفي ما سواه في الأزل وتفرّده تعالى بالأزليّة، ليس لأجل الإمكان والنقص في فاعليّة الفاعل والخالق سبحانه، بل هو لأجل شدّة سلطانه وتمكّنه واستيلائه وعلوّه، سبحانه من أنّ يتعالى عليه الفعل على رغمه إيجاباً.

ضرورة أنّ تأثير الفاعل في الفعل وصدور الفعل عنه إيجاباً ومتعالياً عليه ليس من كمال الفاعل، والعلم بصدور الفعل مع إيجاب المشية عليه تعالى غير جابر لتلك النقيصة، فكم من فرق بين صدور الفعل إيجاباً عليه ـ وإن كان عالماً به ـ وبين صدور الفعل عن سلطانه وتمكّنه واقتداره، فالأول عجز وذلّة وهوان، والثاني مجد وعزّة وجلال.

وعدم صدور الفعل أيضاً ليس مستندا اِلاّ إلى شدّة سلطانه ونفوذه وتمكّنه، فوقوع الفعل وعدم وقوعه مستند إلى كمال حقيقيّ وهي القدرة التي هي

عين الذات الأحديّة مثل العلم والحياة وهي المؤثّرة في الوقوع واللاّوقوع بحيث واحد بالحقيقة.

وصريح الكتاب ومذهب أئمة أهل البيت عليهم السلام هو إنشاؤه تعالى الخلق وإبداؤه مقتدراً على ذلك ومتمكّناً منه، ولا دليل للصدور الذي ذكروه من محكمات الكتاب وقطعيّات السنن وضرورة العقول القويمة. إنتهى كلامه.

أقول: تحصّل من الأدلّة الّتي أثبتنا بها حدوث العالم ـ بمعنى مسبوقيّة جميع ما سوى الله سبحانه بالعدم ـ سقوط ما استدل به الفلاسفة وأتباعهم وبطلان مبانيهم ومعتقداتهم في ما يلي:

١ ـ ما ذكروه في باب المبدء؛ من أنّه تعالى بنفس ذاته المتعالية ووجود الأزلي علة تامة لما سواه.

٢ ـ ما قرروه في باب العلم من أنه تعالى فاعل بالعناية؛ بمعنى أنه يكفي في صدور الأشياء علمه تعالى بها، كما أنّ من غريب إدّعاءاتهم قولهم بأنّ العلم له شأنيّة العلّيّة لإيجاد الأشياء.

٣ ـ ما نصّوا عليه في باب القدرة والمشية والإرادة من أنها هي العلم لا غير.

٤ ـ ما أثبتوه في باب الحدوث من أن الشيء الحادث المسبوق بالعدم لابد أن يكون مسبوقاً بمادّة أو مدّة.

٥ ـ ما أسسوه في باب التوحيد من أن وجوده تعالى عين وجود خلقه..[1] اذ لو كانت الموجودات عين الحق، فلا معنى لمسبوقيتها بالعدم الحقيقي

---

(١) قال ملاّ صدرا: الموجود والوجود منحصرة في حقيقة واحدة شخصيّة لا شريك له في ←

→ الموجوديّة الحقيقية، ولا ثاني له في العين، وليس في دار الوجود غيره ديّار. وكلّما يتراأى في عالم الوجود أنه غير الواجب المعبود فإنما هو من ظهورات ذاته، وتجلّيات صفاته الّتي هي في الحقيقة عين ذاته، كما صرّح به لسان العرفاء بقوله: فالمقول عليه سوى الله أو غيره أو المسمّى بالعالم فهو بالنسبة اليه تعالى كالظّل للشخص، فهو ظلّ الله...وإذا كان الامر على ما ذكرته فالعالم متوهّم ما له وجود حقيقي..(الأسفار: ٢٩٢/٢)
وقال: إعلم أنّ واجب الوجود بسيط الحقيقة غاية البساطة، وكلّ بسيط الحقيقة كذلك فهو كلّ الأشياء، فواجب الوجود كلّ الأشياء لا يخرج عنه شيء من الأشياء..(الأسفار: ٣٦٨/٢)
وقال: إنّ المسمّى بالعلّة هو الأصل، والمعلول شأن من شئونه وطور من أطواره، ورجعت العلّية والإفاضة إلى تطوّر المبدأ الأوّل بأطواره، وتجلّيه بأنواع ظهوراته ..(المشاعر: ٨٣ وانظر: الأسفار: ٣٠٠/٢ ـ ٣٠١)
وقال: الثابت بالبرهان والمعتضد بالكشف والعيان، أنّ الحق موجود مع العالم ومع كلّ جزء من أجزاء العالم، وكذا الحال في نسبة كلّ علّة مقتضية بالقياس إلى معلولها..(الأسفار: ٣٣١/٧)
وقال أيضاً ـ في شرح الكافي، في شرح الحديث الأوّل من باب جوامع التوحيد: إعلم أنّ ذاته تعالى حقيقة الوجود بلا حدّ، وحقيقة الوجود لا يشوبه العدم، فلا بدّ أن يكون بها وجود كلّ الأشياء، وأن يكون هو وجود الأشياء كلّها..وغيرها من الموارد.(راجع الأسفار ٣٣٩/٢، ٣٤١ ـ ٣٤٢، ٣٤٥، ٣٦٧ و ١١٦/٦ ـ ١١٧، و..)
وقال إبن العربي: إنّ العارف من يرى الحق في كلّ شي، بل يراه عين كلّ شيء..(شرح فصوص الحكم الفص الهاروني: ٤٣٧ ط قم، بيدار)
وقال: سبحان من أظهر الأشياء وهو عينها..(الفتوحات ٦٠٤/٢)
وقال: وما خلق تراه العين إلاّ عينه حقّ..أي ليس خلق في الوجود تشاهده العين إلاّ وعينه وذاته عين الحق الظاهرة في تلك الصورة، والحقّ هو المشهود، والخلق موهوم..(شرح فصوص الحكم: ٢٤٤ ط قم، بيدار)

←

← وقال: والعارف المكمّل من رأى كلّ معبود مجلّى للحقّ يعبد فيه، ولذلك سمّوه كلّهم مع اسمه الخاص بحجر أو حيوان أو إنسان أو كوكب أو ملك أو فلك..(شرح فصوص الحكم في الفصّ الهاروني: ٤٤٢ ط قم، بيدار)

وقال: فما وصفناه إلاّ كنّا نحن ذلك الوصف...فإذا شهدناه شهدنا نفوسنا، لأنّ ذواتنا عين ذاته، لا مغايرة بينهما إلاّ بالتعيّن والإطلاق، وإذا شهدنا ـ أي الحق ـ شهد نفسه أي ذاته التي تعيّنت وظهرت في صورتنا.(شرح فصوص الحكم: ٨٥ ط قم، بيدار).

وقال: فالعالِم يعلم مَن عبد، وفي أيّ صورة ظهر حتّى عبد، وأنّ التفريق والكثرة كالأعضاء في الصّور المحسوسة، وكالقوى المعنويّة في الصورة، فما عبد غير الله في كلّ معبود..(شرح فصوص الحكم: ١٤٢ ط قم، بيدار)

.. هذا وغيرها من العقائد الفاسدة كما لا يخفى على من لاحظ الفصوص والفتوحات.

أقول: إنّ هذا الاعتقاد ـ أي القول بوحدة الوجود والموجود وأنّ في دار التحقق ليس إلاّ حقيقة واحدة وموجود واحد وهو الوجود ـ لا ريب في بطلانها وفسادها عند الإماميّة كما صرّح به العلاّمة الحلّي (في نهج الحق: ٥٧) والعلاّمة المجلسي (في عين الحياة: ٧٨/١ الأصل الثاني) والمحقّق الأردبيلي (في حديقة الشيعة: ٥٧٥) والشيخ حسن ولد الشيخ علي بن عبد العالي الكركي (عنه في الإثنا عشريّة: ٥١) والشيخ الحرّ العاملي (في الإثنا عشريّة: ٥٩) والفقيه الشيخ جعفر كاشف الغطاء (في كشف الغطاء: ١٧٣) والعلاّمة البهباني (في خيراتيّة ٥٧/٢ ـ ٥٨) و الاستاذ الأكبر الوحيد البهبهاني في التعليقة (على منهج المقال: ٢٠٧/٢) و ميرزا صادق آقا المجتهد التبريزي (في وسيلة النجاة في المطهرات: ١٩) و الشيخ عبد النبي العراقي (في المعالم الزلفى ٣٥٧/١) و صاحب العروة والمستمسك و المهذّب و تعليقة إحقاق الحق و غيرهم من الأعلام‌﵏.(لاحظ تنزيه المعبود: ٤٤٨ ـ ٤٦٤).

وهذا الاعتقاد مخالف لضروريّات الأديان، والعقل، والفطرة السليمة، والوجدان، ويستلزم ارتكاب التأويل في نصوص الآيات والروايات بما لا يساعده الفهم العرفي، ولذا تمسّكوا لإثبات مرامهم بالمتشابهات الّتي دلّت على خلافها محكمات الكتاب والسنة، بل

←

الصريح كما لا يخفى.

كما أنّ بطلان هذه الأمور الخمسة لا يقتصر على أدلة الحدوث، بل مع قطع النظر عنها، فإنّها بنفسها مخالفة للآيات والروايات الكثيرة الّتي قد ورد ذكرها في محلّها.

هذا وإنّ لهؤلاء شبهات واهية أُخرى يظهر جوابها للمتأمّل فيما أوردناه من المباحث السالفة،

ولا نحسب ـ وأيم الله ـ إنّ ما أدرجناه هنا من بعض أدلة الحدوث، مع صريح الآيات الكريمة والروايات الشريفة في المقام.. ذو مسكة يشكّ بعد ذاك في

← مقتضى صحة بعث الرسل وإنزال الكتب والوعد والوعيد وخروجها عن اللغوية والعبثيّة ومقتضى حكم العقل والفطرة بل ضرورة الأديان هي المغايرة بينه تعالى وبين مخلوقاته حقيقةً، لا اعتباراً كما لا يخفى.

وقد مرّ سابقاً أنّ المباينة وعدم السنخيّة بينه تعالى وبين خلقه من أُصول عقائد الإماميّة، وأنّ الدليل العقلي والنقلي من الآيات المتظافرة والأحاديث المتواترة القطعيّة وردت في نفي السنخيّة، بل لا يكون معرفة التوحيد الحقيقي إلاّ بمعنى تنزّه وجوده تعالى وتعاليه عن خلقه وتباينهما.

والشرك أيضاً لا يكون إلاّ بمعنى الإعتقاد بالتشابه بين الخالق والمخلوق.

فيا ليت شعري إذا كان الأمر كما يزعمون فمن العابد ومن المعبود، ومن الخالق ومن المخلوق، ومن الآمر ومن المأمور، ومن الناهي ومن المنتهي، ومن الراحم ومن المرحوم.. و قد ذكرت توهّماتهم في وحدة الوجود و كتبت ٢٠ مورداً أساسياً من المفاسد المترتبة على الاعتقاد بوحدة الوجود و قريب ٢٠ مورداً من موارد الافتراق بين مكتب الوحي و بين مكتب الفلسفة و العرفان و تعرّضت أيضاً لبحث مفصّل حول وحدة الوجود و الموجود و بيان مكاشفاتهم و أجبت عنها بالبراهين العقلية و النقلية من الآيات و الروايات في رسالة تنزيه المعبود في الرّدّ على وحدة الوجود، فراجع إن شئت.

بطلان سفسطة هؤلاء وزيف دعاويهم، إذ كيف يتأتّى للباحث أن يجتري على مخالفة الكتب السماويّة والأخبار المتواترة النبويّة، والأحاديث المتظافرة المأثورة عن الأئمّة الهداة الّذين هم معادن الحكمة والوحي والإلهام وبعثهم الله لتكميل الأنام.

كما أنّ هذه الشبهة هي من الشبهات الّتي قد اعترف مبدعها بضعفها، وقد صرّح الشيخ وأرسطو: بأنّ هذه المسألة جدليّة الطرفين ـ أي يمكن الجدل في إثباتها ونفيها ـ فهم يذعنون بأنّ ماذهبوا إليه ليس حقيقة واضحة.

وأخيراً أقول لإخواني في الدّين: أرجو أن تنظروا إلى هذه المسألة ببصيرة قد طهّرها صاحبها من أدران التعصّب والأهواء ليمكنكم الوصول إلى حقائق أصول الدين، ولتكونوا على نهج الأنبياء والأوصياء والصدّيقين، ولينجوا الإنسان من هواه في طريق البحث والوصول إلى المقاصد الدينيّة، والشؤون العقائديّة.

فعلينا أن نزن أفكارنا بميزان الشرع المبين، ومقياس الدين المتين، وما تحقّق صدوره عن الأئمّة المعصومين صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين لئلاّ نكون من الهالكين.

هذا آخر ما أردنا إيراده في هذه الرسالة، والحمد لله ربّ العالمين كثيراً وصلّى الله علىٰ سيّدنا ونبيّنا محمّد وآله الطيّبين الطاهرين المعصومين، ولعنة الله علىٰ أعدائهم ومخالفيهم أبد الآبدين ودهر الداهرين.

حصل الفراغ عن ذلك في اليوم ٢١ من شهر رمضان المبارك، سنة ١٤٢١ من هجرة سيّد الأنام محمّد صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ قم المقدّسة.

الفهرس

المدخل ٥

المقدمة (تعريف الحدوث و القدم) ٩

المقصد الاوّل
في تحقيق الأقوال
١٣ ـ ٥٥

قول المحدث الجليل الشيخ الكليني ١٥
قول الشيخ الصدوق ١٦
قول الشيخ المفيد ١٧
قول الشيخ أبي الصلاح الحلبي ٢٠
قول الشيخ أبي الفتح الكراجكي ٢١
قول الشيخ الطائفة الطوسي ٢٣
قول الشيخ محمد بن الفتال النيسابوري ٢٤
قول الشهرستاني ٢٥
قول السيد رضي الدين بن طاووس ٢٦
قول المحقق الطوسي ٢٦
قول الشيخ أبي اسحاق النوبختي ٢٨
قول العلامة الحلّي ٢٩
قول المقداد بن عبدالله السيوري ٣١
قول العلامة البياضي ٣٢
قول المحقق الدواني ٣٢
قول المحقق الاردبيلي ٣٣
قول المحقق السيد الدّاماد ٣٤

قول السيّد الأمير احمد بن زين العابدين الحسينى العاملي ٣٤
قول الملاصدرا ٣٥
قول المحقق جمال الدين الخوانساري ٣٩
قول المولى محمد صالح المازندراني ٣٩
قول القاضى سعيد القمي ٤٠
قول العلامة المجلسي ٤١
قول المحقق ملا اسماعيل الخاجوئي ٤٥
قول العلامة الفقيه الشيخ جعفر المدعو بكاشف الغطاء ٤٦
قول المحقق الميرزا القمي ٤٧
قول الشيخ محمد حسن النجفي صاحب الجواهر ٤٧
قول الشيخ الأعظم الأنصاري ٤٧
قول المحقق الشيخ محمد تقي الآملي ٤٧
قول السيد أحمد الخوانساري ٤٨
نتيجة البحث من الأقوال السابقة ٤٩
جواز الاستدلال بالادلة السمعيّة في المسائل الكلامية ٥٠

المقصد الثاني
فى الأدلّة النقليّة
٥٧ ـ ١١٢

أما الآيات فعلى طوائف ٥٩
كلام أهل اللغة فى تفسير هذه التعابير القرآنية ٦١
سائر الألفاظ ٦٥
الأحاديث الصريحة الدالّة على حدوث ما سوى الله تعالى ٦٧
ملحوظة (حدوث الارادة و المشية دليل على حدوث ما سوى الله تعالى) ٨٦
تنبيه (هل يصح تأويل هذه النصوص) ١٠١
إيضاح بعض الأحاديث المشتبهة ١٠٤

المقصد الثالث
فى الأدلّة العقليّة
١١٣ ـ ١٣٣

الدليل الأول ١١٥
الدليل الثانى ١١٦
الدليل الثالث ١١٦
تتمّة ١١٧
الدليل الرابع ١١٩
الدليل الخامس ١٢٠
فائدة جليلة فى إرشاد الأدلّة الشرعيّة إلى حدوث العالم ١٢٢
تتمّة (البراهين الأخرى) ١٣٢

المقصد الرابع
وقفة مع بعض الشبهات
١٣٥ ـ ١٩١

الأولى ١٣٧
الثانية ١٤٠
الأدلّة النقلية في تنزيه الباري من الزمان ١٤١
الوجه الأوّل (فى جواب الشبهة) ١٤٧
الوجه الثانى ١٥٢
الوجه الثالث ١٥٤
الوجه الرابع (و بحث الإرادة في الهامش) ١٥٨
إيضاح ١٦٥
وجوه فساد القول بالعليّة و المعلوليّة بين الخالق و المخلوق ١٦٥
الأوّل (الأخبار الدالة على بطلان القول بصدور الأشياء عن ذاته تعالى أو تجلّيه تعالى فيها في الهامش) ١٦٥

الثاني (الأخبار الدالة على بطلان السنخيّة بينه تعالى و بين خلقه في الهامش) ١٧٣
الثالث ١٧٧
الرابع ١٧٧
الخامس ١٧٨
السادس ١٧٨
فاعليّة الله تعالى بالقدرة و المشيّة ١٧٩
امتناع صدور شيء واحد مركّب عن الذات البسيطة (في الأخبار الدالة على أنه لا مجرّد سوى الله في الهامش) ١٨٠
الثالثة ١٨٦
الأول (في جواب الشبهة) ١٨٧
الثاني ١٨٧
الثالث ١٨٨
الرابع ١٨٨
الخامس ١٨٨
السادس ١٨٨
السابع ١٨٩
حدوث العالم لا ينافي جوده تعالى ١٨٩
دوافع التجاء الفلاسفة إلى تأويل الأحاديث ١٩١

الخاتمة

في جملة من المفاسد المترتبة على القول بقدم العالم

(في بطلانالقول بوحدة الوجود في الهامش)

١٩٣ ـ ٢٠٣

الفهرس ٢٠٥